أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية

إعداد

رائدة علي يوسف أبوعيد

المشرف

الدكتورة بثينة المحتسب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد الأعمال

كليـــة الدراســـات العليـــا

الجامعة الأردنية

نيسان، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر منطقة التجارة العربية الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية)

وأجيزت بتاريخ 2010/4/21

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــع
الدكتورة بثينة المحتسب، مشرفاً ورئيساً أستاذ مساعد/ التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية	....
الأستاذ الدكتور محمد صقر، عضواً أستاذ/ التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية	....
الأستاذ الدكتور طالب عوض، عضواً أستاذ/ الاقتصاد القياسي والدولي	....
الدكتور عادل شركس، عضواً أستاذ مشارك/ الاقتصاد المالي والقياسي (البنك المركزي الأردني)	....

الإهـــــــداء

إلى روح من علمني وساندني .. أبي الحبيب

إلى أجمل ما في حياتي ودرة قلبي .. أمي الغالية

إلى من شاركوني تجربة الحياة والوجود .. إخوتي الأعزاء

إلى أحرار هذه الأمة ..

أهدي ثمرة جهدي..

شكـــــر وتقديـــــر

بعد الحمد والشكر لله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة وإخراجها إلى النور، فإنه ليسرني أن أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذتي الفاضلة وأمي الرؤوم الدكتورة بثينة المحتسب على تكرمها بالإشراف على هذه الدراسة، وعلى حسن رعايتها واهتمامها، حيث كان لسديد نصحها ولإرشاداتها القيمة الأثر البين في إخراج هذه الدراسة بهذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر العميق إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة، وعلى ما أبدوه من ملاحظات قيمة ساهمت في تحسينها وإثرائها.

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: تطور التجارة العربية البينية

الفصل الرابع: تقدير نموذج الجاذبية

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية

إعداد

رائدة علي يوسف أبوعيد

المشرف

الدكتورة بثينة المحتسب

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية، حيث تعد هذه المنطقة أحدث محاولات التكامل الاقتصادي العربي.

وقد جاءت الدراسة مقسمة إلى عدة فصول، تضمنت شرحاً موجزاً لمفهوم التكامل الاقتصادي وآثاره الساكنة والديناميكية، ومحاولات التكامل العربي ومن بينها GAFTA، وتطور التجارة العربية البينية في العقدين الأخيرين. أما من حيث المنهجية فقد استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية لمعرفة أثر إنشاء المنطقة على التجارة العربية البينية. ولكي تتمكن الدراسة من تقدير ذلك الأثر تم استخدام كل من التجارة البينية والصادرات البينية والمستوردات البينية بين أزواج الدول الأعضاء في المنطقة كمتغير تابع كلاً على حدا، بينما كانت المتغيرات المستقلة هي الناتج المحلي الإجمالي لأزواج الدول والمسافتين الجغرافية والاقتصادية بينها وثلاثة متغيرات وهمية تتعلق بالحدود المشتركة والاتفاقيات الإقليمية وسنوات قيام المنطقة، وذلك للسنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧ كممثلة لمرحلة ما قبل إنشاء المنطقة والسنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ كممثلة لمرحلة ما بعد إنشائها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أحجام التجارة العربية البينية والصادرات البينية والمستوردات البينية تتأثر طردياً بالناتج الإجمالي لكل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة، واشتراكهما في الحدود السياسية، وانضمامهما لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بينما تتأثر عكسياً بالمسافة الجغرافية بينهما، كما أن الاختلاف في الدخول بين الدول العربية والانضمام إلى اتفاقيات إقليمية مشتركة غير GAFTA لا يعتبران من العوامل المؤثرة على كل من التجارة العربية البينية

والصادرات البينية والمستوردات البينية. كما يتبين من نتائج الدراسة أن قيام منطقة التجارة العربية الكبرى كان تأثيره إيجابياً على التجارة العربية البينية وإن كان دون المستوى المأمول من المنطقة، كما تبين أن قيام المنطقة أدى إلى حدوث خلق للتجارة، مما يشير إلى فعالية المنطقة كترتيب إقليمي بعد خمس سنوات من تطبيق التحرير الكامل للرسوم الجمركية على السلع المتاجر بها في إطارها.

وانطلاقاً من هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة معالجة الإشكاليات القائمة التي تعيق حركة التجارة العربية البينية كالقيود غير الجمركية، وقواعد المنشأ التفضيلية، وضرورة تحسين البنى التحتية وطرق النقل والمواصلات، بالإضافة إلى تفعيل أجهزة المنطقة وجعل قراراتها أكثر إلزامية للدول الأعضاء. كما توصي الدراسة بضرورة تطوير القاعدة الإنتاجية ودعم جهود التصنيع في الدول العربية، والعمل الجاد على الارتقاء إلى مرحلة الاتحاد الجمركي للتمكن من الاستفادة من مزايا التكتلات الاقتصادية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمـــة

يعتبر التكامل الاقتصادي بصوره المتعددة والمختلفة من حيث المـــدى والعمـــق والـــشمول ضرورة من ضرورات عصر العولمة في رأي الكثير من الاقتصاديين. وفي ظل انتشار التكـــتلات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ووضوح مزاياها والفرص التي تقدمها كان على الدول العربية أن تفكر بإنشاء نوع من أنواع التكامل الاقتصادي حتى تلحق بذلك الركب، وقد كان بالإمكان أن يأخذ التكتل الاقتصادي العربي شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة، إلا أن الدول العربية اختارت نموذج منطقة تجارة حرة تمثلت في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Greater Arab Free Trade Area (GAFTA).[١]

وتعود محاولات التعاون الاقتصادي العربي إلى العام ١٩٥٠ حيث تم توقيع اتفاقيـــة الـــدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي تحت مظلة جامعة الدول العربية، والتي تبعها توجه عام نحو تشجيع التجارة العربية البينية من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة، وكان إحداها اتفاقيـــة "تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت" عام ١٩٥٣، وتلاهـــا قـــرار مجلـــس الوحـــدة الاقتصادية بإنشاء "السوق العربية المشتركة" في عام ١٩٦٤، كما تم التوقيع على اتفاقيـــة "تيـــسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" في عام ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٢، إلا أن هذه الاتفاقيات باءت بالفشل لأسباب متعددة.

ويعتبر فشل محاولات التكامل الإقليمي بين الدول العربية واحداً من أهم أسباب التفكير فـــي إنشاء تكتلات على مستوى أضيق كإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية فـــي عـــام ١٩٨١، واتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩.

وقد جاء إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عـــام ١٩٩٨ كواحـــدة مـــن أكثـــر المبادرات التي اتخذتها الدول العربية جدية على صعيد التكامل الاقتصادي العربي، والتي جـــاءت كمحاولة لإحياء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، التي لم تكن متسقة مع قواعد منظمة التجارة

[1] درجت العادة على اختصار اسم المنطقة بـــ "GAFTA" اختصارًا للترجمة الإنجليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Great Arab Free Trade Area) وقد جرى مؤخرًا تعديل هذه التسمية فاستُبدل الاختصار GAFTA بـــ الاختصار PAFTA (Pan Arab Free Trade Area) ولكن ستستخدم هذه الدراسة الاختصار الشائع لمنع اللبس.

العالمية الخاصة بالترتيبات التكاملية الإقليمية. وقد كان هدف البرنامج التنفيذي للمنطقة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تدريجياً بنسبة ١٠% سنوياً وخلال عشرة سنوات، وصولاً إلى التحرير الكامل للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٨، ولكن تم تسريع ذلك التاريخ ثلاث سنوات ليصبح في عام ٢٠٠٥.

وتبرز الحاجة لدراسة الاتفاقيات التجارية وأثرها على اقتصادات الدول الأعضاء فيها من حقيقة الدور البالغ الأهمية الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في هيكل اقتصادات الدول في هذا العصر. ومن بين هذه الدول الأردن الذي يعتبر قطاع التجارة الخارجية قطاعاً هاماً في اقتصاده الوطني، سواء من حيث الصادرات أو المستوردات وما تعكسه من تأثيرات على الإنتاج والاستهلاك. وقد انضم الأردن خلال السنوات الأخيرة إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، سعياً منه للانفتاح على اقتصاديات الدول الأخرى، وتعزيز علاقاته التجارية مع تلك الدول، ومن تلك الاتفاقيات اتفاقية GAFTA والتي يأمل من خلالها تحقيق مكاسب تجارية مع دول الإقليم وزيادة تنافسية وانتشار السلع الأردنية فيه، وهذا مطمح الدول العربية الأعضاء أيضاً، لكن هل فعلاً نجحت هذه الاتفاقية في زيادة نسب التجارة البينية، وهل من الممكن للدول العربية الانتقال إلى مرحلة أعلى من مراحل التكامل الاقتصادي، هذه بعض الأسئلة الهامة التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها.

١.١مشكلة الدراسة

ينقسم الاقتصاديون إلى قسمين في نظرتهم إلى الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية في تحرير التجارة العالمية، حيث يرى بعضهم أن وجود هذه التكتلات يسرّع التقدم نحو تحرير التجارة العالمية، نظراً لكون المفاوضات بين كتل محدودة أسهل منها بين دول كثيرة، بينما يرى الفريق الثاني أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى إنشاء كتل تجارية متجهة للداخل تضع عقبات مرتفعة أمام الدول غير الأعضاء وتتجاهل مصالح الدول الصغيرة والمنفردة.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تنبع من الجدل الدائر حول فعالية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كترتيب عربي إقليمي في تنشيط حركة التجارة العربية، وبالتالي تشجيع التجارة

البينية في الإقليم، وزيادة حجم التجارة العربية البينية إلى حدود إمكانياتها القصوى أو عدم فعاليتها، ومن أجل الإسهام في حسم هذا الجدل فإن هذه الدراسة ستحاول تحليل تجارة الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية من خلال تطبيق نموذج الجاذبية Gravity Model لمحاولة معرفة أثر قيام GAFTA على التجارة العربية البينية.

٢.١ أهمية الدراسة

اهتمت الدراسات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية بتقييم أثر الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف على الاقتصادات المختلفة، نظراً لما لهذا التقييم من أهمية بالغة في تمكين صناع القرار من تعظيم المكاسب المتأتية منها أو تجنب مساوئها إن وجدت، كما تظهر أهميتها من خلال الدور المتنامي لقطاع التجارة في هيكل الاقتصادات المختلفة والتي من بينها الدول العربية والتي تتأثر بطبيعة الحال بالاتفاقيات التجارية. وبناءً عليه، تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:

١. تحاول معرفة ما إذا كانت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أثرت إيجابياً أم سلبياً على التجارة العربية البينية.

٢. تحاول رفد صانع القرار العربي بتقييم حول فعالية الاتفاقية كترتيب عربي إقليمي في تحرير التجارة البينية العربية، وذلك بهدف تعظيم منافع المنطقة، أو تصويب أوضاعها، أو التوجه نحو إنشاء ترتيبات أخرى ذات مستوى أعلى تصب في التكامل الاقتصادي العربي كالاتحاد الجمركي والسوق المشتركة.

٣. وتبرز أهميتها أيضاً من خلال قلة الدراسات الحديثة التي عالجت موضوع التجارة العربية البينية خاصة بعد إنشاء GAFTA، وقلة الدراسات التي استخدمت نموذج الجاذبية Gravity Model في تحليلها لتجارة المنطقة العربية.

٣.١ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. تسليط الضوء على أهمية وفرص ومعوقات التكامل الاقتصادي بأشكاله المختلفة بالنسبة للدول العربية.

٢. تقييم أثر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية وذلك من خلال دراسة مرحلة ما قبل إنشائها GAFTA ومرحلة ما بعد التحرير الكامل للرسوم، وتقييم مدى نجاح الاتفاقية كترتيب عربي إقليمي في تحرير التجارة البينية العربية.

٤.١ فرضيات الدراسة

ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية المتسقة مع نموذج الجاذبية:

١. لا يؤثر قيام GAFTA بمعنوية على حجم التجارة العربية البينية.

٢. لا يؤثر حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP للدولة العربية العضو في GAFTA بمعنوية على الفرص المحتملة لتدفق التجارة في الإقليم.

٣. لا تؤثر المسافة الجغرافية Geographic Distance بين أي دولتين عضوين في الاتفاقية بمعنوية على الفرص المحتملة لتدفق التجارة من خلال GAFTA.

٤. لا تؤثر المسافة الاقتصادية بين أي دولتين عضوين في GAFTA بمعنوية على إمكانية التجارة بينهما. ويُقصد بالمسافة الاقتصادية: تباين مستويات دخل للفرد بين دولتين (أي الفرق المطلق بين متوسطي الناتج الإجمالي للفرد فيهما).

٥. لا تؤثر الحدود المشتركة بين أي دولتين عضوين في الاتفاقية بمعنوية على الفرص المحتملة للتجارة بينهما.

٦. لا يؤثر وجود اتفاقية تجارية إقليمية غير الـ GAFTA بين أي دولتين عضوين فيها بمعنوية على الفرص المحتملة للتجارة بينهما.

٥.١ الدراسات السابقة

دراسة Arad, Hirsch, Tovias (١٩٨٣)

"The Potential Trade between Egypt and Israel"

استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية للتنبؤ بحجم التجارة الثنائية المتوقع بين إسرائيل ومصر بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، وتوقع أنماط التجارة وما ستصدره إسرائيل لمصر وما ستصدره مصر لإسرائيل، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية قيام تبادل تجاري معقول بين إسرائيل ومصر، حيث تصدر إسرائيل لمصر الصناعات الكيميائية والمعدنية والمطاطية والطائرات والسفن والقوارب والمنتجات الدوائية والمعدات الكهربائية وبعض الأصناف من المواد الغذائية والأحجار شبه الثمينة، بينما يمكن لمصر أن تصدر لإسرائيل النفط ومشتقاته والملابس والصناعات النسيجية والأحذية والأثاث والحبوب كالأرز والقمح والمنتجات الحيوانية.

دراسة Arnon, Spivak, Weinblatt (١٩٩٦)

"The Potential for Trade between Israel, the Palestinians, and Jordan".

تهدف الدراسة إلى بحث إمكانية التبادل التجاري بين إسرائيل وفلسطين والأردن، من خلال تقدير معدلات التوافق ومعادلات الجاذبية بينها، وتوصلت الدراسة إلى أن التبادل التجاري سيكون ممكناً بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني، وعند إزالة القيود والحواجز مع الدول الأخرى سيتوسع التبادل السلعي ليصبح بين إسرائيل والأردن. وتوصي الدراسة بإنشاء اتفاقية اتحاد جمركي ثلاثي بين الاقتصادات الثلاثة، كما بينت الدراسة من خلال تقدير معادلات الجاذبية لـ ١٦ دولة ذات اقتصادات مشابهة لاقتصادات الأردن وفلسطين وإسرائيل أن التجارة بين هذه الدول تتأثر إيجابياً بحجم الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، واشتراكها في اللغة ذاتها، ووجود اتفاقيات تجارية مشتركة بينها. بينما تتأثر التجارة عكسياً مع المسافة والتفاوت في المستوى الاقتصادي بينهما.

دراسة محمد بني أحمد (١٩٩٧)

"العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية: دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة (١٩٨٥- ١٩٩٥)"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هيكل التجارة الخارجية في الأردن وتطورها والتطور القطاعي السلعي لها، وبيان اتجاهات التجارة الخارجية للأردن مع دول العالم والتكتلات الدولية، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية للأردن وذلك من خلال استخدام نموذج الجاذبية، وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم الصادرات الأردنية الموجهة إلى شريك تجاري معين يتناسب عكسياً مع المسافة بينهما وعكسياً أيضاً مع حجم الناتج الإجمالي للشريك ويتأثر إيجابياً بكون الدولة المتاجر معها عربية، وبالنسبة لحجم المستوردات الأردنية فقد خلصت الدراسة إلى أنه يتناسب عكسياً مع المسافة بين الأردن والشريك التجاري، وطردياً مع حجم الناتج الإجمالي له، بينما لا يؤثر فيها كون الدولة عربية أو أجنبية.

دراسة Al-Atrash and Yousef– IMF (٢٠٠٠)

“Intra-Arab Trade: Is It Too Little?”

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت التجارة العربية البينية أقل مما يجب وذلك باستخدام نموذج الجاذبية، وشملت الدراسة ١٨ دولة عربية و٤٣ دولة أخرى تمثل حوالي ٩٠% من صادرات ومستوردات الدول العربية للسنوات من (١٩٩٥-١٩٩٧)، وخلصت إلى أن التجارة العربية البينية والتجارة العربية مع باقي دول العالم أقل مما تقدره معادلة الجاذبية، وتوصل النموذج إلى أن إجمالي التجارة البينية يجب أن يكون أعلى مما هو عليه بنسبة تتراوح ما بين ١٠ -١٥%، وتدعم النتائج الحاجة إلى المزيد من تحرير التجارة في الوطن العربي في ذلك الوقت.

دراسة رانيا منيسي (٢٠٠٥)

"هل التبادل التجاري بين الدول العربية أكثر أم أقل مما يمكن؟"

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى استغلال التجارة العربية البينية والتجارة العربية مع باقي دول العالم لإمكانياتها، وتبيان مدى نجاح الترتيبات الإقليمية في تنشيط حركة التجارة، ومعرفة الأسباب

التي يمكن اعتبارها مسؤولة عن انحراف الأنماط التجارية الفعلية عن أنماطها المتوقعة، وذلك من خلال تطبيق نموذج الجاذبية على بيانات ١٨٦ دولـــة للأعــوام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ٢٠٠٠. وأظهرت الدراسة أن التجارة العربية البينية والتجارة العربية مع دول العالم هما دون مـــا يتوقعه النموذج، وأن أثر الترتيبات القائمة للتحرير الجزئي للتجارة بين الدول العربيـــة كمجلـــس التعاون الخليجي والاتحاد المغربي كان محدوداً، ولم يتسنى للباحثة دراسة تأثير منطقـــة التجـــارة العربية الحرة الكبرى لحداثة إنشائها وقت إعداد الدراسة، حيث تقتصر بياناتها على بيانـــات عـــام واحد بعد إنشاء GAFTA وهو عام ٢٠٠٠.

دراسة باكير وعوض (٢٠٠٨)

"The Effect of the Greater Arab Free Trade Area on Intra Arab Trade"

تلقي هذه الدراسة الضوء على نمو وتطور التجارة العربية البينية خـــلال الفتـــرة (١٩٨٠-٢٠٠٤) وتناقش أهم ملامحها ومميزاتها ومعوقاتها، كما تدرس أثر إنشاء منطقة التجـــارة الحـــرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية باستخدام أسلوبين، الأول يعتمد علـــى تحليـــل الميـــزة النسبية ومعرفة ما إذا كان هناك خلق للتجارة، والثاني يعتمد على استخدام نموذج قياسي يحتـــوي متغيرات وهمية. وتخلص الدراسة إلى أن أثر الـــ GAFTA على التجارة العربية البينية هو أثـــر محدود بسبب تشابه الميزة النسبية للدول العربية، وضعف البنى التحتية، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم كفاءة شبكات النقل، وكثافة الإجراءات البيروقراطية عند الحدود التي يواجهها المنتجون فـــي الدول العربية.

وبعد، فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في كونها تتطرق إلى مدى فعالية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحرير التجارة العربية، وتدرس التجارة العربية البينية بعد إنشاء هذه المنطقة، خاصة وأن عدد الدراسات التي تطرقت للموضوع بعد إتمام إلغاء الرسوم الجمركية كاملة بين دول الـــ GAFTA أي بعد عام ٢٠٠٥ قليلة، وتتميز هذه الدراسة باستخدام نموذج الجاذبية حيث يلاحظ قلة الدراسات التي عالجت موضوع التجارة العربية البينية باستخدامه. وقد جاء اختيار نموذج الجاذبية تحديداً بسبب قوته في تفسير التجارة الثنائية ونجاح معظم الدراسات

التي استخدمته، كما أن هذا النموذج قادر على استيعاب عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تمثل إما عناصر تشجيع أو ممانعة لقيام التجارة.

٦.١ منهجية الدراسة

تتضمن هذه الدراسة قسمين رئيسيين، يتناول القسم الأول بشكل وصفي الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وأشكاله والمكاسب المترتبة عليه، والتجارب العربية السابقة في هذا المجال وأسباب فشلها، وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبرنامجها التنفيذي والتحديات التي تواجهها، ومن ثم يتم التطرق إلى تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة (١٩٩٢– ٢٠٠٨) من حيث حجمها وهيكلها وأهم المساهمين فيها، وإلى تجارة الأردن البينية والعلاقات التجارية مع دول الجافتا.

أما القسم الثاني فإنه يستخدم التحليل القياسي للبيانات، حيث سيتم استخدام نموذج الجاذبية Gravity Model وهو نموذج تطبيقي يفسر التبادل بين دولتين بالتناسب طردياً مع كتلتيهما الاقتصادية المتمثلة بالناتج الإجمالي لكل منهما، وعكسياً مع المسافة الجغرافية بينهما، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى التي تمثل عوامل حفز أو ممانعة (Resistance) للتجارة، وتعتبر المسافة واحدة من عوامل الممانعة وتستخدم كتعبير عن تكاليف النقل، وقد استمد النموذج اسمه من قانون جذب الأجسام في الفيزياء النيوتينية الذي ينص على أن قوة الجذب بين جسمين تتناسب طردياً مع كتلة كل منهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما، ومما يميز نموذج الجاذبية في تفسيره للتجارة الثنائية عدم استناده إلى فروض يتم استنباطها نظرياً بل إلى نوع من التقريب البديهي، كما يتميز بقوته التفسيرية حيث أن معظم الدراسات التي استخدمته في تفسير التجارة الثنائية حققت نجاحاً، كما أنه يمكن أن يدرج فيه عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تمثل زيادة أو تخفيضاً في تكلفة المعاملات، ومن هذه المتغيرات تباين مستوى الدخل بينه الدولتين، وكون أحدهما دولة حبيسة أو لا، ووجود لغة مشتركة بينهما، ووجود حدود مشتركة بينهما، وخضوعهما لمستعمر واحد، وكون أحدهما مستعمِراً للآخر، ومدى التقلب في أسعار صرفهما وغيرها من العوامل الأخرى.

وتستخدم الدراسة بيانات مقطعية (Cross Sectional Data) لسبع عشرة دولة عربية أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك للسنتين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ كممثلتين لمرحلة ما قبل قيام GAFTA والسنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كممثلتين لمرحلة ما بعد قيام GAFTA، ويصل بذلك عدد المشاهدات المستخدمة إلى ١٠٨٨ مشاهدة (١٧*١٦*٤).

ويأخذ نموذج الجاذبية الأساسي الشكل التالي:

$$\text{Log } T_{ij} = B_0 + B_1 \text{ Log } (GDP_i \,.\, GDP_j) - B_2 \text{ Log Distance} + e_{ijt}$$

وحسب النموذج فإن تدفق التجارة بين دولتين يتناسب طردياً مع كتلتيهما الاقتصادية المتمثلة بالناتج الإجمالي لكل منهما، وعكسياً مع المسافة الجغرافية بينهما والتي تعبر عن تكلفة النقل، وقد تم توسيع النموذج الأساسي في هذه الدراسة بإضافة متغير المسافة الاقتصادية، ويعبر عن اختلاف مستوى الدخل في الدول الأعضاء في الاتفاقية، كما تم إضافة ثلاثة متغيرات وهمية يعبر الأول عن الحدود المشتركة، والثاني عن الاتفاقيات الإقليمية المشتركة، والثالث متغير زمني يعبر عن سنوات تطبيق اتفاقية GAFTA وسيتم التعرض للنموذجين الأساسي والموسع بالتفصيل في الفصل الرابع.

الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مقدمـــة

تلعب التجارة الخارجية دورًا مهمًا في اقتصادات الدول، وقد تزايد هذا الدور بشكل كبير بفعل العولمة ومظاهر الانفتاح التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، حيث تمكن التجارة الخارجية الدول المتاجرة من الحصول على السلع والخدمات غير المتوفرة محلياً، والتخلص مما لديها من سلع وخدمات فائضة عن طريق التصدير، كما أنها تؤثر بشكل عام في الإنتاج والدخل والعمالة وعلى الأسواق النقدية والمالية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التجارة الخارجية يمكن أن تكون طريق الدول للوصول إلى التنمية الاقتصادية؛ حيث تساهم زيادة الصادرات في نمو الدخل القومي من خلال استغلال الموارد المعطلة وبالتالي نمو الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد، كذلك تساهم المستوردات في زيادة الدخل القومي من خلال توفيرها للآلات والتقنيات والسلع الاستهلاكية اللازمة للإنتاج.

ويلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً بارزاً في الاقتصاد الأردني –كما هو الحال في الدول الأخرى– ويتجلى ذلك من خلال مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفيره لمتطلبات الاقتصاد الوطني من سلع استهلاكية ورأسمالية، بالإضافة إلى ما يحققه من مكاسب على صعيد زيادة الاحتياطات الأجنبية واستقرار ميزان المدفوعات.

ولما كان للتجارة هذا الدور البالغ الأهمية باتت الدول تتجه إلى كل ما من شأنه زيادة التبادل التجاري مع غيرها من الدول، كالدخول في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والتوجه نحو التكامل الإقليمي، فأنشأت التكتلات الإقليمية المختلفة مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (NAFTA) ورابطة الأمم الآسيوية الجنوبية الشرقية (ASEAN) والتعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) وغيرها. واستطاعت الدول العربية في عام 1998 تنفيذ أول خطوة في هذا الاتجاه من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، حيث من المتوقع أن تزيد فرص التجارة البينية بين الدول العربية وتوفر سوقاً واسعة للمنتجات العربية، خاصة في ظل انتشار التكتلات التجارية الدولية والإقليمية التي جعلت من إقامة

منطقة تجارة حرة التحدي الأكبر أمام الدول العربية وإحدى ضرورات عصر التكتلات الاقتصادية، حيث ضيّقت هذه التكتلات الأسواق المتاحة أمام الصادرات العربية، لاسيما الصادرات العربية التي تعاني من محدودية قدرتها على المنافسة مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى.

١.٢ التكامل الاقتصادي

١.١.٢ مفهوم التكامل الاقتصادي

ويقصد بمفهوم التكامل الاقتصادي العملية التي يتم من خلالها إزالة جميع الحواجز بما فيها –القيود الجمركية وغير الجمركية والقيود المعيقة لحركة رأس المال والعمل– التي تعترض تدفق التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في التكامل، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء لتشكيل كيان واحد. (Balassa, 1961)

وعلى الرغم من وضوح التعريف السابق إلا أنه لم يحظَ باتفاق الاقتصاديين، حيث يمكن تمييز اتجاهين رئيسين بين الاقتصاديين في تعريف التكامل الاقتصادي:

الاتجاه الأول: يرى أن التكامل الاقتصادي يعني أي صيغة من صيغ التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها.

الاتجاه الثاني: يرى في التكامل الاقتصادي عملية لتطوير العلاقات بين الدول للوصول إلى أشكال جديدة مشتركة بشكل يؤثر على المؤسسات والسياسات في كل دولة مشتركة في التكامل مما يؤثر على سيادتها. (Venables, 1999).

ومن أهم الاقتصاديين الذين تطرقوا لموضوع التكامل الاقتصادي: تنبرجن Tinbergen وبيلا بلاسا B.Balassa وميردال Myrdal وماخلوب Machlup.

حيث يرى Balassa أن إزالة أية قيود على التجارة بين الدول هو عمل من أعمال التكامل الاقتصادي، ويميز بين التكامل كعملية As a Process ويتضمن هنا الإجراءات التي تهدف إلى

إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، والتكامل كحالة As a State of Affair حيث يتمثل في اختفاء كافة صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. (Balassa,1961).

أما Tinbergen فيرى أن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول يؤدي إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج، ويعرف التكامل الاقتصادي بأنه خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي بحيث تتم إزالة كل العوائق والقيود المصطنعة أمام التبادل مع إدخال المؤسسات والوسائل اللازمة للتنسيق والتوحيد. كما يرى تنبرجن أن التكامل الاقتصادي ينطوي على جانبين: الأول يتعلق بإزالة أدوات معينة من السياسة الاقتصادية كالتعرفة الجمركية والقيود الإدارية بين الاقتصادات المختلفة الداخلة في عملية التكامل، أما الثاني فيتمثل في إلغاء عدم الاتساق في الرسوم والضرائب بين الدول الهادفة إلى التكامل وإعادة التنظيم والتنسيق لحل مشاكل التحول إلى مجتمع جديد موحد. (Tinbergen, 1965).

بينما يرى Machlup أن "فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل" كما أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على أساس حسابات الكفاءة الاقتصادية البحتة دون تفرقة أو تمييز بين هذه السلع وفقاً للمكان الجغرافي الذي نشأت فيه أو المكان الذي تتجه إليه. و هذا يتضمن تساوي أسعار السلع داخل المنطقة التكاملية وتساوي عناصر الإنتاج فيها أيضاً حيث يعني هذا الأخير الإمكانية الكاملة للتنقل والإحلال لعناصر الإنتاج. (Machlup, 1977)

في حين قدم Myrdal (1956) تعريفاً يتسم بالعمومية والاتساع؛ حيث رأى أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تزال من خلالها كافة القيود والمعيقات ما بين الوحدات الهادفة للتكامل، مما يؤدي إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج، أو تحرير انتقال عناصر الإنتاج، أو كلاهما معاً.

ويمكن ملاحظة أن أغلب تعاريف التكامل الاقتصادي تعتمد أساساً على المبادئ التي قدّمها الاقتصادي الكندي جاكوب فاينر Jacob Viner عام ١٩٥٠، حيث ظهر هذا المفهوم لأول مرة في أدبيات الفكر الاقتصادي على يده خلال عرضه لنظريته حول الاتحاد الجمركي. (Salvatore, 1998)

كما أن معظم الاقتصاديين الذين كتبوا في موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي فترة الخمسينيات، قد نظروا إليه كفرع من نظرية التجارة الدولية يرتبط بالتفضيلات الجمركية، متأثرين في ذلك بتجربة أوروبا الغربية في محاولتها لإيجاد نوع من التكامل الاقتصادي يتناسب وخصائص المنطقة، وأصبح يطلق على هذه التحليلات "النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي". إلا أن مفهوم التكامل الاقتصادي قد تطور في ظل العولمة والانفتاح وبعد التجربة الأوربية خصوصاً؛ حيث أصبح يشمل أيضاً تجارة الخدمات وحرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال وتكامل السوق المالية. ومع تزايد أهمية اتفاقيات التكامل الإقليمية في الفترة الأخيرة، أصبح التكامل الاقتصادي يشمل بالإضافة إلى ما سبق تنسيق السياسات والتنظيمات وتجانسها وتبني مقاييس ومعايير مشتركة لتنظيم النشاطات الاقتصادية في البلدان الرامية إلى التكامل. (السعيدي، ٢٠٠٥).

٢.١.٢ مراحل التكامل الاقتصادي

١. منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

تعتبر منطقة التجارة الحرة من أبسط صور التكامل الاقتصادي، حيث يتم الاتفاق فيها على إلغاء القيود الجمركية والإدارية المعيقة لحركة السلع والخدمات فيما بين دول المنطقة، وتعرف منطقة التجارة الحرة أحياناً على أنها "اتحاد جمركي ناقص" فهي تشبه الاتحاد الجمركي من ناحية القيود والرسوم الجمركية بين الدول الداخلة فيها، إلا أنها تختلف معه في كونها غير ملزمة للدول الأعضاء فيها بتوحيد تعرفتهم الجمركية الخارجية أي تجاه بقية دول العالم. (Salvatore, 1998) ومن الأمثلة عليها منطقة التجارة الحرة الأوروبية European Free Trade Association (EFTA) التي تأسست عام ١٩٦٠، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا North American Free Trade Agreement (NAFTA) التي تأسست عام ١٩٩٣.

٢. الاتحاد الجمركي Customs Union

وهي المرحلة التالية لمرحلة منطقة التجارة الحرة، وتتحقق عند اتفاق الدول الأعضاء على الالتزام بتعرفة جمركية موحدة تجاه بقية العالم من خارج الاتحاد، ويؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى التخلص من مشكلة اختلاف السياسات التجارية والجمركية للدول الأعضاء. ومن الأمثلة على هذه المرحلة دول مجلس التعاون الخليجي التي شكلت اتحاداً جمركياً.

٣. السوق المشتركة Common Market

وتمثل هذه المرحلة مستوى تكاملي أعلى من مستوى الاتحاد الجمركي، وتتميز بحرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) بين الدول الأعضاء، وبذلك يتم توحيد أسواق السلع وعناصر الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء وإمكانية زيادة إنتاجيتها، حيث يستطيع العمال الانتقال دون قيود داخل السوق وكذلك رأس المال الذي يمكنه التحرك في نطاق أوسع. (Machlup, 1977) ومن الأمثلة عليها السوق الأوروبية المشتركة European Common Market حيث وصلت الدول الأوروبية إلى مرحلة السوق المشتركة مع بداية عام ١٩٩٣.

٤. الاتحاد الاقتصادي Economic Union

وهو مرحلة أكثر تطوراً من مرحلة السوق المشتركة؛ إذ بالإضافة إلى توفر عناصر السوق المشتركة فيه إلا أن تحقيقه يتطلب من الدول الأعضاء تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة كالسياسة المالية والنقدية والزراعية والصناعية وسياسات الأسعار وسعر الصرف، هذا بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية والضريبية. كما أن تحرك الأفراد بحرية بين الدول الأعضاء في الاتحاد يحدث ضغطاً باتجاه ضرورة تبني سياسات مشتركة في مجالات التعليم والرواتب والأمان الاجتماعي والرعاية الصحية وغيرها. (Machlup, 1977) ومن الأمثلة على هذه المرحلة اتحاد البينيلوكس Benelux وهو اتحاد اقتصادي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. (Salvatore, 1998)

ويعتبر Machlup (1977) العملة المشتركة أهم ترتيبات مرحلة الاتحاد الاقتصادي فقيام أشكال التكامل الاقتصادي الأخرى كالاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، وما تقتضيه من تحرير للتجارة وانتقال لعناصر الإنتاج تخلق احتمالات المبادلة بين العملات المختلفة وتحويل الأجور وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى، الأمر الذي يترتب عليه مشكلات نقدية أو خاصة بالمدفوعات.

٥. الاتحاد الاقتصادي التام Complete Economic Integration

وتعتبر هذه المرحلة الهدف النهائي الذي يسعى للوصول إليها أي مشروع للتكامل اقتصادي، حيث يتم فيها توحيد جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإصدار عملة موحدة تتداول عبر دول المنطقة المتكاملة، وإنشاء سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري موحد لتنفيذ سياسات الاتحاد، ويتم فيها الاتفاق على أن تقلص كل دولة عضو من سلطاتها التنفيذية، وإعطاء المزيد من الصلاحيات للسلطة الإقليمية العليا مع وجوب الالتزام بقرارات هذه السلطة من قبل الأعضاء. (Machlup, 1977). وفي حال حققت مجموعة من الدول الشروط السابقة ووصلت إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي التام فإنها تكون قد وصلت على أقل تقدير إلى مشارف الوحدة السياسية أيضاً. ومن الأمثلة البارزة على هذه المرحلة الاتحاد الأوروبي European Union، كما يعتبر Salvatore (١٩٩٨) الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً واضحاً على هذه المرحلة.

٣.١.٢ الآثار المترتبة على التكامل الاقتصادي

حسب نموذج رائد اقتصاديات التكامل فاينر Viner للاتحاد الجمركي وتحليلات الاقتصاديين الذين حاولوا معالجة ما أهمله نموذجه الأساسي مثل ليبسي Lipsey وجيرلز Gehrels اللذين عرف تحليلهما بـ Lipsey – Gehrels ، وباجواتي Bhagwati وميلفن Melvin وهو التحليل الذي عرف بـ Bhagwati – Melvin فإن الآثار المتولدة من قيام تكامل اقتصادي (وتم استخدام شكل الاتحاد الجمركي في النموذج) تقسم إلى قسمين:

١.٣.١.٢ الآثار الساكنة Static Effects

وتبرز هذه الآثار نتيجة إعادة توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية، أي نتيجة للتغير في المعرفة والإنتاج والاستهلاك والأسعار وتغير نمط التجارة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بعد قيام التكتل وتعتمد الآثار الساكنة على القوة النسبية لكل من أثري خلق التجارة وتحويل التجارة، وتعتبر الآثار الساكنة آثاراً قصيرة الأجل. (Viner, 1964)

١. أثر خلق التجارة Trade Creation

ويحدث خلق التجارة عندما يتحول المستهلك من اعتماده على استهلاك السلع المنتجة محلياً بكلفة مرتفعة نسبياً إلى استيرادها من دولة عضو في التكتل تقوم بإنتاجها بكلفة أقل. (Salvatore,1998) مما يؤدي إلى إعادة توزيع وتخصيص الموارد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، حيث يصبح المستهلكون قادرين على الحصول على السلع التي يحتاجونها من أقل المصادر كلفة في المنطقة، ويعتبر أثر خلق التجارة أثراً إيجابياً بالنسبة للدول المشاركة في التكتل. (Viner,1964)

٢. أثر تحويل التجارة Trade Diversion

ويحدث هذا الأثر عندما يتحول المستهلكون في الدولة العضو في التكتل من استهلاك السلع ذات التكلفة المنخفضة نسبياً المستوردة من دولة خارج التكتل إلى الاستيراد من دولة عضو في

التكتل تنتج السلع ذاتها بتكلفة أعلى، ويمثل أثر تحويل التجارة تراجعاً في الرفاهية. ويعتبر أثر تحويل التجارة أثراً سلبياً. (Viner,1964)

ويمكن معرفة ما إذا كان للاتحاد الجمركي تأثير مفيد أو ضار من زاوية الكفاءة الاقتصادية عالمياً وذلك على ضوء الفرق بين حجم التجارة التي تم خلقها وحجم التجارة التي تحولت (Viner, 1964).

٢.٣.١.٢ الآثار الديناميكية Dynamic Effects

يرى (Viner,1964) أن عملية إنشاء تكتل اقتصادي تحدث تغيرات في سلوك المنتجين والمستهلكين وهياكل اقتصادات الدول الأعضاء فيه وفي استجابة الاقتصاد العالمي لها، ومن هنا فإنها تعتبر عملية طويلة الاجل، تفسح المجال للاقتصادات المعنية بإعادة هيكلة نفسها بما يعظم من منافع الفرص التي تتوفر لها ومعالجة الآثار السلبية التي قد تنجم عنها.

ويمكن إيجاز الآثار الديناميكية لقيام تكتل اقتصادي وفقاً له بما يلي:

١. المنافسة: يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة المنافسة بين المنتجين ليس على مستوى الدولة العضو فقط بل على مستوى منطقة التكتل كاملة، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تحسين أساليب إنتاجهم خوفاً من الخروج من السوق، مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية.

٢. وفورات الحجم: تتحقق للدول الأعضاء في التكتل مزايا الحجم الكبير، حيث تتناقص تكاليف المنشآت وتزداد مبيعاتها وذلك نتيجة لتوفر الأسواق مما يزيد من كفاءة المؤسسات الإنتاجية ويساهم في إعادة تقسيم العمل والتخصص بين الدول الأعضاء.

٣. الوفورات الخارجية: يؤدي التوسع الاقتصادي الناشئ عن التكامل إلى تحقيق وفورات خارجية مثل توفر مستلزمات إنتاج عالية الجودة، وزيادة عرض العمالة الماهرة، وتحسن شبكات النقل والمواصلات بين أعضاء التكتل مما يقلل من التكاليف ويزيد من الرفاهية للمستهلكين.

٤. جذب الاستثمارات: حيث تؤدي التغيرات في هياكل اقتصادات الدول الأعضاء واتساع السوق وتحقق وفورات الحجم إلى جذب المستثمرين إلى دول التكتل.

٥. أثر الاستقطاب: ويقصد به ما تتعرض له بعض الدول الأعضاء أو مناطق فيها من تراجع في النشاط الاقتصادي، نتيجة قدرة دول أو مناطق أخرى على الاستحواذ على حصة كبيرة من نتائج خلق التجارة ومكاسب التكامل.

من ناحية أخرى وفيما يتعلق بالآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي فهناك جدل آخذ بالتنامي حول إمكانية الاستمرار في حالة من الرفاهية في مرحلة ما بعد التكامل الإقليمي أي مرحلة التكامل الأوسع مع الاقتصاد العالمي (Bhagwati,1993) أي حول تأثير اتفاقية التكامل الإقليمي إذا ما تم السير قدماً نحو التكامل العالمي متعدد الأطراف، حيث لم تتضح بعد الآثار المحتملة لتلك الحالة لا نظرياً ولا عملياً بعد.

كما أن هناك جدلاً قائماً أصلاً حول دور اتفاقيات التكامل الإقليمي في تحرير التجارة، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن الإقليمية تحرر التجارة وأن التكتلات تسرع وتسهل عملية المفاوضات العالمية، ولكن في الحقيقة إن عالم التكتلات التجارية مازال جديداً جداً بدرجة لا تسمح بإجابة محددة على هذا السؤال مما يبقيه مفتوحاً للمناقشة، خاصة مع العلم بأن حجم التكتلات يزيد من قوتها التفاوضية عند الدخول في المفاوضات متعددة الأطراف (كمفاوضات منظمة التجارة العالمية) الأمر الذي يسهل عليها مقاومة الضغوط العالمية، كما أنها قد تجد صعوبةً في تحقيق اتفاق داخل التكتل نفسه، الأمر الذي من شأنه تهديد وجود منظمة التجارة العالمية التي سمحت بهذه التكتلات، حيث أن هنالك الكثير من الأدلة التي تبين أن عملية المفاوضات متعددة الأطراف أدت إلى تكوين تكتلات تجارية بدل أن يتم العكس، كما أن هنالك الكثير من الأدلة على أن احتمال تقويض الإقليمية للتجارة الحرة أكبر من احتمال تدعيمها، لأنها وإن كانت تحقق مكاسب للدول الأعضاء فيها فإن ذلك قد يضر ببقية العالم. (Schiff & Winters, 2002).

ويرى Schiff & Winters (2002) أن انتشار الإقليمية ليس دليلاً على أفضليتها، ولكن قد يكون من الأفضل للدولة أن تنضم لاتفاقية تكامل إقليمي من أن تكون خارجها، ولكن هذا لا يوضح ما إذا كانت الدولة تفضل عالماً تغلب عليه الإقليمية أم لا، وحتى في حال رغبة بعض الدول بالانضمام إلى اتفاقية تكامل إقليمي فإن الأعضاء الموجودين قد لا يرغبون في ذلك بدون أن تدفع الدول الطالبة للانضمام الكثير، كما أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تميل إلى وضع شروط تجارية ضد غير الأعضاء، حيث أن الحجم الأفضل للتكتل –من وجهة نظر التكتل– هو أن يكون أصغر من العالم ككل فهناك حاجة دائمة لوجود شخص ما خارج التكتل ليتم استغلاله.

ويرى Bhagwati (1993) حلاً لذلك في ما يعرف بـــ " الدخول المفتوح" ويعني أن أي دولة لديها الاستعداد للالتزام بقواعد اتفاقية التكامل الإقليمي يجب أن يتم قبولها فيها، ولكن على الرغم من ذلك إلا أنه لا يوجد إلى الآن أية اتفاقية تكامل إقليمي وفرت مثل هذا الدخول غير المشروط؛ فمعظم الاتفاقيات تشترط المجال الجغرافي وحتى داخل المجال الجغرافي فإن هناك أعضاءً في التكتلات يحددون ما إذا كانت الدول المتقدمة للانضمام مستوفية لكل الشروط أم لا.

وكما سبق، فإن من الأفضل للدول أن تنتمي إلى تكتل إقليمي ما – خصوصاً الدول النامية ومنها الدول العربية– التي لا تستطيع منفردة مواجهة متطلبات وشروط عصر التكتلات، ويتناول القسم التالي المحاولات العربية للتكامل الاقتصادي ومحاولته الأخيرة المتمثلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٢.٢ خصائص الاقتصادات العربية

قبل استعراض محاولات التكامل الاقتصادي العربي لا بد من التطرق إلى الخصائص التي تتميز بها اقتصادات الدول العربية، ويتلخص أهمها في أنها اقتصادات يتركز إنتاجها في الأنشطة الأولية كالزراعة التي لا تزال غالبيتها بدائية والصناعة الاستهلاكية التي تعتمد على رخص الإنتاج الأجنبية، الأمر الذي يشير إلى خاصية أخرى من خصائص الاقتصادات العربية وهي تبعيتها للاقتصادات المتقدمة واعتماد عدد كبير من بلدانها على المساعدات والقروض المقدمة من تلك الدول، مما جعل اقتصادات الدول العربية اقتصادات متزايدة المديونية، مما يجعل من ضخامة خدمة الدين التي تؤديها عبئاً عليها، ويزيد من تبعيتها الاقتصادية والسياسية ويبطئ من حركة التنمية فيها.

وتفتقر الهياكل الإنتاجية في الدول العربية إلى التنوع، حيث تتميز بنمط إنتاج يقوم على استخراج المواد الخام وفي مقدمتها النفط، حيث من سلبيات هذا النمط الإنتاجي أن التدفقات المالية الضخمة والسهلة الناجمة عن تجارة النفط يبعد الدول العربية النفطية عن تجشم المخاطرة والمصاعب المصاحبة للاستثمار وتحسين الإنتاج والارتقاء بصناعاتها، مما يجعل بنيتها الاقتصادية تتسم بالهشاشة وانخفاض الكفاءة وبالتالي يضعف من تنافسية سلعها خارجياً وحتى داخل أسواقها. وبذلك يمكن اعتبار الاقتصادات العربية اقتصادات لتصدير المواد الخام وليس اقتصادات للتصنيع، كما تتميز الاقتصاديات العربية بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وضعف التراكم الرأسمالي وضعف البنى التحتية وارتفاع مستويات البطالة والبيروقراطية والفساد.

كما أن من أهم المشاكل التي تتعرض لها الاقتصاديات العربية تهديد الاقتصاد الإسرائيلي الذي يهدف إلى تحويل المنطقة إلى سوق كبير لاستيعاب إنتاجه، حيث أنه هو الاقتصاد الأكثر تطوراً في المنطقة والذي يملك الكم الأكبر من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وفي ظل هذه الخصائص والمشاكل التي تواجه الاقتصادات العربية كان لابد لهذه الدول من أن تفكر في التكامل الاقتصادي الأمر الذي حدا بها إلى القيام بأكثر من محاولة للتكامل سيتم استعراضها في الجزء التالي من الدراسة.

٣.٢ محاولات العربية للتكامل الاقتصادي

تعتبر الدول العربية من أوائل الدول التي حاولت إيجاد تجمع إقليمي اقتصادي، وقد تعددت هذه المحاولات التي كانت في أغلبها ذات دافع سياسي في الأصل إلا أن هذه المحاولات واجهت عدداً من العقبات التي حالت دون نجاحها، وفيما يلي سيتم التطرق إلى مسيرة التكامل العربي.

١.٣.٢ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

تم توقيع هذه المعاهدة في عام ١٩٥٠ بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وكان هدفها إقامة تحالف دفاعي عن مصالح الدول المنضمة لها وحماية الأمن القومي العربي (حمود، ٢٠٠٧) وهدفت هذه المعاهدة من الناحية الاقتصادية إلى دعم التعاون الاقتصادي لبناء اقتصادات عربية قوية وذلك من خلال الاستثمارات العربية المشتركة وتبادل المنتجات الوطنية الصناعية والزراعية. وبموجب المادة الثامنة من هذه المعاهدة تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ليتولى شؤون التعاون الاقتصادي العربي.(عبد الرحيم، ٢٠٠٢).

٢.٣.٢ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت

تم توقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٥٣ وتعتبر أول اتفاقية اقتصادية لتحرير التجارة بين الدول العربية، وقد اهتمت بشكل أساسي في منح الإعفاءات الجمركية من الرسوم للسلع العربية المتبادلة، ونصت على ما يلي:

١. إعفاء منتجات زراعية وحيوانية وثروات طبيعية معينة (مدرجة في ملحق الاتفاقية) من الرسوم الجمركية بشرط أن يكون منشؤها إحدى الدول العربية.
٢. تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥% على عدد من السلع الصناعية.
٣. تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠% على عدد من السلع الوسيطة بين الزراعة والصناعة.
٤. عدم إخضاع السلع المستوردة من بلد عضو في الاتفاقية إلى آخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على السلع المحلية في البلد المستورد.
٥. منح معاملة تفضيلية للدول العربية من حيث إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير.

٦. قيام الدول الأعضاء بتسهيل حركة الترانزيت عبر أراضيها بكافة وسائل النقل، وأن تقوم الدول الأطراف ذات العلاقة بتوقيع اتفاقية خاصة بشؤون الترانزيت.

وعلى الرغم من كون هذه الاتفاقية تعد خطوة هامة في سبيل تحرير التجارة بين الدول العربية، إلا أن من المآخذ عليها عدم شمولها تنظيماً لتجارة الترانزيت، وكون الإعفاءات والتخفيضات الجمركية التي اشتملت عليها أقل من المطلوب وأقل حتى مما تتضمنه الاتفاقيات الثنائية، واقتصارها على الاهتمام بتحرير التجارة من القيود الجمركية دون الاهتمام بالقيود الإدارية بين الدول الأعضاء. (مبروك، ٢٠٠٦).

٣.٣.٢ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

أصدرت اللجنة السياسية في الجامعة العربية بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٢ قراراً يقضي بتشكيل لجنة من الخبراء العرب تتولى مهمة إعداد مشروع للوحدة الاقتصادية العربية وخطوات العمل اللازمة لتحقيقها، ووافق المجلس الاقتصادي العربي بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية المقدم. (عبد الرحيم، ٢٠٠٢)

وقد نصت هذه الاتفاقية على قيام وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة العربية، ولتحقيق ذلك على الدول العربية القيام بما يلي:

١. جعل الدول العربية منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتنسيق التشريعات والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
٢. توحيد سياسات الاستيراد والتصدير وتنظيم علاقات التبادل التجاري.
٣. توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
٤. تنسيق سياسات القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية والتجارة الداخلية.
٥. تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي.
٦. تنسيق السياسات النقدية والمالية والضريبية تمهيداً لتوحيد العملة النقدية فيها.
٧. اتخاذ أية إجراءات لازمة أخرى لتحقيق الوحدة الاقتصادية. (مبروك، ٢٠٠٦).

وتعتبر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية طموحة جداً مقارنة بغيرها من محاولات التكامل العربي الأخرى، إلا أنه لم يكن من السهل تطبيقها وذلك بسبب العقبات التي واجهتها والتي من أهمها: ضعف الإرادة السياسية، واختلاف الأنظمة الاقتصادية المطبقة في الدول العربية، وتشابه الهياكل الإنتاجية بينها، وضعف قواعد التصنيع، وتفاوت مستويات الدخول بين الدول النفطية مثلا ودول أخرى كمصر والأردن وسوريا. (عبد الرحيم، ٢٠٠٢).

٤.٣.٢ السوق العربية المشتركة

تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧، وقد أصدر هذا المجلس قراره رقم ١٧ لعام ١٩٦٤ والقاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة، الهادفة إلى تحرير التجارة وزيادة حجم التبادل التجاري حيث صادقت أربع دول فقط على إنشائه هي الأردن وسوريا والعراق ومصر، وبقيت عضوية السوق مقتصرة على هذه الدول اثنتي عشرة سنة حتى انضمت كل من ليبيا والسودان واليمن في عام ١٩٧٧. (مبروك، ٢٠٠٦).

وينص قرار إنشاء السوق العربية المشتركة على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً وعلى مراحل سنوية حسب مجموعات السلع، وإلغاء كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية، وذلك بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء كخطوة أولى لتحقيق السوق العربية المشتركة. (حمود، ٢٠٠٧).

وعلى الرغم من كل هذه الأهداف إلا أن مشروع السوق العربية المشتركة قد تعثر لأسباب عدة من أهمها؛ عدم قدرة الدول الأعضاء على إيجاد تنسيق حقيقي بين خططها الاقتصادية وسياساتها النقدية والمالية والتجارية، واتباع منهج التخطيط المركزي في ثلاث من دول السوق الرئيسية وهي مصر والعراق وسوريا، الأمر الذي أدى إلى ربط قطاع التجارة الخارجية بالقطاع العام وما يترتب عليه من وضع سياسات تقييدية على حجم التجارة وهيكلها واتجاهاتها، ووجود العقبات الإدارية التي تحول دون تنفيذ أحكام السوق. (المنذري، ١٩٩٥). كما يؤخذ على مشروع السوق المشتركة عدم تطبيق تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، وعدم إلغائها للقيود على انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.

٥.٣.٢ مقررات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (قمة عمان ١٩٨٠)

نظراً للنتائج المتواضعة التي أسفرت عنها محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة، اهتم مؤتمر القمة العربي الحادي عشر والذي عقد في عمان في ١٩٨٠/١١/٢٦ بدفع العمل الاقتصادي المشترك إلى الأمام، حيث صدر عن هذا المؤتمر أربعة وثائق بهذا الخصوص هي:

أ. وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

تعتبر هذه الوثيقة أول وثيقة عربية تربط بين مفهوم الأمن القومي ووجود قاعدة اقتصادية صلبة، وتطرح الاستراتيجية برنامج عمل عربي مشترك في المجالات الاقتصادية لتعزيز المصالح المتبادلة للدول العربية، كما حددت عدداً من الأولويات كان من أهمها: تنمية القوى البشرية في الدول العربية، وتحقيق الأمن الغذائي، واكتساب التكنولوجيا الملائمة للمنطقة، والعمل على تطوير البنى التحتية، والتركيز على الصناعات ذات الأهمية بالنسبة للدول العربية. (مبروك، ٢٠٠٦).

ب. ميثاق العمل الاقتصادي القومي

أكد هذا الميثاق على مسؤولية حكومات الدول العربية تجاه تحقيق الأمن القومي والتحرر والوحدة وتأمين المضي قدماً في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية العربية، وقرر الميثاق أن على الدول العربية القيام بما يلي:

١. الالتزام بأولوية علاقاتها مع بعضها البعض مقارنة بعلاقاتها مع العالم الخارجي.
٢. الالتزام بمبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج العربية المؤكدة (ملكية وإنتاجاً وعملاً وإدارة).
٣. منح المعاملة التفضيلية التامة للمشروعات العربية المشتركة. (مبروك، ٢٠٠٦).

ج. عقد التنمية العربية المشتركة

ويمثل هذا العقد مشروعاً لتمويل عملية التنمية العربية في الدول العربية الأقل نمواً، حيث تقدمت به خمس دول نفطية هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات المتحدة وقطر، ويقوم على تخصيص مبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً ولمدة عشر سنوات، تقوم

بإيداعه الدول المتقدمة بالمشروع وفق نسب متفق عليها في حساب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ويستفيد من هذا المبلغ الدول العربية الأقل نمواً على شكل قروض بسعر فائدة منخفض قدره ١% وتسترد على مدى فترة عشرين سنة، وذلك بعد فترة سماح مدتها عشر سنوات. (مبروك، ٢٠٠٦).

د. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مؤتمر قمة عمان أيضاً، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٨١/٩/٧، وتنص هذه الاتفاقية على حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وتشجع على استثمارها وذلك للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على أن تتحقق منافع هذه الاستثمارات لكلا الطرفين المضيف والمصدر، وأن تتعهد الدول المضيفة بحماية المال المستثمر، وتقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين على الأموال المستثمرة وفقاً لهذه الغاية. (مبروك، ٢٠٠٦).

٦.٣.٢ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تم توقيع هذه الاتفاقية في تونس بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٣، كانسجام مع المبادئ الرئيسية التي دعت إليها وثيقتا استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي في قمة عمان، واتساقاً مع التطورات الفكرية والعملية في مفهوم التكامل الاقتصادي العربي. (عبد الرحيم، ٢٠٠٢).

وتهدف الاتفاقية إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية وفقاً للأسس التالية:

١. تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة.
٢. التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
٣. توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة. (جامعة الدول العربية، ١٩٨٢).

كما نصت الاتفاقية على عدم جواز قيام دولة عربية بمنح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف في الاتفاقية. (جامعة الدول العربية، ١٩٨٢).

وعلى الرغم من كون هذه الاتفاقية خطوة هامة في التكامل العربي الاقتصادي من حيث أخذها للظروف الاقتصادية لكل دولة عربية بعين الاعتبار، والربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، (حمود، ٢٠٠٧) إلا أنها اصطدمت -كغيرها من محاولات التكامل العربي- بعدد من العقبات كان من أهمها تضارب الإعفاء المنصوص عليه في الاتفاقية بين إعفاء كامل وإعفاء تدريجي، مما أدى إلى محدودية المجموعات السلعية التي تقرر تحريرها واقتصارها على عشرين مجموعة سلعية فقط. (مبروك، ٢٠٠٦).

٧.٣.٢ مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأسس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥/٥/ ١٩٨١، ويتكون من عضوية ست دول تطل على الخليج العربي هي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين ويتخذ المجلس من الرياض مقراً له. ويهدف المجلس إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الست في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، وتوحيد الأنظمة فيما بينها في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون الاجتماعية والتشريعية والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص في هذه الدول. ويتكون الهيكل التنظيمي من: المجلس الأعلى (وهو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الست) والمجلس الوزاري (ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء) والأمانة العامة، وهيئة تسوية المنازعات (موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي).

وقد قطع المجلس شوطا كبيراً في قضايا التكامل، حيث أعلن عن انطلاق السوق الخليجية المشتركة في مطلع عام ٢٠٠٨، إلا من أهم المعوقات التي تواجهها تفاوت مؤشرات التضخم والناتج المحلى ومعدلات النمو في الاقتصاديات الخليجية، وهو ما يجعل القوة الشرائية لمواطني

بعض الدول أقوى من البعض الآخر. بالإضافة إلى عدم توحد العملة الخليجية بعد، والتعقيدات الإدارية في الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن البعض يعتبر تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من أنجح محاولات التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن أحد أهم المآخذ عليها أنها ترتيب إقليمي لا يشمل جميع الدول العربية في عضويته.

٨.٣.٢ اتحاد المغرب العربي

تأسس اتحاد المغرب العربي بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٧ بمدينة مراكش في المغرب، حيث تم التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، ويتألف الاتحاد من خمس دول هي: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا. ظهرت فكرة الاتحاد المغربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغربية الذي عقد في عام ١٩٥٨، وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي فأنشئ هذا الاتحاد لمحاولة تحقيق وحدة المغرب العربي، حيث يهدف الاتحاد إلى السماح بحرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع ورؤوس الأموال بين الدول الخمسة، والتنسيق الأمني فيما بينها، وانتهاج سياسات موحدة في مختلف الميادين. وتعتبر هذه التجربة شبه متوقفة منذ العام ١٩٩٤، فعلى الرغم من طموح هذا الاتحاد إلا أنه لم يتحقق منها ما يذكر، حيث قضت الخلافات السياسية بين بلدان المغرب العربي خصوصاً الجزائر والمغرب على فرص تحقيق أهداف الاتحاد (المنذري، ١٩٩٥).

٤.٢ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Great Arab Free Trade Area

١.٤.٢ إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

نتيجة لتعثر محاولات التكامل العربي السابقة، طرحت أمانة مجلس جامعة الدول العربية في عام ١٩٩٣ استراتيجية عمل للمجلس للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٥ تضمنت الدعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وأطلق عليها كبرى تمييزاً لها عن المنطقة المصغرة القائمة بموجب قرار إنشاء السوق العربية المشتركة. وخلال القمة العربية المنعقدة في القاهرة في الفترة ١٢-٢٣/٦/١٩٩٦ اتخذت الدول العربية قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بإنجاز الإجراءات اللازمة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين الدول العربية (حمود، ٢٠٠٧).

وتنفيذاً لقرار قمة القاهرة أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية التاسعة والخمسون قراره رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩/٢/١٩٩٧ بشأن الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداءً من ١/١/١٩٩٨ وحتى ٣١/١٢/٢٠٠٧ والموافقة على برنامج العمل والجدول الزمني لإنشائها (الأمانة العامة، ١٩٩٧). وقد وافق المجلس في دورته الثامنة والستين على تخفيض الفترة الزمنية لثماني سنوات بدلاً من عشرة بمعنى الوصول إلى التحرير الكامل للرسوم الجمركية على السلع المتبادلة ضمن المنطقة بتاريخ ١/١/٢٠٠٥ (الإمام، ٢٠٠٥).

وتأتي اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى كمحاولة من أهم المحاولات الحديثة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية إن لم تكن أهمها على الإطلاق هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأتي كمحاولة للاستفادة من المبدأ الرابع الوارد في اتفاقية الجات والخاص بالدول النامية والتكتلات الإقليمية، والذي يمنح فترة عشر سنوات قابلة للتمديد إلى اثنتي عشرة سنة لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي. (عبد السلام، ٢٠٠٥).

وقد وقعت على الاتفاقية آنذاك أربع عشر دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. ويبلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى المنطقة عشرين دولة، وذلك بعد إعلان استكمال الجزائر إجراءات عضويتها في المنطقة وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١ حيث تم إشعار الدول العربية الأعضاء بتنفيذ الإعفاءات الممنوحة للسلع الجزائرية المصدرة إلى الدول العربية، وإعفاء السلع العربية المصدرة للجزائر من الرسوم الجمركية، وتبقت دولتان لم تصادقا على الاتفاقية حتى الآن هما جيبوتي وجزر القمر الاتحادية. (الأمانة العامة، ٢٠٠٩).

٢.٤.٢ البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وفقاً لـــ (الأمانة العامة، ١٩٩٧) فإن البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يقوم على الأسس والقواعد التالية:

١. أن تكون الدول المنضمة عضواً في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١.

٢. يتم تحرير السلع العربية المتبادلة كافة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي، والذي يطبق بدءاً من ١٩٩٨/١/١ وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات على أن يتم إتمام التحرير الكامل لكافة السلع بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١.[٢]

٣. يمكن- باتفاق الدول الأطراف- أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري.

[2] تم تخفيض المدة فيما بعد إلى ثماني سنوات كما ذكر سابقاً.

٤. يجوز لأي بلدين عضوين في برنامج التنفيذ تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الوطني للتخفيض.

٥. لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان.

٦. تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧. معاملة السلع العربية المتبادلة وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وشروط الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

٨. مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية ومواجهة حالات الدعم والإغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.

٩. منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً، وعلى الدولة المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة.

١٠. تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

١١. تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية.

١٢. تحديد مواسم الإنتاج (الروزنامة الزراعية) التي لا تتمتع فيها هذه السلع الزراعية في مواسم إنتاجها بالإعفاء من الرسوم، وينتهي العمل بها في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وتحدد كل دولة قائمة بهذه السلع وترفعها إلى المجلس للاطلاع عليها.

١٣. يشترط لمعاملة السلع العربية طبقاً للبرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس بناء على اقتراح لجنة قواعد المنشأ، وخلال المرحلة الانتقالية التي يتم فيها الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية، فإنه يتم العمل بقواعد المنشأ العامة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤. لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي أو البيطري، وتقدم الدول الأطراف بياناً بهذه المنتجات وتعديلاتها.

١٥. تتبع الدول الأطراف النظام المنسق Harmonized System في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

١٦. تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية وأي خلاف حول هذا البرنامج.

١٧. التشاور بين الدول الأطراف حول:

أ. الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة مثل: النقل، والتأمين، والتمويل، والضمان.

ب. التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.

ج. تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية.

د. حماية حقوق الملكية الفكرية.

٣,٤,٢ أجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ولتفعيل هذا البرنامج كان لا بد من تكوين أجهزة ولجان عمل تناط بها مهام تنفيذه، وقد تمثلت في ما يلي: (الأمانة العامة، ١٩٩٧)

١. جهاز الإشراف، ويمثله المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢. الأجهزة التنفيذية، وتتمثل في:

أ. لجنة المتابعة والتنفيذ: وتتكون من ممثلي الدول العربية، وتمتلك صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات، وتتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين، تتولى دراسة القوانين والإجراءات اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج، كما تقوم بفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج، ويمكنها تشكيل لجان تحكيم مكونة من عدد لا يتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين.

ب. لجنة المفاوضات التجارية: تتولى تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تطبيقها في الدول الأطراف، بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها في إطار البرنامج.

ج. لجنة قواعد المنشأ: تتولى وضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

د. اللجنة الجمركية: وتهتم بالقضايا الجمركية.

ه. اللجان المؤقتة: مثل فريق عمل الروزنامة الزراعية العربية، واللجنة الفنية لتصنيف السلع العربية.

و. الأمانة الفنية: تتولي القيام بمهامها الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، وتقوم بـــ:

١. إعداد مشروعات جداول الأعمال للجان المنبثقة عن البرنامج.
٢. إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء.
٣. التعاون مع المنظمات العربية والمؤسسات المالية العربية.

٤. التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص.

٥. تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية وتكوين قواعد المعلومات الاقتصادية والإحصائية والجمركية عن الدول العربية، وبيانات الأسواق الدولية، وبيانات منظمات التجارة الدولية.

٤.٤.٢ أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

توفر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من المزايا للدول العربية التي تساعدها على حماية مصالحها الاقتصادية، وتفعيل التجارة البينية بينها، والسير قدماً نحو التكامل الاقتصادي.

ويمكن تلخيص أهمية منطقة التجارة الحرة العربية في النقاط التالية (حمود، ٢٠٠٧):

١. توسيع حجم السوق أمام السلع العربية، الأمر الذي يتيح للدول العربية الاستفادة من مزايا إقامة المشاريع ذات الحجم الكبير التي تتميز باقتصاديات الحجم Economies of Scale وانخفاض تكلفة الإنتاج؛ ذلك لأن زيادة حجم السوق يؤدي إلى زيادة حجم الطلب وزيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع مما يسمح لها بتشغيل كامل طاقاتها وخلق فرص عمل جديدة وتخفيض مستوى التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة للإنتاج.

٢. خلق توجه عربي موحد للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات التجارية الدولية، حيث يؤدي توحيد الأسواق العربية إلى إقامة مشاريع التنمية الصناعية والزراعية لمواجهة تحديات اتفاقيات WTO، كما تساعد المنطقة على زيادة الوزن النسبي للتجارة العربية في التجارة العالمية وجني مكاسبها، حيث لا مكان في عالم اليوم للدولة التي تعمل منفردة ودون تكتل اقتصادي تعمل تحت مظلته.

٣. تنسيق سياسات الدول العربية الاقتصادية والإنتاجية والتجارية والجمركية والضريبية، مما يسهل الارتقاء إلى مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي.

٤. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج إلى المنطقة العربية، وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء، الأمر الذي قد يحمل في ثناياه نقل التكنولوجيا للمنطقة، مما يسهم في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية العربية.

٥. ومن القرارات المهمة المرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي لها وقع إيجابي على البيئة الاستثمارية العربية وعلى تشجيع حركتي التجارة والاستثمار البينيين في إطار المنطقة، ما يلي (غرفة تجارة عمان، ٢٠٠٦):
   أ. إعادة تشكيل محكمة الاستثمار العربية.
   ب. استمرار التنسيق بشأن توحيد القواعد العربية للمنافسة والسيطرة على الاحتكارات.
   ج. رفع كفاءة النقل البيني.

٢.٤.٥ القضايا الرئيسية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

٢.٤.٥.١ إيداع هياكل التعرفة الجمركية Customs Tariffs

قامت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإيداع هياكل تعرفتها الجمركية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وهي هياكل التعرفة التي كانت مطبقة في نهاية عام ١٩٩٧، كي يتم في ضوئها تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠% سنوياً، وإيداع التعليمات الرسمية إلى المنافذ الجمركية في كل دولة عضو لتطبيق هذا التخفيض. (الأمانة العامة وآخرون، ٢٠٠٦)

في عام ٢٠٠٠ قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية منح "الدول العربية الأقل نمواً" والتي تنضم للاتفاقية معاملة تفضيلية، وعلى هذا فقد سمح لكل من السودان واليمن بتأجيل تطبيق تخفيضات التعرفة الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل حتى ٢٠٠٥/١/١ ومن ثم تطبيق نسبة تخفيض تعادل ٢٠% سنوياً للسودان، و١٦% سنوياً لليمن على أن تتم إزالة التعرفة الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل تماماً في كلا البلدين بتاريخ ٢٠١٠/١/١ كذلك وافق المجلس على إعفاء السلطة الفلسطينية من تخفيضات التعرفة والرسوم ذات الأثر المماثل، بمعنى إعفاء منتجاتها بالكامل

من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى الأسواق العربية دون إلزامها بتطبيق أي تخفيض على الرسوم الجمركية المفروضة على سلع الدول العربية الواردة إليها وذلك بسبب ظروفها الجغرافية والسياسية الخاصة. (الأمانة العامة وآخرون، ٢٠٠٤)

وقد قدمت الدول العربية هياكل تعرفتها الجمركية وفق النظام المنسق HS كما حددها البرنامج التنفيذي للمنطقة وذلك كي تصنف السلعة ذاتها لدى كافة الدول العربية في البند الجمركي نفسه. ويخدم استخدام هذا النظام بالإضافة إلى غايات التخفيض الجمركي، غايات الاستثناء وقواعد المنشأ وقواعد السلع التي لا تسري عليها أحكام المنطقة وتنسيق الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي فيما بعد. (حمود، ٢٠٠٧).

٢.٥.٤.٢ الاستثناءات

حصلت ست دول عربية هي: الأردن، تونس، سوريـــا، لبنان، مصر، المغرب على استثناءات لمجموعة من السلع غير الزراعية من التخفيض التدريجي السنوي عند استيرادها من الدول الأعضاء الأخرى، وقد منحت الاستثناءات لفترات زمنية محددة لم تتجاوز أقصاها مدة الثلاث سنوات ويتم بعدها إلغاء الاستثناء. وذلك استناداً إلى نص المادة الخامسة عشر من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حصول الدول الأعضاء على استثناء من تطبيق التخفيض التدريجي لفترة زمنية محددة إذا ما أثبتت الدول المعنية وقوع ضرر ما على اقتصادها نتيجة ذلك. وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضوابط صارمة لمنح الاستثناءات كي لا تجرد هذه الاستثناءات المنطقة من مضمونها، وقد انتهت بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١٦ كافـــة الاستثـــناءات الممنوحة للدول الست. ولحث الدول الطالبة للاستثناءات على عدم التقدم بأية طلبات استثناء جديدة، اتخذ مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في دورته الرابعة عشر (بيروت – آذار ٢٠٠٢) قراره رقم ٢٣٣ فقرة أولاً ١٣ والتالي نصه :

"عدم منح أية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حالياً، إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مشددة انسجاما مع نص المادة (١٥) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وذلك بالنسبة للدول العربية الأعضاء في المنطقة حالياً ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم بعد ذلك". (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السبعون، ٢٠٠٢).

٣.٥.٤.٢ الروزنامة الزراعية

نظراً لصعوبة التحرير الفوري للسلع الزراعية من قبل الدول العربية التي يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في اقتصاداتها، فقد استثنى البرنامج التنفيذي للمنطقة عدداً من السلع الزراعية من مبدأ التخفيض التدريجي ولمدة زمنية محددة خلال ذروة موسم الإنتاج، وهو ما أطلق عليه "الروزنامة الزراعية". وبذلك تقوم كل دولة عضو باختيار قائمة من 10 سلع زراعية حساسة كحد أقصى تستثنى من تخفيض التعرفة، وتحديد الفترات التي ستكون فيها محمية في كل سنة على أن لا تتجاوز فترات الحماية ٤٥ شهراً، ويتوجب على كل دولة أن تعلن روزنامتها الزراعية وتبلغها لبقية الدول الأعضاء. ولا يمكن استخدام هذه الاستثناءات لمنع استيراد أي سلعة ولكن خلال الفترة المحددة في الروزنامة فإن استيراد هذه السلع المحددة يخضع لنظام التعرفة الكامل والذي كان مطبقاً قبل اتفاقية منطقة تجارة الحرة. على أن يتم التخلص من جميع استثناءات الروزنامة الزراعية مع بدء عام ٢٠٠٥ ضمن التحرير الكامل للمنتجات العربية المتبادلة. وقد أوكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة متابعة تنفيذ الروزنامة الزراعية والالتزام بالضوابط المحددة لها إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع الأمانة العامة. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السبعون، ٢٠٠٢).

وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2001 في جلسته الثامنة والستين أن يعدل تطبيق الروزنامة الزراعية، بحيث يسمح لكل دولة عضو باستثناء 7 منتجات زراعية فقط كحد أقصى من تخفيض التعرفة، ويكون استثناء كل سلعة لفترة 7 أشهر في السنة كحد أقصى، على أن لا تزيد فترات الاستثناء لكل السلع الزراعية على 35 شهراً. (وزارة الزراعة السورية وآخرون، ٢٠٠٤).

٤.٥.٤.٢ نقاط الاتصال

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء نقاط اتصال في كل دولة من الدول العربية أعضاء المنطقة لتكون حلقة اتصال بينها وبين الأمانة العامة لتبادل المعلومات وللتنسيق بين مختلف الجهات المعنية داخل الدولة والمعنية بمنطقة التجارة الحرة، ومن مهامها الأساسية أيضاً ربط الاتصال بالقطاع الخاص وتعريفه بما تتيحه المنطقة من ميزات، كما أناط المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنقاط الاتصال مهمة معالجة بعض الشكاوي سواء من القطاع الخاص أو أية جهات رسمية أخرى من خلال الاتصال بالجهات المعنية داخل الدولة أو من خلال إجراء الاتصالات مع نقاط الاتصال في الدول الأعضاء الأخرى.

٥.٥.٤.٢ قواعد المنشأ التفصيلية Rules of Origin

مع أن موضوع قواعد المنشأ التفصيلية يعتبر من الموضوعات التي لم يتم استكمالها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن اتفاقية المنطقة تعتبر من أهم الاتفاقيات العربية التي تطرقت لهذا الموضوع، حيث نصت على ألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة العضو عن ٤٠% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها، و٢٠% كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية. كما يجوز للدولة العضو تخفيض النسبة أعلاه إذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية أو ذات أهمية خاصة ولفترة زمنية محددة وبموافقة المجلس. وعلى الرغم من المباحثات العديدة التي تمت بين الدول العربية حول هذا الموضوع إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على استكمال قواعد المنشأ التفصيلية. وذلك بسبب التعقيدات الفنية المصاحبة لهذه القواعد وغياب الخبرة العربية في هذا المجال وعدم وجود قواعد منشأ وطنية في الدول العربية. (حمود، ٢٠٠٧).

وقد أوكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، و مازالت مسألة قواعد المنشأ من أهم القضايا التي لم تحل بعد ولم يتم التوصل إلى صيغة مرضية حولها لكل الدول الأعضاء، لذلك قررت الأمانة العامة إعطاء مهلة لهذه الدول لدراسة قواعد المنشأ الجديدة وبيان اعتراضاتها عليها واقتراح ما هو مناسب بشأنها. ومن الجدير بالذكر أن مسألة قواعد المنشأ تشكل عقبة أمام قيام تجارة حرة بين الدول الأعضاء لأن ما يحدث عند وجود اعتراض على أي وثيقة تتعلق

بقواعد المنشأ فإن الإجراء المتبع إما رفض السلعة أو إلزام التاجر بدفع التعرفة الجمركية كاملة عنها (وزارة الزراعة السورية وآخرون، ٢٠٠٤) ومن جهة أخرى فإن عدم وضوح صيغة قواعد المنشأ يؤدي إلى استفادة سلع أجنبية واردة إلى الأسواق العربية من التخفيضات الجمركية ومنافسة السلع العربية وهو ما يعرف بظاهرة التسلل التجاري. (عبد السلام، ٢٠٠٥).

وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً في حزيران ٢٠٠٧ بالموافقة على "مجموعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية" التي سبق وأن وافقت عليها اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية والتي تشمل قواعد منشأ لسلع زراعية وأخرى صناعية، وبذلك تكون هذه المجموعة هي المجموعة الثانية من السلع التي يتم التوافق على قواعد منشأ تفصيلية بشأنها، وبذلك تصل نسبة السلع المتفق على قواعد منشئها التفصيلية حوالي ٤٥% من سلع الفئة الرابعة المعرفة ضمن تصنيف التجارة الدولي وقد تم تطبيق هذا القرار اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٨. (الأمانة العامة وآخرون، ٢٠٠٨)

٦.٥.٤.٢ القيود غير الجمركية Non –Tariff Barriers

تشكل القيود غير الجمركية هاجساً مستمراً لمسيرة تحرير التجارة العربية البينية، وعلى الرغم من النصوص الواردة في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تنص على إزالتها فوراً، واتفاق الدول الأعضاء على ذلك، إلا أنها لازالت تمارس بشكل أو بآخر من قبل العديد من الدول. ويمكن لهذه القيود أن يفوق تأثيرها تأثير القيود الجمركية ذاتها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢). وتشمل العوائق غير الجمركية المعيقة لعملية التبادل: العوائق الكمية كنظام تحديد الحصص وحظر الاستيراد، والعوائق المالية كالمبالغة في فرض رسوم التصديق أو رسوم الخدمات، والعوائق الإدارية كالتدقيق المبالغ فيه في فحص البضائع والكشف على الشاحنات ومراجعة الوثائق، والعوائق الفنية كالتشدد في تطبيق القواعد الصحية والضوابط البيئية وشهادات المطابقة. (وزارة الزراعة السورية وآخرون، ٢٠٠٤)

وقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإرسال فرق عمل ميدانية قامت بزيارة الدول العربية الأعضاء بهدف التعرف على هذه القيود، كما أثمرت جهود لجنة المفاوضات التجارية خلال

السنوات الماضية بمعالجة بعض هذه القيود ومنها موضوع المواصفات القياسية الذي أصدرت قمة تونس بشأنه قراراً باعتماد إلزامية المواصفات القياسية المعتمدة من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للسلع المتبادلة عربياً. (الإمام، ٢٠٠٥).

٧.٥.٤.٢ آلية فض النزاعات

نصت كل من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على إيجاد آلية لفض المنازعات التي تنشأ بين أعضاء الاتفاقية أو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ونظراً لأهمية وجود مثل هذه الآلية فقد تم التوصل إلى لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء في المنطقة في عام ٢٠٠٤، خاصة في ظل وجود بعض معوقات تواجه عمليات التصدير إلى بعض الدول العربية، وقضايا تتعلق بشهادة المنشأ وتوقع زيادة عدد القضايا المتعلقة بالإغراق والدعم وقواعد المنشأ. وتعتمد الآلية الجديدة على أربع مراحل يتم اللجوء إلى المرحلة اللاحقة إذا ما فشلت المرحلة التي تسبقها وهي كالتالي (الأمانة العامة وآخرون، ٢٠٠٤):

المرحلة الأولى: معالجة الخلاف الناشئ من خلال نقاط الاتصال في الدول الأعضاء.

المرحلة الثانية: اللجوء إلى التوفيق، حيث يختار الطرفان المتنازعان طرفاً ثالثاً للتوفيق بينهما ويزودانه بجميع المعلومات والبيانات الضرورية لإجراء مهمته.

المرحلة الثالثة: اللجوء إلى التحكيم لفض النزاع القائم.

المرحلة الرابعة: اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية التي يكون حكمها نهائياً وغير قابل للاستئناف.

٨.٥.٤.٢ معاملة منتجات المناطق الحرة

يعتبر موضوع كيفية معاملة منتجات المناطق الحرة القائمة في العديد من الدول واحداً من المواضيع التي لم يتم التوافق عليها بعد، وهي مسألة خلافية لأسباب عدة منها: عدم وجود نص واضح ومحدد في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهذا الخصوص، واختلاف أساليب تنظيم هذه المناطق من دولة عربية إلى أخرى. (الأمانة العامة وآخرون، ٢٠٠٠).

حيث تحصل المؤسسات العاملة في هذه المناطق في بعض الدول العربية على تسهيلات وامتيازات ضريبية وإعفاء لمستورداتها من الرسوم الجمركية وعلى كثير من الإجراءات التي لا تحصل عليها المؤسسات الأخرى التي تعمل داخل الحدود الجمركية للدولة، ومن غير المنصف أن تمنح منتجات مثل هذه المناطق معاملة المنتجات الوطنية، إلا أن هناك دولاً عربية كالإمارات ولبنان تمنح هذه المناطق امتيازات محدودة جداً لذلك تعطي منتجاتها صفة قواعد المنشأ الوطنية، ويجري العمل حالياً في الأمانة الفنية للمنطقة على إعداد دراسة تفصيلية حول طبيعة كل منطقة من المناطق الحرة يتم في ضوئها تحديد كيفية معاملة منتجاتها. (الأمانة العامة وآخرون، ٢٠٠١).

٩.٥.٤.٢ تجارة الخدمات

بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الموضوع في دورته السادسة والستين تمهيداً لإدخاله ضمن موضوعات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكلف الأمانة العامة بإعداد الدراسات المبدئية للقطاعات الخدمية ذات الأهمية في الاقتصادات العربية وموافاة الدول الأمانة العامة بالتزاماتها في منظمة التجارة العالمية، وحث الجهات المعنية في الدول العربية على تقديم البيانات للوضع الحالي لتجارة الخدمات والالتزامات الدولية والتسهيلات التي يقدمها كل بلد طرف في الإطار العربي تمهيداً لوضع تصور متكامل لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة السبعون، ٢٠٠٢).

ومنذ عام ٢٠٠٣ تقوم إحدى عشر دولة عربية عضو في المنطقة هي، الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب، بالتفاوض للتوصل إلى اتفاقية لتحرير التجارة العربية البينية في الخدمات أسوة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

GATS، وقد جرت عدة جولات من المفاوضات إلى الآن حول جداول الالتزامات التي تقدمت بها الدول الإحدى عشر والتي تشتمل على عروض هذه الدول لفتح أسواقها أمام المصدرين من الدول العربية الأخرى لبعض أنشطة قطاع الخدمات، ومن الجدير بالذكر أن العروض المقدمة من كل دولة عربية يجب أن تزيد عن التزاماتها المقدمة في اتفاقية GATS. (الأمانة العامة وآخرون، ٢٠٠٩).

٦.٤.٢ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية

تشجع منظمة التجارة العالمية قيام التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي بشروط معينة كخطوة نحو تحقيق تحرير التجارة الدولية، وتضم المنظمة في عضويتها إحدى عشرة دولة عربية هي الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، وقطر، وعمان، والكويت، ومصر، والمغرب، في حين تحمل سبع دول عربية أخرى صفة مراقب. إن قيام منظمة التجارة العالمية وتشجيعها للتكتلات الإقليمية وانتشار هذه التكتلات في العالم جعل من إقامة تكتل إقليمي عربي ضرورة من ضرورات هذا العصر، حيث ساهمت هذه التكتلات في تضيق الأسواق المتاحة أمام الصادرات العربية، الأمر الذي يضطر الدول العربية ذات السلع محدودة القدرة على المنافسة للتطلع إلى أسواقها المتبادلة.

وبالإضافة لكون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضرورة عصرية ملحة، فإنها تجعل بإمكان الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الاستفادة من مزايا الدخول في تكتل إقليمي، حيث أن الدولة التي تندرج ضمن تكتل اقتصادي إقليمي تزداد قدرتها التفاوضية بشكل كبير أمام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مقارنة بدخولها للمفاوضات بشكل منفرد، ولقد أثبتت التجارب العملية في المفاوضات بين الدول التي تتفاوض باسم مجموعة أنها تستطيع الحصول على مزايا أكبر في تعاملها مع العالم الخارجي .

من جانب آخر، فإن الدول العربية بتشكيلها منطقة التجارة الحرة العربية استطاعت الحصول على ميزة أخرى –تحصل عليها أي دولة منضوية تحت تكتل إقليمي– تتعلق بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية الوارد في المادة ٢٤ من مواد اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والذي ينص على أن أية ميزة تجارية يمنحها عضو في المنظمة لدولة ما تسري هذه الميزة في الحال على كافة الدول

الأعضاء بدون قيد أو شرط ما لم يكن العضو مانح الميزة عضواً في تكتل اقتصادي. وبناء عليه فإن الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية يمكن لها عدم تعميم الميزات التجارية التفضيلية المتداولة فيما بينها إلى دول أخرى خارج منطقة التجارة الحرة العربية.

وتتماشى منطقة التجارة الحرة العربية مع أحكام منظمة التجارة العالمية، حيث اعتمد البرنامج التنفيذي للمنطقة الأحكام الواردة في اتفاقية الجات وأحكام المنظمة فيما يتعلق بإزالة الحواجز الجمركية، والتقيد بقاعدة المعاملة الوطنية، والالتزام بقاعدة المعاملة الخاصة للبلدان الأقل نمواً، وتعامل قواعد المنشأ، وشروط الضمان، وقواعد الإغراق، ومشاكل ميزان المدفوعات في المنطقة.

الفصل الثالث

تطور التجارة العربية البينية

مقدمـــــة

شهدت المنطقة العربية في الفترة ما بين (١٩٩٢-٢٠٠٨) تطورات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي انعكس بدوره على حركة التجارة العربية البينية، وسيعالج هذا الفصل تطورات التجارة العربية البينية على ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى (١٩٩٢-١٩٩٧) ما قبل إنشاء GAFTA، والمرحلة الثانية خلال فترة التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية (١٩٩٨-٢٠٠٤)، والمرحلة الثالثة بعد التحرير الكامل للرسوم الجمركية (٢٠٠٥-٢٠٠٨).

١.٣ تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)

يشير الجدول رقم (١) إلى أن التجارة العربية البينية قد حققت في الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) متوسط نمو يقدر بـــ ٧,٥% حيث نمت التجارة البينية من ١٩,٨ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٢ إلى ٢٨,٣ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٧.

جدول رقم (١): قيمة ونمو التجارة العربية البينية في الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)

	القيمة (مليار دولار)						معدل التغير*					متوسط التغير للفترة*
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	
التجارة العربية البينية**	١٩,٨	٢١,٧	٢٢,٣	٢٤,٣	٢٧,١	٢٨,٣	٩,٦	٢,٨	٩,٠	١١,٥	٤,٤	٧,٥
الصادرات العربية البينية	٩,٩	١٠,٤	١١,٠	١٣,٢	١٤,٧	١٥,٧	٥,١	٥,٨	٢٠,٠	١١,٤	٦,٨	٩,٨
المستوردات العربيةالبينية	٩,٩	١١,٣	١١,٣	١١,١	١٢,٤	١٢,٧	١٤,١	٠	١,٨-	١١,٧	٢,٤	٥,٣

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة.

* حسبت من قبل الباحثة.

** الصادرات البينية+المستوردات البينية.

كما نمت الصادرات العربية البينية من ٩,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٢ إلى ١٥,٧ مليار دولار في العام ١٩٩٧ بمتوسط نمو للفترة بلغ ٩,٨%، بينما حققت المستوردات العربية البينية متوسط نمو للفترة ذاتها بلغ ٥,٣% بارتفاعها من ٩,٩ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ١٢,٧ مليار دولار.

وبالنظر إلى الجدول يمكن ملاحظة أن عام ١٩٩٣ قد سجل نمواً ملحوظاً عن العام ١٩٩٢، ويمكن عزو ذلك إلى التحسن الذي حصل على حركة التجارة العربية البينية بعد انتهاء حرب الخليج، والتي استمرت آثارها بشكل جلي على التجارة البينية حتى عام ١٩٩٢.

ويجدر التنويه هنا إلى أن من المفترض نظرياً أن قيمة المستوردات البينية العربية هي قيمة الصادرات البينية العربية نفسها مضافاً إليها تكاليف الشحن والتأمين (CIF) ولكن يلاحظ عملياً اختلاف هذه القيم في التقارير الإحصائية العربية؛ وتعزى هذه الاختلافات لأسباب عديدة مثل تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية وعدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز ضمن بيانات التجارة الخارجية، والاختلاف في توقيت التسجيل وتصنيف الصادرات والمستوردات. (الأمانة العامة وآخرون، ٢٠٠٩).

ويشير الجدول رقم (٢) الذي يمثل نسبة مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية في الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى أن الصادرات العربية البينية قد مثلت في عام ١٩٩٢ ما نسبته ٧,٤% من إجمالي الصادرات العربية، بينما شكلت المستوردات العربية البينية في العام نفسه ما نسبته ٨% من إجمالي المستوردات العربية. بينما ارتفعت الصادرات والمستوردات البينية ارتفاعاً ملحوظاً في العام ١٩٩٣ حيث شكلت الصادرات البينية ما نسبته ٨,١% من إجمالي الصادرات العربية، وشكلت المستوردات البينية ما نسبته ٩,٢% من إجمالي المستوردات العربية.

أما في عام ١٩٩٤ فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية ارتفاعاً طفيفاً مشكلة ما نسبته ٨,٤% من إجمالي الصادرات العربية، في الوقت الذي بقيت نسبة مساهمة المستوردات البينية ثابتة. وفي العام ١٩٩٥ ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية لتصل إلى ٩% بينما انخفضت نسبة مساهمة المستوردات لتصل إلى ٨,٣%. أما في عام ١٩٩٦ فقد انخفضت نسبة مساهمة الصادرات

البينية حيث شكلت ٨,٧% من إجمالي الصادرات العربية، وارتفعت نسبة مساهمة المستوردات ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى ٨,٩%. وفي نهاية هذه الفترة شكلت الصادرات البينية نسبة ٩,١% من إجمالي الصادرات العربية، بينما شكلت المستوردات البينية ٨,٩% للعام نفسه.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٢) يمكن استخلاص نتيجة مفادها انخفاض نسبة مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية، حيث لم تتعدَ نسبة مساهمتها في أي سنة من سنوات الفترة نسبة الـــ ١٠%.

جدول رقم (٢): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)

	القيمة (مليار دولار)					
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات العربية البينية	٩,٩	١٠,٤	١١,٠	١٣,٢	١٤,٧	١٥,٧
المستوردات العربية البينية	٩,٩	١١,٣	١١,٣	١١,١	١٢,٤	١٢,٧
الصادرات العربية الإجمالية	١٣٤,٣	١٢٨,٤	١٣١,٦	١٤٧,٠	١٦٨,٨	١٧٣,٢
المستوردات العربية الإجمالية	١٢٤,١	١٢٣,٣	١٢٢,٤	١٣٤,٥	١٣٩,٤	١٤٢,٣
نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية%*	٧,٤	٨,١	٨,٤	٩,٠	٨,٧	٩,١
نسبة المستوردات البينية إلى المستوردات العربية الإجمالية%*	٨,٠	٩,٢	٩,٢	٨,٣	٨,٩	٨,٩

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأعداد ٢٠٠٠، ١٩٩٨.

* حسبت من قبل الباحثة.

نظراً لعدم توفر بيانات مكتملة حول الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية، سنحاول فيما يلي الاستدلال عليه من خلال استعراض بعض البيانات المتوفرة حول الهيكل السلعي للصادرات والمستوردات العربية البينية للسنوات (١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧) كما يظهرهما الجدولان (٣) و(٤).

جدول رقم (٣): تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية للسنوات (١٩٩٥-١٩٩٧)

	الحصة %		
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
المنتجات الزراعية	١٦,٨	٢٢,٣	٢١,٤
الوقود والمنتجات المعدنية **منها: النفط ومشتقاته**	٤٤,٠ (٣٥,٢)	٣٨,٨ (٣٠,٥)	٤٠,٥ (٣٢,٠)
المصنوعات	٣٩,٢	٣٨,٩	٣٨,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأعداد ١٩٩٧، ١٩٩٨

يشير الجدول رقم (٣) إلى أن فئة الوقود والمعادن قد احتلت أعلى نصيب في الصادرات العربية البينية وذلك بنسبة ٤٤% لعام ١٩٩٥، ومع بقائها صاحبة أكبر مساهمة في الصادرات البينية إلا أنها تراجعت في العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧ إلى ٣٨,٨% و٤٠,٥% على التوالي. في حين شكلت المصنوعات ما نسبته ٣٩% في العام ١٩٩٥، وبقيت تقريباً مراوحة لمكانها بنسبة ٣٨,٩% للعام ١٩٩٦، إلا أنها تراجعت هي الأخرى في العام ١٩٩٧ لتصل إلى ٣٨,١%، وذلك لحساب المنتجات الزراعية التي ارتفعت نسبة مساهمتها من ١٦,٨% في عام ١٩٩٥ إلى ٢٢,٣ للعام ١٩٩٦، و٢١,٤% للعام ١٩٩٧. وهذا يعني زيادة أهميتها النسبية في الصادرات العربية البينية وتراجع فئة الوقود والمنتجات المعدنية كمساهم في الصادرات البينية في تلك الفترة.

جدول رقم (٤): تطور الهيكل السلعي للمستوردات العربية البينية للسنوات (١٩٩٥-١٩٩٧)

	الحصة %		
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
المنتجات الزراعية	٢٣,٠	٢٨,٥	٢٨,٥
الوقود والمنتجات المعدنية	٤١,٠	٣٦,٤	٣٦,٧
منها: النفط ومشتقاته	(٣٣,٠)	(٢٨,٢)	(٢٩,٠)
المصنوعات	٣٦,٠	٣٥,١	٣٤,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأعداد ١٩٩٧، ١٩٩٨

ويشير الجدول رقم (٤) إلى تقارب حصص الفئات السلعية الرئيسية المكونة لهيكل المستوردات البينية مع حصص هذه الفئات في هيكل الصادرات البينية، ويشير بشكل عام إلى تراجع مساهمة الوقود والمنتجات المعدنية خلال السنوات الثلاث، وارتفاع نسبة مساهمة المنتجات الزراعية.

٢.٣ تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٤)

تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات في مسيرة التكامل العربي الاقتصادي، حيث تكاثفت الجهود العربية من أجل إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى التي تم الإعلان عنها في العام ١٩٩٨.

ويظهر الجدول رقم (٥) قيم ومعدلات نمو التجارة البينية في تلك الفترة، حيث حققت التجارة العربية البينية في الفترة ما بين (١٩٩٨-٢٠٠٤) متوسط نمو نسبته ١٨,٥% مرتفعة من ٢٦,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ٧٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٤. أما على صعيد الصادرات العربية البينية فقد نمت من ١٣,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٣٦,٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٤ بمتوسط نمو للفترة بلغ ١٨,٢%، بينما ارتفعت المستوردات العربية البينية من ١٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٣٤,٣ مليار في العام ٢٠٠٤، محققة بذلك متوسط نمو للفترة بلغ ما نسبته ١٩%.

جدول رقم (٥): قيمة ونمو التجارة العربية البينية في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٤)

	القيمة (مليار دولار)							معدل التغير %*						معدل التغير للفترة%*
	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	
التجارة العربية البينية	٢٦,٣	٢٧	٣١,٣	٣٤,٣	٤١,٨	٤٩	٧٠,٥	٢,٧	١٥,٩	٩,٦	٢١,٩	١٧,٢	٤٣,٩	١٨,٥
الصادرات العربية البينية	١٣,٨	١٤,٠	١٦,٣	١٧,٢	٢٠,٩	٢٥,٤	٣٦,٢	١,٤	١٦,٤	٥,٥	٢١,٥	٢١,٥	٤٢,٥	١٨,٢
المستوردات العربية البينية	١٢,٥	١٣,٠	١٥,٠	١٧,١	٢٠,٩	٢٣,٦	٣٤,٣	٤	١٥,٤	١٤	٢٢,٢	١٢,٩	٤٥,٣	١٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد ٢٠٠٧، ٢٠٠٣.
* حسبت من قبل الباحثة.

ويلاحظ في هذه الفترة تحسن أداء التجارة العربية البينية بالمقارنة مع الفترة السابقة، وقد يكون لذلك أسباب عدة منها قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن هذه الفترة وفي العام ٢٠٠٣ تحديداً شهدت توقيع أربع دول عربية مرتبطة باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي هي، الأردن ومصر وتونس والمغرب، على "اتفاق أغادير" والقاضي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠. كما شهدت هذه الفترة تطوراً آخر على صعيد التعاون الاقتصادي؛ حيث دخلت دول مجلس التعاون الخليجي مرحلة الاتحاد الجمركي مع بداية عام ٢٠٠٣ والتي تتضمن فرض الدول الأعضاء الست تعرفة جمركية موحدة بنسبة ٥% تجاه السلع المستوردة من خارج دول الاتحاد، الأمر الذي من شأنه تحفيز التبادل التجاري بين دول الاتحاد والعالم الخارجي، نتيجة انخفاض تكلفة المعاملات وتيسير حركة التجارة كتوفير خدمات الموانئ والنقل والاتصالات وتقليل العوائق غير الجمركية.

جدول رقم (٦): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٤)

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	متوسط التغير ١٩٩٨-٢٠٠٤ *
نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية%	٩,٩	٨,٣	٧,٣	٧,٢	٨,٥	٨,٤	٩,٠	٨,٤
نسبة المستوردات البينية إلى المستوردات العربية الإجمالية%	٨,٦	٩,٤	١٠,٢	١٠,٢	١٢,٠	١١,٦	١٢,٩	١٠,٧

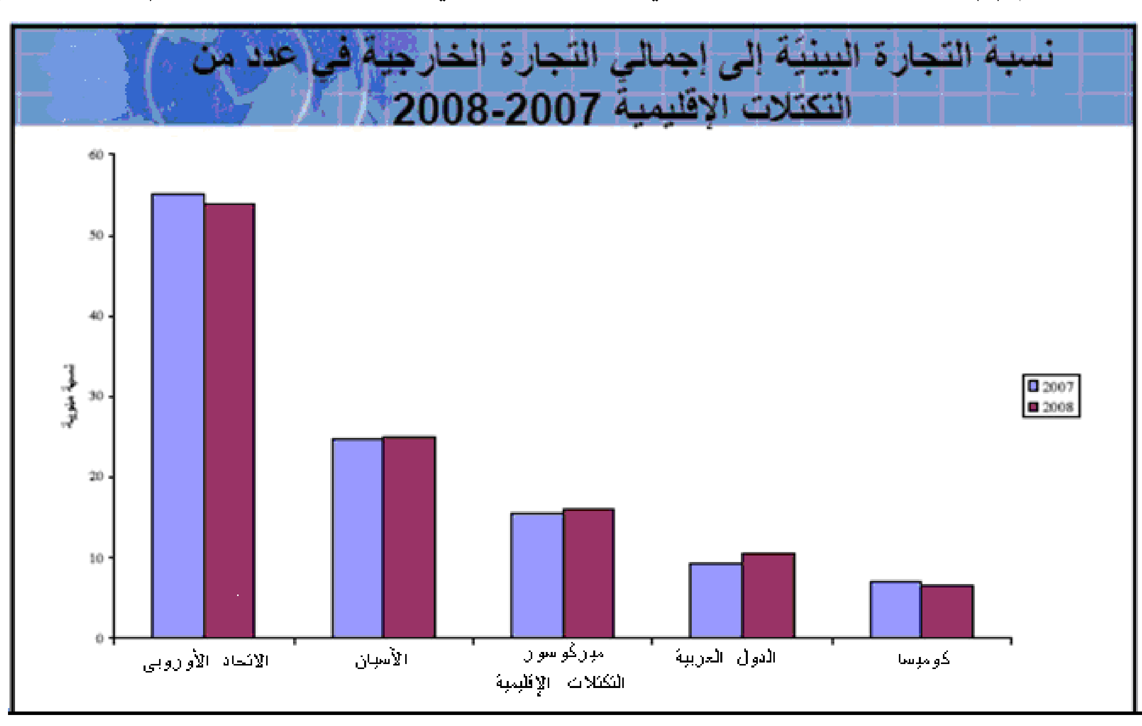
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد ٢٠٠١، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.
* حسبت من قبل الباحثة.

ويشير الجدول رقم (٦) الذي يمثل نسبة مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٤) إلى أن الصادرات البينية قد حققت خلال الفترة متوسط تغير في مساهمتها في الصادرات العربية الإجمالية بلغ ٨,٤%، بينما حققت المستوردات البينية متوسط نمو للفترة ذاتها بلغ ١٠,٧%.

حيث تظهر التقديرات أن الصادرات العربية البينية قد مثلت في عام ١٩٩٨ ما نسبته ٩,٩% من إجمالي الصادرات العربية، بينما شكلت المستوردات العربية البينية في العام نفسه ما نسبته ٨,٦% من إجمالي المستوردات العربية. بينما انخفضت الصادرات ارتفاعاً طفيفاً في عام ١٩٩٩، وارتفعت المستوردات البينية ارتفاعاً طفيفاً في العام ذاته، وبقيت الصادرات والمستوردات البينية عند المستوى ذاته في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ حيث شكلتا حوالي ما نسبته ٧,٣% و١٠,٢% على التوالي. ومن ثم حققتا ارتفاعاً تدريجياً خلال السنوات الثلاث اللاحقة حيث شكلت الصادرات البينية ٩% من إجمالي الصادرات العربية في نهاية عام ٢٠٠٤، وشكلت المستوردات البينية ١٢,٩% من إجمالي المستوردات العربية في العام ذاته.

ويمكن القول هنا، وعلى الرغم من تحقيق التجارة البينية لنسب مساهمة في التجارة العربية أعلى قليلاً من مستوى الـــ ١٠% إلا أن نسبة المساهمة هذه تبقى قليلة نسبياً بالمقارنة مع إمكانيات الاقتصادات العربية وبالمقارنة مع مستويات التجارة البينية في التكتلات الاقتصادية المختلفة.

شكل رقم (١): نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية في عدد من التكتلات الإقليمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى قاعدة البيانات UN Comtrade.

ويظهر الشكل رقم (١) نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية في الاتحاد الأوروبي والآسيان وميركوسور والدول العربية وكوميسا في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ويلاحظ تدني نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية، حيث لا تشكل هذه النسبة أكثر من ١٢% مقارنة بتكتلات كالاتحاد الأوروبي الذي تتعدى فيه ذات النسبة ٥٠% والآسيان الذي تقارب فيه هذه النسبة ٢٥%. ويعود هذا الانخفاض في نسبة التجارة البينية بين الدول العربية إلى المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها المنطقة العربية كالخلافات السياسية، وضعف القاعدة التصنيعية، وضعف البنى التحتية وطرق المواصلات، وتشابه هياكل الإنتاج بين الدول العربية، حيث أدى ذلك إلى التخوف من فتح الاسواق العربية على بعضها، بسبب تشابه الصناعات التصديرية فيها في الوقت الذي تركز فيه كل دولة على زيادة صادراتها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار هذه السلع مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم.

جدول رقم (٧): تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية للسنوات (١٩٩٨-٢٠٠٤)

البند السلعي	الحصة %						
	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
المواد الخام والوقود المعدني	٥٨,٤	٦٦,١	٧٢,٧	٧٠,٦	٧٠,٠	٥٢,٩	٥٦,٧
الأغذية والمشروبات	٥,٨	٤,٣	٢,٩	٣,٢	٣,٧	١٧,٥	١٧,٥
المنتجات الكيماوية	٦,٦	٥,٤	٤,٨	٦,٢	٥,٢	١٥,٩	١٤,٢
المصنوعات	٢٢,٧	١٩,٠	١٥,٢	١٥,٤	١٦,٢	٧,٨	٦,٣
الآلات ومعدات النقل	٥,٨	٤,٧	٣,٩	٤,١	٤,٢	٥,٩	٥,٣
سلع غير مصنفة	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠	٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

يشير الجدول رقم (7) إلى أن فئة المواد الخام والوقود المعدني قد احتلت أعلى حصة في الصادرات العربية البينية في جميع السنوات كما هو الحال في الفترة السابقة، ومع ارتفاعها المتوالي من عام ١٩٩٨ بنسبة بلغت ٥٨,٤% من إجمالي الصادرات العربية البينية إلا أنها انخفضت بشكل دراماتيكي في أواخر الفترة وبالتحديد في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ حيث بلغت نسبتها ٥٢,٩% و٥٦,٧% على التوالي؛ وقد يكون للحرب على العراق عام ٢٠٠٣ تأثير مباشر على تراجع هذه الفئة في هيكل الصادرات البينية.

وجاءت فئة المصنوعات في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية في هيكل الصادرات، حيث شكلت في عام ١٩٩٨ ما نسبته ٢٢,٧% ومن ثم تراجعت لتصل إلى ما نسبته ٦,٣% في عام ٢٠٠٤. وجاء هذا التراجع لصالح فئة الأغذية والمشروبات، التي ارتفعت نسبة مساهمتها من ٥,٨% في عام ١٩٩٨ إلى ١٧,٥% في عام ٢٠٠٤، وفئة المنتجات الكيماوية، التي ارتفعت بدورها من ٦,٦% إلى ١٤,٢%، وتعود تلك الزيادة في فئة المنتجات الكيماوية إلى تزايد الاهتمام عربياً بالصناعات البتروكيماوية والتي انتشرت في العديد من الدول العربية خاصة دول الخليج.

جدول رقم (٨): تطور الهيكل السلعي للمستوردات العربية البينية للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٤)

البند السلعي	الحصة %	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤
المواد الخام والوقود المعدني	٥٢,٨	٥٦,٧
الأغذية والمشروبات	١٧,٥	١٧,٥
المنتجات الكيماوية	١٥,٩	١٤,٢
المصنوعات	٧,٩	٦,٣
الآلات ومعدات النقل	٥,٩	٥,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العددان ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

ويشير الجدول رقم (٨) إلى تقارب حصص الفئات السلعية الرئيسية المكونة لهيكل المستوردات البينية مع حصص هذه الفئات في هيكل الصادرات البينية في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ التي توفرت بياناتهما، وتجدر الإشارة إلى أن هناك صعوبات إحصائية في تحديد هيكل التجارة البينية وتوزيعها الجغرافي، وذلك لأن غالبية الدول العربية لا تقدم بيانات تفصيلية عن وضع التجارة البينية.

٣.٣ تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨)

يظهر الجدول رقم (٩) قيم ومعدلات نمو التجارة البينية في الأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٨). حيث حققت التجارة العربية البينية في تلك الفترة متوسط نمو نسبته ٢٥,٢% مرتفعة من ٩٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٦٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٨. أما على صعيد الصادرات العربية البينية فقد نمت بمتوسط نمو للفترة بلغ ٢٤,٦%، حيث ارتفعت من ٤٨,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٦,٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، بينما نمت المستوردات العربية البينية بمتوسط نمو للفترة بلغ ما نسبته ٢٥,٨%، مرتفعة من ٤٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٧٨,٢ مليار في العام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٩): قيمة ونمو التجارة العربية البينية في الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير %*				معدل التغير للفترة%*
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
التجارة العربية البينية	٦٧,٦	٩٢,١	١١٢	١٣٤,٧	١٦٥	٣٦,٢	٢١,٦	٢٠,٣	٢٢,٥	٢٥,٢
الصادرات العربية البينية	٣٦,١	٤٨,١	٥٨,٥	٧٠,٧	٨٦,٨	٣٣,٢	٢١,٦	٢٠,٩	٢٢,٨	٢٤,٦
المستوردات العربية البينية	٣١,٥	٤٤	٥٣,٥	٦٤	٧٨,٢	٣٩,٧	٢١,٦	١٩,٦	٢٢,٢	٢٥,٨

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، ٢٠٠٩.

* حسبت من قبل الباحثة.

وقد شهدت هذه الفترة تطورات هامة حيث بدأت مرحلة التحرير الكامل للرسوم الجمركية على السلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المكون الرئيسي في الصادرات العربية الإجمالية والبينية على حدٍ سواء، كما أدى تفاقم الأزمة المالية العالمية International Financial Crisis منذ أيلول ٢٠٠٨ إلى شح السيولة في الأسواق المالية وتقلص التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة البينية، حيث تأثرت أيضاً التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة العربية البينية إثر نقص السيولة المتوفرة لدى البنوك العربية وعزوفها عن المخاطرة والتفريط في الموارد المالية المتاحة لديها.

ويشير الجدول رقم (١٠) الذي يمثل نسبة مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية في الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) إلى أن الصادرات البينية قد حققت خلال الفترة متوسط تغير في مساهمتها في الصادرات العربية الإجمالية بلغ ٨,٦%، بينما حققت المستوردات البينية متوسط تغير للفترة ذاتها بلغ ١٢,٣%.

حيث تظهر التقديرات أن الصادرات العربية البينية قد مثلت في عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٨,٦% من إجمالي الصادرات العربية، بينما شكلت المستوردات العربية البينية في العام نفسه ما نسبته ١٢,٦% من إجمالي المستوردات العربية. وبقيت مساهمة الصادرات البينية ثابتة عند مستواها ذاته في الأعوام اللاحقة، في الوقت الذي ارتفعت نسبة مساهمة المستوردات البينية لتصل إلى ١٣,٣% عام ٢٠٠٦، و١٢,١% و١١,١% لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي.

جدول رقم (١٠): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية للفترة (٢٠٠٥–٢٠٠٨)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	متوسط الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٨ *
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	٨,٦	٨,٦	٨,٩	٨,٣	٨,٦
نسبة المستوردات البينية إلى إجمالي المستوردات العربية	١٢,٦	١٣,٣	١٢,١	١١,١	١٢,٣

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، ٢٠٠٩.

* حسبت من قبل الباحثة.

أما بالنسبة للهيكل السلعي للصادرات البينية للسنوات (٢٠٠٥–٢٠٠٨) فيشير الجدول رقم (١١) إلى أن فئة المواد الخام والوقود المعدني قد احتلت أعلى حصة في الصادرات العربية البينية في جميع السنوات وبقيت ثابتة عند متوسط نسبة مساهمة يقدر بحوالي ٥٨% من إجمالي الصادرات العربية، وجاءت فئة المصنوعات في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية في هيكل الصادرات، حيث شكلت في عام ٢٠٠٥ ما نسبته ١١,٤% وبلغت في عام ٢٠٠٨ ١٢,٥% مسجلة أعلى نسبة مساهمة لها في عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ١٥,٦%. وتليها فئة الأغذية والمشروبات، التي ارتفعت نسبة مساهمتها من ١٢,٤% في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣,٣% في عام ٢٠٠٨، مسجلة أدنى نسبة مساهمة لها في عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٨,٥%. ومن ثم فئة المنتجات الكيماوية، في حين تراجعت على مدى السنوات الأربع فئة الآلات ومعدات النقل حيث انخفضت نسبة مساهمتها من ٨,٦% في عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٢% في عام ٢٠٠٨. أما على صعيد المستوردات البينية فتتقارب نسب مساهمات الفئات الرئيسية للسلع العربية لمثيلاتها في الصادرات البينية، إلا أن التطورات فيها يتعلق بازدياد نسبة مساهمة فئة المواد الخام والوقود المعدني من ٤٨,١% عام ٢٠٠٥ إلى ٥٧,٢% عام ٢٠٠٨، وانخفاض نسبة مساهمة فئة المصنوعات من ١٧,٩% في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣,١% في عام ٢٠٠٨.

ويتضح مما سبق، أن هيكل الصادرات العربية البينية لا يختلف كثيراً عن هيكل الصادرات العربية الخارجية، حيث تشكل صادرات المواد الأولية النسبة الأكبر، وتشكل صادرات السلع المصنعة النسبة الأقل، وهذا يوضح تشابه الهياكل الإنتاجية في الدول العربية، وعدم وجود قواعد للتخصص وتقسيم العمل على أسس اقتصادية أو جغرافية.

جدول رقم (١١): تطور الهيكل السلعي للصادرات والمستوردات العربية البينية للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٨)

	الصادرات البينية %				المستوردات البينية%			
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	*٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	*٢٠٠٨
المواد الخام والوقود المعدني	٥٩,٠	٥٦,٣	٥٨,٩	٥٩,٦	٤٨,١	٤٨,٧	٥٢,٧	٥٧,٢
الأغذية والمشروبات	١٢,٤	٨,٥	١٣,٠	١٣,٣	١٣,٤	١٢,٦	١١,٨	١٢,٤
المنتجات الكيماوية	٨,٠	٩,٣	٩,٥	١٠,١	١٠,٨	١٠,٣	١٠,٤	٩,٦
المصنوعات	١١,٤	١٥,٦	١٣,٠	١٢,٥	١٧,٩	١٧,٢	١٦,٤	١٣,١
الآلات ومعدات النقل	٨,٦	٩,٨	٤,٥	٤,٢	٨,٩	١٠,٠	٦,٩	٧,٤
سلع غير مصنفة	٠,٦	٠,٥	١,٢	٠,٣	٠,٩	١,٢	١,٧	٠,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأعداد ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

* أولية.

أما من حيث الدول الأكثر مساهمة في التجارة العربية البينية فيبين الجدول رقم (١٢) ترتيب الدول العربية من الأكثر إلى الأقل للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧). وكما يبين الجدول فإن السعودية تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم التجارة العربية البينية كنسبة من القيمة المطلقة تليها الإمارات في المرتبة الثانية وسوريا في المرتبة الثالثة في الغالب. أما من حيث النسبة المئوية، فنلاحظ أن سوريا تأتي في المرتبة الأولى عربياً للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وجاءت الأردن في المرتبة الأولى عام ٢٠٠٤ وفي المرتبة الثانية في باقي الأعوام ثم تحل لبنان في المرتبة الثالثة.

ويلاحظ من الجدول أن التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي مازالت منخفضة وذلك لاعتماد تجارتها الخارجية على النفط الذي غالباً ما يصدر إلى خارج الوطن العربي. كما يلاحظ ضعف نسب التجارة البينية في دول المغرب العربي، وارتفاع مساهمة الدول المشرقية غير النفطية (الأردن، سوريا، لبنان، مصر) في التجارة العربية البينية. ويستنتج من الجدول أنه طالما

بقيت نسب التجارة العربية البينية منخفضة في الدول الخليجية المصدرة للنفط ودول المغرب العربي فستبقى مستويات التجارة البينية ضعيفة.

جدول رقم (١٢): ترتيب بعض الدول العربية حسب القيمة المطلقة والقيمة النسبية للتجارة العربية البينية

الترتيب حسب القيمة المطلقة								الترتيب حسب القيمة النسبية							
٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧	
١	السعودية	١	السعودية	١	السعودية	١	السعودية	١	الأردن	١	سوريا	١	سوريا	١	سوريا
٢	سوريا	٢	الإمارات	٢	الإمارات	٢	الإمارات	٢	لبنان	٢	الأردن	٢	الأردن	٢	الأردن
٣	الإمارات	٣	سوريا	٣	سوريا	٣	سوريا	٣	اليمن	٣	لبنان	٣	لبنان	٣	لبنان
٤	مصر	٤	مصر	٤	مصر	٤	مصر	٤	سوريا	٤	اليمن	٤	اليمن	٤	اليمن
٥	الأردن	٥	الأردن	٥	الأردن	٥	البحرين	٥	السودان	٥	البحرين	٥	البحرين	٥	البحرين
٦	العراق	٦	عمان	٦	عمان	٦	العراق	٦	البحرين	٦	السودان	٦	عمان	٦	عمان
٧	عمان	٧	العراق	٧	البحرين	٧	الأردن	٧	عمان	٧	عمان	٧	السودان	٧	العراق
٨	البحرين	٨	البحرين	٨	العراق	٨	عمان	٨	العراق	٨	العراق	٨	العراق	٨	مصر
٩	الكويت	٩	الكويت	٩	الكويت	٩	الكويت	٩	مصر	٩	مصر	٩	مصر	٩	السودان
١٠	لبنان	١٠	لبنان	١٠	قطر	١٠	لبنان	١٠	السعودية	١٠	قطر	١٠	قطر	١٠	السعودية
١١	قطر	١١	قطر	١١	لبنان	١١	قطر	١١	قطر	١١	السعودية	١١	السعودية	١١	قطر
١٢	المغرب	١٢	المغرب	١٢	المغرب	١٢	المغرب	١٢	الكويت	١٢	المغرب	١٢	المغرب	١٢	المغرب
١٣	اليمن	١٣	اليمن	١٣	اليمن	١٣	اليمن	١٣	المغرب	١٣	تونس	١٣	تونس	١٣	تونس
١٤	ليبيا	١٤	السودان	١٤	ليبيا	١٤	ليبيا	١٤	الإمارات	١٤	الكويت	١٤	الكويت	١٤	الكويت
١٥	تونس	١٥	ليبيا	١٥	تونس	١٥	تونس	١٥	تونس	١٥	الإمارات	١٥	الإمارات	١٥	الإمارات
١٦	السودان	١٦	تونس	١٦	الجزائر	١٦	الجزائر	١٦	ليبيا	١٦	ليبيا	١٦	ليبيا	١٦	ليبيا
١٧	الجزائر	١٧	الجزائر	١٧	السودان	١٧	السودان	١٧	الجزائر	١٧	الجزائر	١٧	الجزائر	١٧	الجزائر

المصدر: الإسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية، العددان ٢٠٠٨ و٢٠٠٧ استناداً إلى بيانات IMF, Direction of Trade Statistics.

وبناء على ما تقدم، وبالنظر إلى فترتي ما قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما بعد التحرير الكامل للرسوم الجمركية في إطارها، نلاحظ أن إنشاء المنطقة أدى إلى زيادة معدلات نمو التجارة البينية بشكل ملحوظ، حيث نمت التجارة في آخر خمس سنوات قبل إنشاء المنطقة بمتوسط نمو يقدر بـــ ٧,٥% وبلغت هذه النسبة في بعض السنوات معدلات متواضعة جداً حيث بلغت في عام ١٩٩٤ حوالي ٣% فقط، ولكن بعد إنشاء المنطقة حققت التجارة العربية البينية معدلات نمو جيدة بلغ متوسطها للفترة (١٩٩٨–٢٠٠٨) ما نسبته ٢١,٢%.

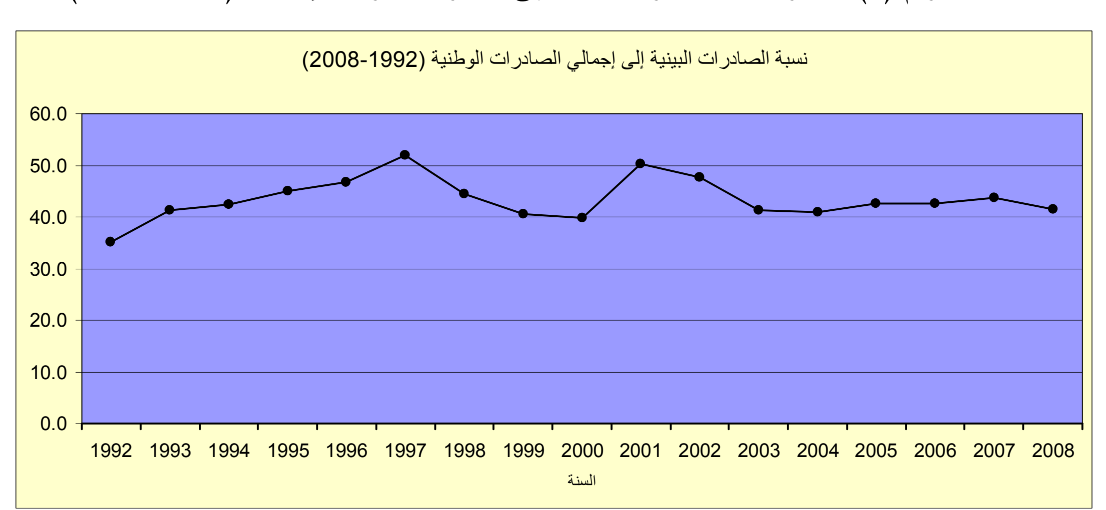
من جهة أخرى وبالنظر إلى نسب مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية، نلاحظ أن هذه النسبة تحسنت –ولو بشكل بسيط– بعد إنشاء المنطقة حيث لم تتعدى في الخمسة أعوام الأخيرة قبل إنشاء المنطقة نسبة ٩,٥%، بينما تحسنت بعد إنشاء المنطقة لتصل إلى أكثر من ١٣%، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة مساهمة المستوردات البينية من المستوردات الإجمالية ١٣% في عام ٢٠٠٤ و١٣,٣% في عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من دخول العديد من الدول العربية في اتفاقيات ثنائية مع دول من خارج المنطقة العربية إلا أن معدلات نمو التجارة البينية ونسبة مساهمتها في التجارة الإجمالية قد تحسنت بعد إنشاء المنطقة، الأمر الذي يشير إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية قد ساهمت في تحسن أداء التجارة العربية البينية.

٤.٣ تجارة الأردن البينية والعلاقات التجارية مع دول الجافتا

تعتبر الأردن من أوائل الدول التي وقعت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث كانت إحدى الدول الأربعة عشر التي وقع عليها منذ الإعلان عن المنطقة، كما كانت الأردن من أوائل الدول التي طبقت قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر في دورته الثانية والسبعين والقاضي بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المرافقة من قبل سفارات وقنصليات الدول الأعضاء في المنطقة ووفق مبدأ المعاملة بالمثل، حيث يطبق القرار حالياً في (١٢) دول عربية إضافة إلى الأردن. (وزارة الصناعة والتجارة).

تعتبر دول الجافتا والدول العربية عموماً وحتى قبل إنشاء المنطقة أسواقاً هامة بالنسبة للمنتجات الأردنية. ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (١٣) الذي يرصد تطور نسبة الصادرات البينية إلى صادرات الأردن الإجمالية للسنوات (١٩٩٢-٢٠٠٨)، حيث يشير إلى أن تلك النسبة تعتبر مشجعة نسبياً بالمقارنة مع دول عربية أخرى حتى إنها تصل إلى النصف في بعض السنوات. وكما يظهر الجدول فإن الصادرات الأردنية البينية قدرت في عام ١٩٩٢ بـــ ٢٢٢,٤ مليون دينار، حيث شكّلت آنذاك ما نسبته ٣٥,١% من إجمالي الصادرات. ثم ارتفعت في الأعوام التالية لتسجل أعلى مستوى لها في عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١ حيث بلغت نسبتها من الصادرات الإجمالية ٥١,٩% و٥٠,٣% على التوالي. وبلغت 1,817.8 في عام ٢٠٠٨ أو ما نسبته ٤١,٧% من إجمالي الصادرات، كما يوضح ذلك الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢): تطور نسبة الصادرات البينية إلى صادرات الأردن الإجمالية (١٩٩٢-٢٠٠٨)



جدول رقم (١٣): تطور نسبة الصادرات البينية إلى صادرات الأردن الإجمالية بالمليون دينار (١٩٩٢-٢٠٠٨)

السنة	الصادرات الإجمالية	الصادرات البينية	نسبة الصادرات البينية إلى الإجمالية%*
١٩٩٢	٦٣٣,٨	٢٢٢,٤	٣٥,١
١٩٩٣	٦٩١,٣	٢٨٥,٤	٤١,٣
١٩٩٤	٧٩٣,٩	٣٣٧,٠	٤٢,٤
١٩٩٥	١٠٠٤,٥	٤٥١,٦	٤٥,٠
١٩٩٦	١٠٣٩,٨	٤٨٥,٣	٤٦,٧
١٩٩٧	١٠٦٧,٢	٥٥٤,٣	٥١,٩
١٩٩٨	١٠٤٦,٤	٤٦٦,٤	٤٤,٦
١٩٩٩	١٠٥١,٤	٤٢٦,٧	٤٠,٦
٢٠٠٠	١٠٨٠,٨	٤٣١,٣	٣٩,٩
٢٠٠١	١٣٥٢,٤	٦٨٠,٩	٥٠,٣
٢٠٠٢	١٥٥٦,٧	٧٤٠,٨	٤٧,٦
٢٠٠٣	١٦٧٥,١	٦٩١,٩	٤١,٣
٢٠٠٤	٢٣٠٦,٦	٩٤٦,٣	٤١,٠
٢٠٠٥	٢٥٧٠,٢	١٠٩٥,٨	٤٢,٦
٢٠٠٦	٢٩٢٩,٣	١٢٤٨,٨	٤٢,٦
٢٠٠٧	٣١٨٣,٧	١٣٩٣,٥	٤٣,٨
٢٠٠٨**	٤٤٣١,١	١٨٤٩,٣	٤١,٧

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، متوفرة على www.cbj.gov.jo

* حسبت من قبل الباحثة.

** أولية.

ويلاحظ من متابعة تطور نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات الأردنية الإجمالية عدم تزايدها بشكل ملحوظ بعد تحرير الرسوم الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية عام ٢٠٠٥، ويمكن عزو ذلك إلى أسباب عدة منها: دخول الأردن في اتفاقيات عديدة مع أطراف غير عربية مثل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،

واتفاقية التجارة الحرة مع رابطة دول الافتا، واتفاقية المناطق المؤهلة، الأمر الذي من شأنه توزيع الصادرات الأردنية بين هؤلاء الشركاء التجاريين إلى جانب الدول العربية، وعدم التزام بعض دول الـ GAFTA بإبلاغ منافذها الجمركية بالتخفيضات المتفق عليها من جانب، واستمرار وجود قيود غير جمركية من جانب آخر، بالإضافة إلى أن الدول العربية لم تواكب ذلك من جانبها بتطوير صناعاتها وتنويع قاعدتها الإنتاجية، فعلى الرغم من وجود المنطقة وتحرير الرسوم إلا أن الدول العربية ما زالت تنتج سلعاً متشابهة.

أما على صعيد المستوردات البينية فقد بلغت ٤٦٢,٠ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٢ وشكلت ما نسبته ٢٠,٩% من إجمالي مستوردات الأردن في ذلك العام كما يظهر الجدول رقم (١٤). وبقيت قريبة من ذلك المستوى طوال فترة التسعينيات إلى أن سجلت زيادة ملحوظة في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١١٢١,٨ مليون دينار مشكّلةً ما نسبته ٢٧,٥%. واستمرت في التزايد تدريجياً في السنوات اللاحقة لتبلغ أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٢٩٣٠,٣ مليون دينار أو ما نسبته ٣٥,٨%، ولتبلغ ٣٩٩٤,٤ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ أو ما نسبته ٣٣,٢% من إجمالي مستوردات الأردن، كما يوضح الشكل رقم (٣)، ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠١ وقد يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، وحيث أن مصدر مستوردات الأردن من النفط ومشتقاته هو الدول العربية فسترتفع بالنتيجة المستوردات البينية.

ويلاحظ تفوق نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات الأردنية مقارنة بنسبة المستوردات البينية إلى إجمالي المستوردات، وقد يعود ذلك إلى لجوء الأردن للاستيراد من دول متقدمة خاصة في ظل حاجتها للآلات الرأسمالية ومعدات النقل والسلع عالية التكنولوجيا والتي لا توفرها الدول العربية، في الوقت الذي يعتمد فيه الأردن على السوق العربية بشكل أساسي لتسويق سلعه، بالإضافة إلى دخول الأردن في اتفاقيات تجارية مع العديد من دول العالم، الأمر الذي مكنها من استيراد سلع ذات جودة وتنافسية عالية مقارنة بالسلع العربية.

جدول رقم (١٤): تطور نسبة المستوردات البينية إلى مستوردات الأردن الإجمالية بالمليون دينار (١٩٩٢-٢٠٠٨)

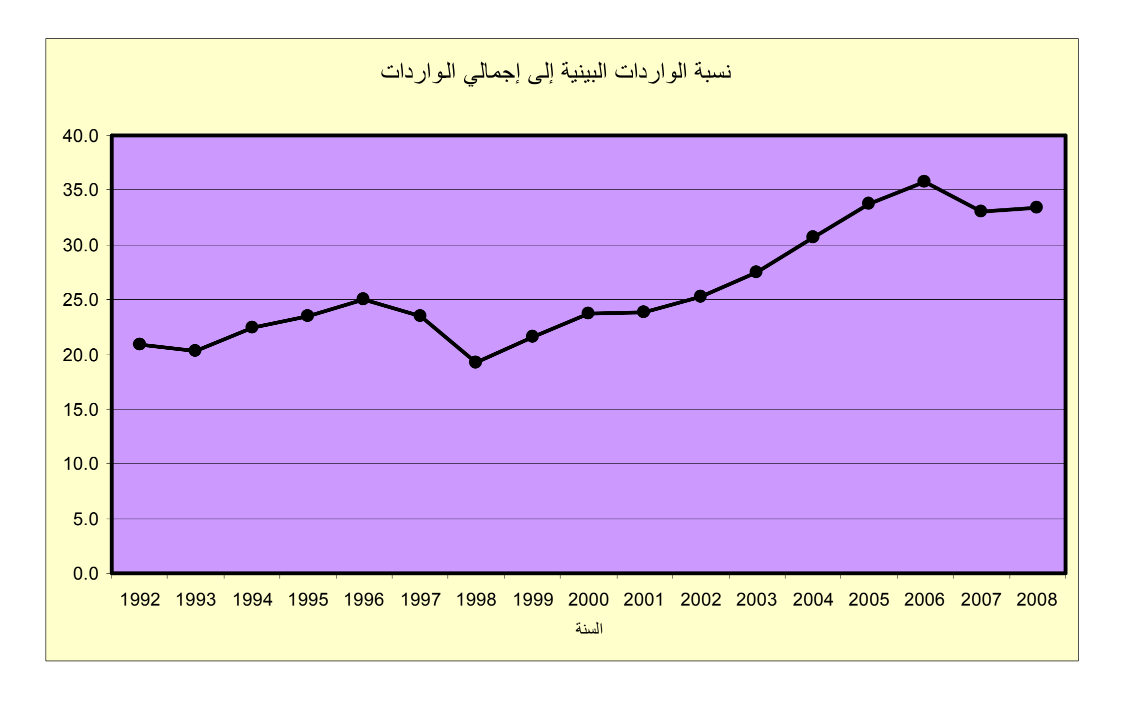
السنة	المستوردات الإجمالية	المستوردات البينية	نسبة المستوردات البينية إلى الإجمالية%*
1992	2,214.0	462.0	20.9
1993	2,453.6	498.8	20.3
1994	2,362.6	530.5	22.5
1995	2,590.3	608.5	23.5
1996	3,043.6	761.8	25.0
1997	2,908.1	683.0	23.5
1998	2,714.4	521.6	19.2
1999	2,635.2	569.3	21.6
2000	3,259.4	773.7	23.7
2001	3,453.7	823.2	23.8
2002	3,599.2	907.8	25.2
2003	4,072.0	1,121.8	27.5
2004	5,799.2	1,776.0	30.6
2005	7,442.9	2,516.0	33.8
2006	8,187.7	2,930.3	35.8
2007	9,722.2	3,210.6	33.0
2008**	11,973.9	4,0٠0.٠	33.2

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، متوفرة على www.cbj.gov.jo

* حسبت من قبل الباحثة.

** أولية.

شكل رقم (٣): تطور نسبة المستوردات البينية إلى مستوردات الأردن الإجمالية (١٩٩٢-٢٠٠٨)



أما بخصوص الهيكل السلعي لتجارة الأردن البينية مع الدول العربية، فيظهر الجدول رقم (١٥) تطور الهيكل السلعي للصادرات الأردنية إلى الدول العربية، حيث يشير إلى أن فئة المواد الغذائية والحيوانات الحية كانت هي صاحبة الحصة الأكبر في هيكل صادرات الأردن في عام ١٩٩٢ بنسبة وصلت إلى ٤٠,٣% بينما تراجعت حصتها فيما بعد لتصل إلى ٢٤,٩% عام ٢٠٠٨، وذلك مع تزايد قيمتها بصورة مطلقة إلا أن زيادة حصص الفئات الأخرى أدت إلى تراجع حصتها، حيث تقدمت فئة المواد الكيماوية لتصبح صاحبة الحصة الأكبر في صادرات الأردن للدول العربية عام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٠,١% بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية في عام ١٩٩٢. وصب تراجع فئة المواد الغذائية في صالح فئتي البضائع المصنوعة ومعدات النقل اللتان وصلت نسبتيهما في عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٥% و١١,٣% على التوالي، ويرجع تزايد فئات المواد الكيماوية والبضائع المصنوعة ومعدات النقل إلى التقدم الذي شهده القطاع الصناعي في الأردن خلال العقدين الأخيرين خصوصاً قطاع الصناعات الكيماوية.

أما بالنسبة لتطور الهيكل السلعي لمستوردات الأردن من الدول العربية للفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨) فيظهر الجدول رقم (١٦) أن فئة الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة استأثرت بالحصة الأكبر من المستوردات واستمرت ثابتة تقريباً عند حدود ما بين (٤٦%-٦٥%) حيث بلغت

نسبتها ٦٠% في عام ٢٠٠٨. كذلك بقيت حصص الفئات الأخرى التي تليها قريبة أيضا من مستوياتها خلال الفترة، حيث بلغت نسبة فئة المواد الكيماوية ٩,٥% من إجمالي مستوردات الأردن من الدول العربية، كذلك بلغت نسبة المواد الغذائية والحيوانات الحية ٨,٩% عام ٢٠٠٨ وهما نسبتان قريبتان من مستواهما عام ١٩٩٢. بينما ارتفعت فئة البضائع المصنوعة ارتفاعاً طفيفاً حيث ارتفعت من ٩,٤% عام ١٩٩٢ إلى ١٢,٠% عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (١٥): الهيكل السلعي للصادرات الأردنية إلى الدول العربية (١٩٩٢-٢٠٠٨)

السمة	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل اعدا المحروقات	وقود معدني ومواد تشحيم ومواد مشابهة	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	أخرى
1992	40.3	1.0	0.9	0.00	0.8	35.2	12.5	2.3	7	0.0
1993	46.3	1.0	0.7	0.01	0.6	29.8	14.4	3.7	3.6	0.0
1994	25.0	0.7	1.0	0.01	18.5	34.5	14.9	2.7	2.7	0.0
1995	19.8	0.6	1.0	0.00	32.2	27.4	13.9	2.2	2.9	0.0
1996	30.4	0.4	1.1	0.00	13.1	31.3	17.2	2.9	3.6	0.0
1997	30.6	0.3	1.1	0.00	15.6	33.5	12.5	3.0	3.5	0.0
1998	32.8	0.2	1.1	0.01	12.5	32.5	13.3	3.8	3.8	0.0
1999	27.1	0.3	1.4	0.01	11.0	34.8	14.9	6.3	4.3	0.0
2000	25.6	0.4	1.2	0.01	10.2	37.6	15.7	4.1	5.2	0.0
2001	19.2	2.7	1.3	0.01	6.2	32.7	19.6	12.7	5.7	0.0
2002	18.3	3.7	1.0	0.00	9.1	34.2	19.1	10.7	3.9	0.0
2003	21.4	5.6	1.4	0.66	5.7	35.7	16.2	7.8	5.3	0.3
2004	20.4	4.2	1.5	1.65	11.6	31.1	14.7	9.4	5.1	0.3
2005	23.3	4.1	1.7	0.42	6.2	32.1	15.1	10.5	6.7	0.0
2006	23.8	4.6	2.4	2.38	4.5	28.2	14.7	11.3	7.7	0.4
2007	26.0	4.4	2.6	1.85	0.8	31.5	16.0	10.9	5.8	0.1
2008	24.9	3.3	3.4	0.36	0.8	30.1	19.5	11.3	6.1	0.1

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، متوفرة على www.cbj.gov.jo
* تم احتساب نسب هذا الجدول من قبل الباحثة استناداً إلى جداول النشرة الإحصائية.

جدول رقم (١٦): الهيكل السلعي لمستوردات الأردن من الدول العربية (١٩٩٢-٢٠٠٨)

السنة	مواد غذائية وحيوانات حية	تبغ ومشروبات	مواد خام غير صالحة للأكل عدا المحروقات	وقود معدني ومواد تشحيم ومواد مشابهة	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة	معدات وآلات نقل	مصنوعات متنوعة	أخرى
1992	8.0	0.1	2.5	63.5	0.9	10.1	9.4	1.7	3.9	0.0
1993	5.5	0.1	3.0	61.9	0.4	10.6	12.5	2.0	3.8	0.1
1994	8.4	0.1	3.7	55.8	1.9	11.8	10.4	2.6	3.8	1.4
1995	10.9	0.1	4.4	54.0	0.8	13.2	11.4	1.7	3.4	0.1
1996	24.4	0.1	3.3	48.5	0.5	11.3	8.7	1.0	2.2	0.0
1997	16.8	0.2	3.1	54.0	0.8	12.2	8.8	1.5	2.6	0.0
1998	15.4	0.2	4.4	46.4	0.8	15.0	11.0	2.0	4.7	0.0
1999	13.4	0.3	5.6	53.2	0.3	10.5	10.5	1.5	4.7	0.1
2000	9.1	0.4	3.5	63.7	0.3	9.5	9.0	1.4	2.9	0.3
2001	11.7	0.4	1.5	57.9	0.3	11.8	11.5	1.3	3.3	0.4
2002	12.7	1.0	1.5	56.9	0.4	9.8	11.8	1.3	4.2	0.3
2003	13.9	1.7	1.1	57.2	0.4	9.9	11.3	1.5	2.7	0.2
2004	11.0	1.3	1.0	61.3	0.4	9.3	11.6	1.4	2.6	0.1
2005	8.8	1.3	0.7	66.5	0.3	7.6	9.8	1.7	2.9	0.4
2006	8.6	1.1	0.4	65.8	0.3	7.3	11.4	1.8	3.2	0.2
2007	11.5	1.2	0.5	58.8	1.1	9.6	11.1	2.2	3.8	0.2
2008	8.9	1.1	0.5	60.0	1.2	9.5	12.0	2.2	4.0	0.7

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، متوفرة على www.cbj.gov.jo

* تم احتساب نسب هذا الجدول من قبل الباحثة استناداً إلى جداول النشرة الإحصائية.

أما بخصوص أهم الشركاء التجاريين للأردن من الدول العربية، فيوضح الجدول رقم (١٧) أهم أربع شركاء تجاريين للصادرات الأردنية من الدول العربية للفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨).

ويمكن القول أن العراق والسعودية قد تبادلا المركزين الأول والثاني كأكبر شريكين تجاريين مستوردين للصادرات الأردنية خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٩). وحلت سوريا رابعاً خلال السنوات (١٩٩٢-١٩٩٧) باستثناء عام ١٩٩٦ الذي احتلت فيه الكويت المركز الرابع، ثم حدث تغير في هيكل الشركاء التجاريين حيث ظهرت لبنان رابعاً خلال السنوات (١٩٩٨-٢٠٠١) وتم استثناء سوريا التي عادت رابعاً مجدداً في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، ومن ثم تقدمت للمركز الثالث في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨) باستثناء عام ١٩٩٦ حيث تبادلت الأدوار مع الإمارات. ويلاحظ أن العراق احتل المركز الأول بجدارة طوال التسع سنوات الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) كأكبر مستورد للسلع الأردنية، وذلك بسبب الظروف السياسية التي ألمت بالعراق، وجعلت الأردن المصدر الرئيسي للمواد الغذائية والسلع الدوائية ومعدات النقل.

جدول رقم (١٧): أهم الشركاء التجاريين للصادرات الأردنية من الدول العربية للفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨)

الصـــادرات											
١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧	
الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة
السعودية	٣١,٥	السعودية	٢٨,١	العراق	٣١,٢	العراق	٤٢,٣	السعودية	٢٦,٧	العراق	٢٥,٦
العراق	٢٢,٠	العراق	٢٧,٢	السعودية	٢١,٤	السعودية	١٥,٦	العراق	١٩,٨	السعودية	٢٥,٤
الإمارات	١١,٧	الإمارات	١٠,٧	الإمارات	١١,٦	الإمارات	٩,٧	الإمارات	١٢,٢	الإمارات	١٠,٠
سوريا	٥,٨	سوريا	٦,٧	سوريا	٧,٩	سوريا	٨,٧	سوريا	٨,٤	الكويت	٦,٢

١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣	
العراق	٢٢,٨	السعودية	٢٣,٣	العراق	٢٣,٢	العراق	٤٤,٠	العراق	٤٢,١	العراق	٣٢,٤
السعودية	٢٢,٢	العراق	١٨,٨	السعودية	٢١,٣	السعودية	١٤,٠	السعودية	١٤,٢	السعودية	١٥,٨
الإمارات	١٢,٤	الإمارات	١٤,٥	الإمارات	١١,٠	الإمارات	٨,٦	الإمارات	٧,٦	الإمارات	٩,٥
لبنان	٦,٤	لبنان	٥,٦	لبنان	٥,٦	لبنان	٤,١	سوريا	٦,٣	سوريا	٩,٢

٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
العراق	٣٨,٢	العراق	٣٤,٦	العراق	٢٦,٢	العراق	٢٧,١	العراق	٣١,١
السعودية	١٤,٦	السعودية	١٥,٧	السعودية	٢١,٨	السعودية	١٨,٧	السعودية	١٨,٣
سوريا	١٠,٠	سوريا	١٠,٣	الإمارات	١٣,٨	سوريا	١٠,٧	سوريا	٩,٠
الإمارات	٨,١	الإمارات	٨,٧	سوريا	٨,٩	الإمارات	٨,٩	الإمارات	٨,٤

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، متوفرة على www.cbj.gov.jo
* تم احتساب نسب هذا الجدول من قبل الباحثة استناداً إلى جداول النشرة الإحصائية.

وبخصوص أهم الشركاء التجاريين للأردن من الدول العربية فيما يتعلق بالمستوردات، فيوضح الجدول رقم (١٨) أهم أربع شركاء تجاريين لمستوردات الأردن من الدول العربية للفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨). فعلى صعيد المستوردات، بقي العراق أكبر الشركاء التجاريين العرب التي تستورد الأردن منهم بلا منازع للفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢) وحلت السعودية ثانياً في أغلب الأعوام، إلا أن عام ٢٠٠٣ شهد تغيراً دراماتيكياً حيث حل فيه العراق ثانياً، واختفى بعد ذلك من قائمة أكبر الدول العربية المستورد منها لتحل محله السعودية فيما تلا ذلك، حيث لم يتجاوز متوسط حصة العراق في المستوردات الأردنية ١% للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٨)؛ ويعود ذلك للأحداث السياسية والأمنية التي ألمت بالعراق وظروف الاحتلال التي جعلت من الصعب الاستمرار في الاستيراد منه.

وبالنسبة للمركزين الثالث والرابع فقد بقيت سوريا ومصر تتبادلا الأدوار فيهما للفترة (١٩٩٢-١٩٩٩)، بينما تبادلت سوريا والإمارات المركزين الثالث والرابع للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٣). وبخروج العراق من قائمة أهم الشركاء التجاريين للأردن على صعيد المستوردات احتلت السعودية المركز الأول وتقدمت مصر لتحتل المركز الثاني ومن ثم سوريا فالإمارات للخمس سنوات الأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ويعود ذلك لتحسن العلاقات التجارية بين الأردن وهذه الدول بموجب مذكرات التفاهم الثنائية التي وقعها الأردن مع عدد من الدول العربية، ويلاحظ هيمنة السعودية على هيكل المستوردات الأردنية من الدول العربية للخمس سنوات الأخيرة حيث تجاوز متوسط حصتها نسبة ٦٦% منه، وذلك لكون السعودية هي المصدر الرئيسي لمستوردات الأردن من النفط الخام بعد الحرب على العراق.

جدول رقم (١٨): أهم أربع شركاء تجاريين لمستوردات الأردن من الدول العربية للفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨)

الـــمستوردات											
١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧	
الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة	الشريك التجاري	النسبة
العراق	٦٤,٠	العراق	٦١,٥	العراق	٥٦,٢	العراق	٥٢,٠	العراق	٤٧,١	العراق	٥٣,٣
السعودية	٨,٥	السعودية	٩,٨	السعودية	١٣,٥	السعودية	١٥,٠	سوريا	١٣,١	السعودية	١٥,١
مصر	٨,١	سوريا	٦,٥	سوريا	٩,١	سوريا	٩,٠	السعودية	١٢,٠	سوريا	٨,٧
لبنان	٦,٦	مصر	٥,٧	مصر	٥,٧	مصر	٥,٣	مصر	٨,٧	مصر	٣,٨
١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣	
العراق	٤٥,٢	العراق	٥٢,٠	العراق	٦٢,٥	العراق	٥٩,٠	العراق	٥٨,٦	السعودية	٤١,٠
السعودية	١٩,٥	السعودية	١٨,١	السعودية	١٣,٧	السعودية	١٣,٥	السعودية	١١,٣	العراق	٢٣,٧
مصر	٦,١	سوريا	٦,١	الإمارات	٤,٥	سوريا	٥,٧	سوريا	٧,٦	سوريا	٩,٧
سوريا	٥,٩	مصر	٥,١	سوريا	٤,١	الإمارات	٥,١	الإمارات	٦,١	الإمارات	٩,١
٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨			
السعودية	٦٤,٦	السعودية	٦٩,٩	السعودية	٧١,٠	السعودية	٦٢,٧	السعودية	٦٣,٧		
مصر	١٢,١	مصر	١٠,٤	مصر	١١,٨	مصر	١٣,٠	مصر	١٣,٥		
سوريا	٨,٣	سوريا	٦,٤	سوريا	٦,٣	سوريا	٨,٠	سوريا	٦,١		
الإمارات	٥,٨	الإمارات	٦,٠	الإمارات	٥,٢	الإمارات	٦,٠	الإمارات	٥,٥		

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، متوفرة على www.cbj.gov.jo

* تم احتساب نسب هذا الجدول من قبل الباحثة استناداً إلى جداول النشرة الإحصائية.

الفصل الرابـــع

تقدير نموذج الجاذبية

مقدمـــــة

تقوم التجارة الدولية بدورٍ هامٍ في اقتصادات الدول، مما حدا بالاقتصاديين للاهتمام بدراستها وتحليل تطوراتها، ومن أهم النماذج الاقتصادية التي تقيم وتحلل أداء التجارة نموذج الجاذبية "Gravity Model" وهو النموذج الذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة. وفي هذا الفصل سيتم التعريف بالنموذج والمتغيرات والبيانات المستخدمة في الدراسة ومن ثم تقدير النموذج وتحليل النتائج.

١.٤ النمــوذج الأساسي Basic Model

استمد نموذج الجاذبية اسمه من قانون نيوتن لجذب الأجسام، وهو قانون فيزيائي ينص على أن قوة الجذب بين جسمين تتناسب طردياً مع كتلة كلٍ منهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما. ويعتبر تنبرغن (Tinbergen) أول من حور نموذج نيوتن إلى صورته الاقتصادية عام ١٩٦٢ لتفسير أنماط التجارة الثنائية بين الدول الأوروبية، وتبعه (Poyhonen) للغرض ذاته عام ١٩٦٣، ويفسر نموذج الجاذبية بشكله المبسط تدفق التجارة بين أي بلدين على أنه دالة في حجم الناتج المحلي لهما والمسافة بينهما.

وقد استخدمت نماذج الجاذبية على نطاقٍ واسع ونجحت بشكلٍ كبير في الدراسات التجريبية للتجارة الدولية، وعلى الرغم من نجاحها هذا إلا أن المأخذ الأساسي عليها هو افتقارها للأساس النظري، لذلك قام بعض الاقتصاديين بجهودٍ حثيثة لإيجاد مبرراتٍ نظرية لها ومحاولة اشتقاق معادلة الجاذبية من عدد من نظريات التجارة الدولية كنظرية ريكاردو ونظرية هيكشر- أولين ونماذج المنافسة الاحتكارية. ومن تلك المحاولات محاولة(1985) Helpman and Krugman اللذين استطاعا اشتقاق صيغة من صيغ معادلة الجاذبية من نموذج مكون من قطاعات تنتج منتجات متجانسة في حالة ثبات الغلة، وقطاعات تنتج منتجات متمايزة في حالة تزايد الغلة. وأثبت Bergstrand (١٩٨٥) أنه يمكن التوصل إلى معادلة الجاذبية من خلال استخدام نموذج توازن عام لتجارة العالم وفقاً لافتراضات محددة، وبين Deardoff (1998) أن صيغة معادلة الجاذبية يمكن اشتقاقها من حالات متطرفة لنموذج هيكشر- أولين، كما تم اشتقاقها من نموذج الإغراق المتبادل

(Feenstra, Markusen and Rose, 2001) Reciprocal-Dumping Model ومن خلال مقاربات التخصص الكامل وغير الكامل (Haveman and Hummel, 2004).

وحسب Deardoff (1998)، فإنه وبالرغم من كثرة نظريات التجارة التي تم ربط نموذج الجاذبية بها إلا أن هذا الربط غير مجدٍ لتقييم صحة نظريات التجارة هذه تجريبياً، لذلك فإن المبررات النظرية لهذا النموذج قد بقيت موضع خلاف.

ويرى بعض الاقتصاديين أن عدم استناد نماذج الجاذبية إلى فروض يتم استنباطها نظرياً في تفسيرها للتجارة الثنائية واعتمادها على نوع من التقريب البديهي يعتبر ميزة، حيث يرى Deardoff (1998) أن نماذج الجاذبية تعبر بقوة عن حقيقة الحياة "fact of life"، لذلك تميزت بقوتها التفسيرية حيث أن معظم الدراسات التي استخدمتها في تفسير التجارة الثنائية حققت نجاحاً. ومن مميزاتها أيضاً إمكانية إدراج عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تمثل زيادة أو تخفيضاً في تكلفة المعاملات، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة منها في تفسير أشكال مختلفة من التدفقات كالهجرة والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. (Eenett & Keller, 1998)

وعلى الرغم من بعض الغموض فيما يتعلق بالأسس النظرية إلا أن نموذج الجاذبية يبقى أداةً تجريبيةً هامة تساعدنا على فهم اتجاهات التجارة والتدفقات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد العالمي. ويعتبر هذا النموذج تدفقات التجارة بين الدول دالة في الحجم الاقتصادي لهذه الدول والمسافة بينها كما يلي (Head, 2003):

$$Tij = C\,\frac{GDPi^{\alpha}\,GDPj^{\beta}}{Dij^{\theta}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث:

T_{ij}: حجم تجارة أو صادرات أو مستوردات الدولة i إلى الدولة j

GDP_i: حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة i

GDP_j: حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدولة j

D_{ij}: المسافة بين الدولة i والدولة j

C: ثابت

θ , β, α : معلمات النموذج

يفترض النموذج أن التوازن في تدفق التجارة يعتمد على قوى الطلب والعرض، فلو كانت الدولة i هي مصدر التجارة فإن الرمز GDP_i يشير إلى إجمالي المعروض من قبل الدولة i في حين يمثل GDP_j إجمالي طلب الدولة j، بينما يمثل D_{ij} المسافة الجغرافية والتي تعبر عن تكاليف التجارة.

ويفسر نموذج الجاذبية بشكله المبسط تدفق التجارة بين أي بلدين على أنه دالة في حجم الناتج المحلي لهما (أي عرض i وطلب j) والمسافة بينهما.

٢.٤ النمــوذج الموسع Augmented Model

تم لاحقاً تطوير النموذج الأصلي وتوسيعه بإضافة متغيرات أخرى، ومن هذه العوامل عدد السكان في الدولتين i و j، ومدى التقلب في أسعار صرف عملتيهما، وعوامل غير كمية كوجود لغة مشتركة، وحدود مشتركة، والانتماء إلى تاريخ استعماري متماثل، أو وجود اتفاقيات إقليمية بينهما، وغيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر على حجم التجارة. ويمكن من خلال هذا النموذج التعبير عن المتغيرات غير الكمية وذلك باستخدام أسلوب المتغيرات الوهمية Dummy Variables التي قد تدعم تدفقات التجارة أو تحد منها (Kien, 2009).

ويمكن كتابة نموذج الجاذبية الموسع على الشكل التالي:

$$T_{ij}= f(GDP_i , GDP_j , D_{ij} , F_{ij}) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث F_{ij} أي عوامل أخرى تؤثر على حجم التجارة بين i و j باســتثناء النــاتج المحلــي الإجمالي والمسافة.

وحسب النموذج فإن تدفق التجارة بين دولتين يتناسب طردياً مع كتلتيهما الاقتصادية المتمثلة بالناتج الإجمالي لكل منهما، وعكسياً مع المسافة الجغرافية بينهما كتعبير عن تكاليف النقل، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الأخرى التي تمثل عوامل حفز أو ممانعة (Resistance) للتجارة.

وسيتم في هذه الدراسة استخدام نموذج الجاذبية الموسع عن طريق إضافة بعض المتغيرات إلى النموذج الأساسي ليصبح النموذج النهائي على الشكل التالي:

$$T_{ijt} = B_0 + B_1GDP_{it} + B_2\, GDP_{jt} - B_3\, DIST_{ij} + B_4\, ECODIST_{ijt} + B_5\, BOR_{ij} +$$

$$B_6\, REGN_{ijt} + B_7\, YEAR + e_{ijt} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وبأخذ اللوغاريتم للطرفين نحصل على الصيغة الخطية للنموذج وتصبح المعادلة:

$$\text{Log } T_{ijt} = B_0 + B_1 \text{ Log } GDP_{it} + B_2 \text{ Log } GDP_{jt} - B_3 \text{ Log } DIST_{ij} + B_4 \text{ Log } ECODIST_{ijt} + B_5 BOR_{ij} + B_6 REGN_{ijt} + B_7 YEAR + e_{ijt} \quad \text{………} (3)$$

حيث أن:

T_{ijt} : قيمة التجارة البينية بين الدولتين i و j أو قيمة صادرات الدولة i إلى الدولة j أو قيمة مستورداتها منها في السنة t بالمليون دولار.

GDP_{it}: الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في السنة t بالمليار دولار.

GDP_{jt}: الناتج المحلي الإجمالي للدولة j في السنة t بالمليار دولار.

$DIST_{ij}$: المسافة الجغرافية بين عاصمتي الدولتين i و j بالكيلومترات.

$ECODIST_{ijt}$: المسافة الاقتصادية وتساوي الفرق المطلق بين متوسطي الناتج الإجمالي للفرد (Per Capita) بين الدولتين i و j بالدولار.

BOR_{ij}: متغير وهمي يساوي ١ إذا كانت هناك حدود مشتركة بين i و j، وصفراً فيما عدا ذلك.

$REGN_{ijt}$: متغير وهمي يساوي ١ إذا كان هناك اتفاقية تجارية إقليمية بين i و j في السنة t، وصفراً فيما عدا ذلك (مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغربي).

YEAR: متغير وهمي يساوي ١ في سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ (ما بعد GAFTA) ويساوي صفراً في سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ (ما قبل GAFTA).

e_{ijt} : حد الخطأ، ويشمل أية عوامل أخرى مثل المناخ وصدمات التعرفة، الخ...

B_0، B_1، B_2، B_3، B_4، B_5، B_6، B_7 : معلمات النموذج المراد تقديرها.

ووفقاً لهذه المقاربة، فإن نموذج الجاذبية يعاني من مشكلة رئيسة، وهي أنه لا يمكن استخدامه في حال وجود مشاهدات صفرية لقيم التجارة (أو الصادرات أو المستوردات) حيث لا معنى لأخذ اللوغاريتم للصفر، وعادة ما يتم حل هذه المشكلة بإحدى طريقتين: الأولى حذف المشاهدات الصفرية وبذلك يقل عدد المشاهدات الكلي، والثانية استبدال القيم الصفرية بقيم صغيرة وبذلك يتم الاحتفاظ بعدد المشاهدات (Hirantha, 2004).

٣.٤ التعريف بمتغيرات النموذج

حجم الناتج المحلي الإجمالي

يعبر حجم الناتج المحلي الإجمالي لأزواج الدول عن كتلها الاقتصادية، ويمثل حجم الناتج الإجمالي لدولة المَصدر جانب العرض، بينما يمثل حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة المقصِد جانب الطلب. إن الطلب على الصادرات يتأثر بمستويات الدخول في البلدان المتاجرة، لأن صادرات الدولة i ما هي إلا مستوردات الدولة j، وعند ارتفاع مستويات الدخول في الدولة j فإن الطلب على المستوردات من i (أي الصادرات بالنسبة لها) سيزداد. أما بالنسبة لمستوردات الدولة i فهي تمثل مشتريات المستهلكين المحليين من السلع المستوردة وتعتمد على الدخل المحلي للدولة، وبزيادة الدخل تزداد القدرة على شراء السلع المستوردة. وبناء على ذلك فإن نموذج الجاذبية يتوقع أن يزداد حجم التجارة بين الدولتين المتاجرتين بازدياد حجم الناتج المحلي الإجمالي لكلٍ منها.

المسافـــــة

تؤثر المسافة بين الدول على التجارة بينها، وتستخدم المسافة كتقريب للتكاليف أياً كانت؛ ويمكن التفكير بهذه التكاليف من أكثر من جهة، فمن جانب تزداد تكاليف النقل من بلد إلى آخر كلما زادت المسافة بينهما، ومن جانب آخر تمثل زيادة المسافة زيادةً في مخاطر تلف السلع، فمن المعلوم أن احتمالية فساد السلع تزداد بازدياد المسافة بين الدولتين المتاجرتين، ومن جانب ثالث قد تعبر المسافة عن تكلفة الوقت اللازم لإيصال السلعة إلى البلد المستورد، كما يمكن للمسافة أن تعبر عن نوع من تكاليف المعلومات؛ فكلما زادت المسافة تزداد الفوارق الثقافية (كاللغة والعادات) مما يزيد من صعوبة التواصل بين المصدرين والمستوردين وبالتالي زيادة تكاليف

المتاجرة، وبناء على ذلك فإن نموذج الجاذبية يتوقع أن يقل حجم التجارة بين البلدين المتاجرين كلما زادت المسافة بينها. وعادة ما يقاس متغير المسافة بالمسافة الدائرية الكبرى بين عاصمتي كل زوج من الدول Great Circle Distance، ويقصد بها هندسياً أقصر مسافة بين أي نقطتين اثنتين (عاصمتين أو مدينتين أو موقعين) على سطح الكرة الأرضية، حيث تقاس بالاعتماد على المسافة بينهما على طول سطح الكرة الأرضية بدلاً من حسابها عبر مجال الأرض من الداخل.

المسافـــة الاقتصاديـــة

يقصد بهذا المتغير الفرق المطلق بين متوسطي الناتج الإجمالي للفرد بين الدولتين المتاجرتين، وتكمن أهميته في كونه يربط بين تدفقات التجارة ومستوى التنمية الاقتصادية فيها، كما يفسر هذا المتغير نمط التجارة بين الدول فلو كانت معلمته موجبة فإن ذلك يعني أنه كلما زاد الفرق بين دخول الدولتين المتاجرتين زادت التجارة بينهما، وبذلك يكون نمط التجارة قائماً على نظرية هيكشر- أولين H-O التي ترى أن الاختلاف في الهبات النسبية بين الدول هي السبب في قيام التجارة بينهما، لكن لو كانت سالبة فإن ذلك يعني أنه كلما قل الفرق بين دخول الدولتين (أي تشابهت هياكل دخولها) زادت إمكانية قيام تجارة بينهما وهذا أساس نموذج ليندر Linder في تفسير التجارة الخارجية، حيث يرى Linder أن الدول ذات الدخول المتشابهة تتاجر مع بعضها البعض بشكل أكثر كثافة من تجارتها مع دول أخرى تختلف عنها في مستويات الدخول.

المتغيرات الوهميـــة

يشتمل النموذج على ثلاثة متغيرات وهمية Dummy Variables، حيث يعبر المتغير الأول عن الحدود المشتركة Border (BOR) أي كون الدولتين متجاورتين أم لا، ويمثل هذا المتغير حالة متطرفة من حالات متغير المسافة. ويتوقع النموذج أن تزداد تدفقات التجارة بين البلدان المتجاورة، وذلك لوجود التجارة الحدودية بينهما Border Trade وانخفاض تكاليف النقل وتقارب العوامل الثقافية بينهما.

ويعبر المتغير الوهمي الثاني عن الاتفاقيات الإقليمية المشتركة Regional Agreements (REGN) ويقيس أثر الاتفاقيات الإقليمية بين الدول الأعضاء فيها على تدفقات التجارة بينها، كما

أن هناك بعض الدراسات التي استخدمت متغيراتٍ وهمية لمعرفة أثر الاتفاقيات الإقليمية على دولٍ غير أعضاء فيها مثل Endoh (1999). والاتفاقيات الإقليمية المقصودة في الدراسة هي مجلس التعاون الخليجي Gulf Cooperation Council (GCC) والاتحاد المغربي Arab Maghreb Union (AMU). ويتوقع النموذج أن يكون أثر الاتفاقيات الإقليمية على التجارة إيجابياً بمعنى أن الدول المرتبطة مع بعضها باتفاقيات من المتوقع أن يزداد حجم التجارة بينهما.

ويستخدم المتغير الوهمي الثالث (YEAR) –وهو المتغير الرئيسي في الدراسة– لتمثيل سنوات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث يساوي ١ في كل من السنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ويساوي صفراً في كل من السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧. ويتوقع نموذج الجاذبية أن يكون أثر الترتيبات الإقليمية على التجارة إيجابياً وهذا يعني أن منطقة التجارة الحرة العربية قد أسهمت في حدوث خلقٍ للتجارة Trade Creation (ويعني استبدال الإنتاج المحلي الأقل كفاءة بالمستوردات من دولة عضو في الاتفاقية وأكثر كفاءة) وليس تحويلاً للتجارة Trade Diversion (والذي يحدث عندما تحل المستوردات من دولة عضو في الاتفاقية ذات تكلفة أعلى محل المستوردات من دولة أخرى خارج الاتفاقية ذات تكلفة أقل).

وسيتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS. وبخصوص بعض المتغيرات الأخرى التي عادة ما تستخدم في نماذج الجاذبية كاللغة وعدد السكان وسعر الصرف؛ فلن يتم استخدامها في هذه الدراسة لأن استخدام متغير اللغة بين الدول الأعضاء ليس ذا جدوى لأن اللغة العربية هي المستخدمة فيها جميعاً، وبالنسبة لمتغير عدد السكان فهو متضمن في المتغير ECODIST الذي يمثل الفرق في الناتج الإجمالي للفرد، أما متغير سعر الصرف فلم يتم استخدامه لأن غالبية الدول العربية تستخدم أنظمة سعر صرف ثابت Fixed Regimes Exchange Rate.

٤.٤ البيانات المستخدمة في الدراسة

تستخدم الدراسة بيانات مقطعية (Cross Sectional Data) لسبع عشرة دولة عربية أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن. وذلك للسنتين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ كممثلتين لمرحلة ما قبل قيام GAFTA والسنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كممثلتين لمرحلة ما بعد قيام GAFTA. وقد تم أخذ بيانات سنتين ممثلتين عن كل مرحلة وذلك لزيادة عدد المشاهدات مما يحسن من نتائج التقدير، ولم يتسنى إدخال الدول الأخرى الأعضاء في GAFTA كالعراق وفلسطين في الدراسة لعدم توفر بيانات عنها خصوصاً بيانات التجارة، ويصل بذلك عدد المشاهدات المستخدمة إلى ١٠٨٨ مشاهدة (١٧*١٦*٤).

٥.٤ مصادر البيانات

تم استقاء بيانات صادرات ومستوردات الدول من قاعدة بيانات اتجاهات التجارة Direction of Trade Statistics التي يوفرها صندوق النقد الدولي، وتم استقاء بيانات الناتج المحلي الإجمالي والناتج الإجمالي للفرد من قاعدة بيانات World Economic Outlook Database التي يوفرها أيضاً الصندوق، بينما تم الحصول على بيانات المسافة الجغرافية بين عاصمتي كل بلدين في العينة من موقع جامعة Essex، - Department of Government University of Essex. وتم التأكد من تجاور الدول (المتغير BOR) من قاعدة بيانات The World Factbook التي توفرها وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA على موقعها الإلكتروني. أما بيانات متغير الاتفاقيات الإقليمية فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات Regional Trade Agreements Gateway المتوفرة على موقع منظمة التجارة العالمية WTO.

٦.٤ التقدير القياسي للنموذج

سيتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS وباستخدام برنامج Eviews 6 وذلك في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: باعتبار المتغير التابع Tij هو قيمة التجارة البينية السلعية بين الدولتين i و j (بملايين الدولارات).

الحالة الثانية: باعتبار المتغير التابع Tij هو قيمة صادرات الدولة i السلعية إلى الدولة j (بملايين الدولارات).

الحالة الثالثة: باعتبار المتغير التابع Tij هو قيمة مستوردات الدولة i السلعية من الدولة j (بملايين الدولارات).

وكما سبق وتم التنويه إليه فإن نموذج الجاذبية يعاني من مشكلة المشاهدات الصفرية لقيم التجارة، حيث لا يستطيع التعامل معها وهو بالصيغة اللوغاريتمية، وبالرجوع إلى البيانات المستقاة من IMF Direction of Trade Statistics نجد أن هناك بعض المشاهدات الصفرية، ولحل تلك المشكلة تم اللجوء إلى استبدال هذه القيم الصفرية بقيمة ثابتة ضئيلة، مما مكننا من الاحتفاظ بعدد المشاهدات كاملاً.

وبما أن البيانات المستخدمة في الدراسة بيانات مقطعية وليست سلسلة زمنية وكل مشاهدة ترصد أربع مرات فقط في سنوات متفرقة فلا حاجة لتطبيق اختبار الاستقرارية.

١.٦.٤ تقدير النموذج باعتبار المتغير التابع هو قيمة التجارة البينية

تم تقدير النموذج باعتبار المتغير التابع Tij هو قيمة التجارة البينية بين أزواج الدول العربية في السنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨. وقيمة مجمل التجارة هي مجموع قيمتي صادرات الدولة i إلى الدولة j في السنة t، ومستوردات الدولة i من الدولة j في السنة ذاتها، وتم الحصول على النتائج التالية:

Dependent Variable: LOGTRADE
Method: Least Squares
Date: 03/23/10 Time: 15:46
Sample: 1 1088
Included observations: 1088
White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.755064	0.566282	15.46062	0.0000
LOG(GDPI)	0.753020	0.043847	17.17367	0.0000
LOG(GDPJ)	0.689595	0.042551	16.20625	0.0000
LOG(DIST)	-1.384208	0.063712	-21.72603	0.0000
LOG(ECODIST)	-0.000781	0.031824	-0.024555	0.9804
BOR	0.570748	0.134754	4.235471	0.0000
REGN	-0.054385	0.112231	-0.484582	0.6281
YEAR	**0.302840**	0.120394	2.515400	0.0120

R-squared	0.661566	Mean dependent var	3.416176
Adjusted R-squared	**0.659372**	S.D. dependent var	2.559715
S.E. of regression	1.493935	Akaike info criterion	3.648030
Sum squared resid	2410.390	Schwarz criterion	3.684737
Log likelihood	-1976.528	Hannan-Quinn criter.	3.661924
F-statistic	**301.5950**	Durbin-Watson stat	**1.899140**
Prob(F-statistic)	0.000000		

تم تطبيق White Heteroskedasticity Test للتأكد من عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity والتي تعني أن تباين حد الخطأ ε ليس ثابتاً، في حين تتطلب طريقة المربعات الصغرى كون تباينه يساوى قيمة ثابتة أو $Var(\varepsilon)=\sigma^2$ مما يفقد مقدرات المربعات الصغرى خاصية الكفاية أو تمتعها بأدنى تباين (Greene, 2003). ويلاحظ من نتائج التقدير أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين (انظر الملحق ١– أ).

بالنسبة لمشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity)، فتعني هذه المشكلة أن المتغيرات التفسيرية في النموذج غير مستقلة ومرتبطة خطياً. ويؤثر وجود مثل هذه المشكلة على نتائج التقدير من حيث أنها تحول دون الحصول على انحرافات معيارية صغيرة الحجم للمعلمات المقدرة، أي أن المعلمات المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية في ظل هذه المشكلة ستميل إلى أن تكون غير معنوية (قيم اختبار t لمعنوية المعلمات ستكون متحيزة للأسفل). ويمكن الكشف عن وجود مثل هذه المشكلة من خلال مصفوفة الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة، فإذا وجد معامل ارتباط كبير بين أي متغيرين مستقلين (أكثر من ٠,٨) فإن ذلك قد يشير إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعـــدد (عوض،٢٠٠٠). وبعد التأكد من خلال مصفوفة الارتباط Correlation Matrix تبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد (انظر الملحق ١–ب).

ولكن في حالة النماذج التي تحتوي على عددٍ كبير من المتغيرات المستقلة يمكن أن يكون الارتباط بين عددٍ أكبر من المتغيرات حيث قد يمتد ليشمل مجموعة من المتغيرات المستقلة ولـــيس بالضرورة أن يقتصر على اثنين فقط، لذلك فلا يكون باستطاعة معامل الارتباط قيـــاس الارتبـــاط آنذاك، لذلك علينا أن نعتمد على طرق قياس أخرى لمشكلة الارتباط المتعدد، ومن هـــذه الطـــرق النظر إلى إحصائية t- test للمتغيرات المستقلة وإحصائية F فإذا كانت قيمها مرتفعة فهذا مؤشـــر آخر على عدم وجود المشكلة، ونلاحظ من نتائج التقدير أن قيم t- test للمتغيرات المـــستقلة فـــي النموذج مرتفعة وكذلك قيمة اختبار F مما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد.

أما بالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، فتظهر هذه المشكلة في حال كانت حدود الخطأ مترابطة مع بعضها البعض بحيث ينتفي الفرض الخاص بانعدام التغاير، ووجودها قد يؤدي إلى عدم دقة في نتائج التقدير، وغالباً ما تظهر هذه المشكلة في بيانات السلاسل الزمنية، وهي ليست ذات معنى في البيانات المقطعية (Greene, 2003). وتظهر النتائج أن قيمة إحصائية D-W تساوي تقريباً (١,٩٠).

تحليل نتائج التقدير

يتبين من النتائج التي تم الحصول عليها ما يلي:

أولاً: معنوية المتغيرات

يمكن قياس المعنوية الإحصائية لأثر كل متغير مستقل على حدا على المتغير التابع من خلال ملاحظة إحصائية t والاحتمالية لكل منها P-Value، وقد أظهر اختبار (T-statistic) أن قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لكل متغير من متغيرات النموذج باستثناء المتغيرين ECODIST و REGN. وتشير قيمة P-value إلى أن المتغيرات GDPI, GDPJ, DIST, BOR معنوية عند مستوى ١% والمتغير YEAR معنوي عند مستوى ٥%. مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين المتغير التابع (LOGTRADE) والمتغيرات المستقلة (GDPI, GDPJ, DIST, BOR, YEAR). كما تشير قيمة P-value إلى أن المتغيرين ECODIST و REGN غير معنويين، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين المتغير التابع (LOGTRADE) وبينهما.

ثانياً: مناسبة النموذج

يتم اختبار مدى جودة وملاءمة النموذج المقدر من خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يقيس نسبة التباين المفسر من تباين متغير الاستجابة (Y) من قبل المتغيرات المستقلة (X's) معاً. وتتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد الصحيح بحيث تزداد ملاءمة النموذج للبيانات كلما اقتربت قيمة (R^2) من الواحد الصحيح (عوض، ٢٠٠٠). ويلاحظ من اختبار Adjusted R^2 أن النموذج يُفسر ما نسبته ٦٦% تقريباً من التغيرات في المتغير التابع، وتعتبر هذه النسبة مقبولة للبيانات المقطعية التي عادة ما تكون فيها قيمة R^2 منخفضة نسبياً. (Baltagi, 2005)

ثالثاً: معنوية النموذج

يتم فحص المعنوية الإحصائية لتأثير جميع متغيرات النموذج المستقلة على المتغير التابع في آن واحد من خلال ملاحظة إحصائية F والتي تقيس متوسط التغيرات المفسرة من قبل متغيرات النموذج المستقلة مقارنة بمتوسط التغيرات غير المفسرة. ويلاحظ أن قيمة اختبار F-Statistic قد وصلت إلى ٣٠١,٦ وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية، كما أن قيمة P-Value تشير إلى أن احتمالية قبول الفرضية الصفرية (بأن جميع قيم المتغيرات غير معنوية) هي صفر، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن النموذج ككل معنوي وذو دلالة إحصائية.

رابعاً: تفسير نتائج المعلمات

بعد إجراء الاختبارات السابقة وقبول نتائجها أصبح بالإمكان الآن إدخال معلمات المتغيرات المستقلة في النموذج كما في المعادلة التالية:

$$LOGTRADE = 8.755 + 0.753LOGGDPi + 0.689LOGGDPj$$

(t) (17.7)* (16.2)*

$$-1.384LOGDIST - 0.0007LOGECODIST + 0.570BOR - 0.054REGN$$

(-21.7)* (-0.02) (4.2)* (-0.48)

$$+ \quad 0.302YEAR$$

(2.5)**

t-test *: معنوية عند١%

t-test **: معنوية عند ٥%

ولكون النموذج بالصيغة اللوغاريتمية الخطية، فإن المعاملات المقدرة تمثل مرونات أو معدلات تغير نسبي، ويمكن تفسير نتائج المعلمات كما يلي:

GDPi: معلمة هذا المتغير هي B_1 وتقيس مرونة التجارة البينية بالنسبة للتغير في حجـم النـاتج الإجمالي للدولة i، ويتوقع نموذج الجاذبية أن تكون إشارتها موجبة، ويظهـر مـن نتـائج التقدير أنه كلما زاد حجم الناتج الإجمالي للدولة i العضو في اتفاقية GAFTA بمقدار ١% فإن حجم تجارتها البينية مع الدول الأخرى سيرتفع بنسبة ٠,٧٥% تقريباً بافتراض ثبـات العوامل الأخرى، وهذا يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة المصدر يؤثر إيجابياً وبمعنوية على حجم التجارة البينية في إطار GAFTA، حيث أن زيادة حجم الدولة الاقتصادي وفقاً لمنطق نموذج الجاذبيـة يزيد من قدرتها على المتاجرة مع غيرها، فزيادة الإنتاج قد تؤدي إلى فائض (وفـر) فـي الإنتاج وإذا كان هذا الفائض أكبر من حجم الطلب الكلي فسيتم توجيهه للخـارج وبالتـالي زيادة الصادرات، مما يعني أن زيادة حجم الناتج الإجمالي للدولة المصدرة يكـون أثـره إيجابياً على صادراتها.

GDPj: معلمة هذا المتغير هي B_2 وتقيس مرونة التجارة البينية بالنسبة للتغير في حجـم النـاتج الإجمالي للدولة j، ويتوقع نموذج الجاذبية أن تكون إشارتها موجبة، ويظهر مـن نتـائج التقدير أنه كلما زاد حجم الناتج الإجمالي للدولة j العضو في اتفاقية GAFTA بمقـدار ١% فإن حجم تجارتها البينية مع الدول الأخرى سيرتفع بنسبة ٠,٦٩% تقريباً بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضـية البديلـة القائلة بأن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة المقصد يؤثر إيجابياً وبمعنوية على حجـم التجارة البينية في إطار GAFTA، حيث أن زيادة حجم الدولة المتاجر معها يعني زيادة دخلها وبالتالي زيادة قدرتها على الاستيراد من الدول الأخرى.

DIST: معلمة هذا المتغير هي B_3 وتقيس مرونة التجارة البينية بالنسبة للتغير في المسافة الجغرافية بين عاصمتي البلدين المتاجرين والعضوين في GAFTA، ويتوقع نموذج الجاذبية أن تكون إشارتها سالبة، ويظهر من نتائج التقدير أنه كلما زادت المسافة الجغرافية بين عاصمتي الدولتين المتاجرتين ضمن اتفاقية GAFTA بمقدار ١% فإن حجم صادرات إحداهما إلى الأخرى يقل بنسبة ١,٣٨% تقريباً مع ثبات العوامل الأخرى، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكاليف النقل وتكاليف الوقت والمعلومات بالإضافة إلى زيادة مخاطر تلف السلع مما ينعكس على أسعار السلع المتاجر بها، وهذا يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المسافة الجغرافية بين الدولتين المتاجرتين ضمن GAFTA تؤثر سلبياً وبمعنوية على حجم التجارة البينية.

ECODIST: معلمة هذا المتغير هي B_4 وتقيس مرونة التجارة البينية بالنسبة للتغير في المسافة الاقتصادية بين الدولتين العضوين في GAFTA، وكما سبق ذكره يقصد بالمسافة الاقتصادية الفرق المطلق بين متوسطي الناتج الإجمالي للفرد في الدولتين المتاجرتين، وتفسر هذه المعلمة نمط التجارة بين الدول فلو كانت موجبة؛ فإن ذلك يعني أنه كلما زاد الفرق بين دخول الدولتين المتاجرتين زادت التجارة بينهما وبذلك يكون نمط التجارة قائماً على نظرية هيكشر- أولين H-O التي ترى أن الاختلاف في الهبات النسبية بين الدول هي السبب في قيام التجارة بينهما، لكن لو كانت سالبة فإن ذلك يعني أنه كلما قل الفرق بين دخول الدولتين (أي تشابهت هياكل دخولها) زادت إمكانية قيام تجارة بينهما وهذا أساس نموذج ليندر Linder في تفسير التجارة الخارجية، الذي يرى أن الدول ذات الدخول المتشابهة وهياكل الطلب المتقاربة تتاجر مع بعضها البعض بشكل أكثر كثافة من تجارتها مع دول أخرى تختلف عنها في مستويات الدخول وهياكل الطلب. لكن نتائج التقدير تظهر أن هذه المعلمة غير معنوية، لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تقول بأن $B_4 = 0$ بمعنى أن الاختلاف أو التشابه في الدخول بين الدول العربية المنضمة إلى GAFTA ليس ذا دلالة إحصائية على حجم التجارة بينها.

BOR: معلمة هذا المتغير هي B_5 وتختبر ما إذا كان وجود حدود مشتركة بين الدولتين المتاجرتين في إطار GAFTA مؤثراً على حجم التجارة البينية بينهما، ويتوقع النموذج أنه إذا كان للدولتين المتاجرتين حدود مشتركة فإن ذلك يزيد من حجم التجارة البينية بينهما، وبالرجوع إلى النتائج فإن قيمة المعلمة هي (٠,٥٧٠) وبأخذ اللوغاريتم المقابل لها (Antilog 0.570 = 3.715)[٣] نجد أن الدولتين العضوين في اتفاقية GAFTA والمشتركتين في الحدود السياسية تتاجران مع بعضهما بالمتوسط بنسبة ٢٧٢% أكثر من أي دولتين أخريين مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن وجود حدود مشتركة بين الدول الأعضاء في GAFTA يؤثر إيجابياً وبمعنوية على حجم التجارة البينية بينها. ويمكن عزو ذلك إلى ارتفاع ميل الدول العربية للمتاجرة مع الدول المجاورة لاسيما في بعض السلع، حيث يلاحظ ذلك في كثير من الدول العربية ومنها الأردن التي تتركز أغلب تجارتها البينية مع الدول المجاورة كالسعودية والعراق وسوريا، وقد يكون لتاريخ المنطقة العربية علاقة بذلك؛ حيث أن المنطقة لم تعرف معنى الحدود السياسية إلا مطلع القرن المنصرم، وكانت التجارة موجودة أصلاً بين أقطارها، فالطارئ هو الحدود وليس التجارة، بالإضافة إلى تقارب العوامل الثقافية وسهولة معلومات الاتصال وانخفاض تكاليف النقل بين الدول ذات الحدود المشتركة مما يزيد من احتمالية قيام التجارة بينهما.

REGN: معلمة هذا المتغير هي B_6 وتختبر هذه المعلمة ما إذا كانت الترتيبات الإقليمية الأخرى بين الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (مثل مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغربي) قد ساهمت في زيادة التجارة ما بينها بشكلٍ خاص أم لا، إلا أن نتائج التقدير تشير إلى أن هذه المعلمة غير معنوية، الأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول أن $B_6 = 0$ مما يعني أن هذين الترتيبين الإقليميين بين الدول العربية ليس لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على حجم التجارة بينها.

---

[3] $(10)^{0.570} = 3.715$ نستخدم الأساس ١٠ عند التحويل لأننا استخدمنا log وليس ln اللوغاريتم الطبيعي ذو الأساس e.

YEAR: معلمة هذا المتغير هي B_7 وتختبر هذه المعلمة ما إذا كان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA قد أدى إلى زيادة حجم التجارة البينية بين أزواج الدول العربية الأعضاء فيها، وبالرجوع إلى النتائج نجد أن قيمة المعلمة هي (٠,٣٠٢) وبأخذ اللوغاريتم المقابل لها، نجد أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جعل أي دولتين عضوين فيها تتاجران أكثر بمرتين من أي دولتين أخريين مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن قيام GAFTA قد أثر إيجابياً وبمعنوية على حجم التجارة العربية البينية. وكون إشارة هذا المتغير جاءت موجبة فإنه يمكن القول أن هناك خلقاً للتجارة Trade Creation في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولكن، مع أن النتائج تشير إلى وجود أثر موجب للمنطقة على التجارة العربية البينية، إلا أن هذا الأثر يبقى دون المستوى المأمول؛ حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك مناطق تجارة حرة وترتيبات إقليمية أخرى حققت مستويات تأثير موجبة ومرتفعة على التجارة البينية للدول الأعضاء فيها، مثل دراسة Tang (٢٠٠٥) التي تناولت بيانات ٢١ دولة أعضاء في ثلاث مناطق تجارة حرة هي[4] NAFTA وANZCER وAFTA للسنوات (١٩٨٩-٢٠٠٠) ووجد أن التجارة البينية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٠) بين أي دولتين عضوين في AFTA هي أكثر بالمتوسط بـــ ٦٧ مرة منها بين أي دولتين أخريين، بينما التجارة البينية بين أي دولتين عضوين في ANZCER هي أكثر بالمتوسط بـــ ٨,٥ مرة منها بين أي دولتين أخريين، أما NAFTA فتتاجر أي دولتين فيها مع بعضهما بالمتوسط أكثر بـــ ٣,٣ مرة من أي دولتين أخريين. ودراسة Hirantha (٢٠٠٤) التي تناولت بيانات اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي[5] SAARC للأعوام (١٩٩٦-٢٠٠٢) وتوصلت إلى أن التجارة البينية بين أي دولتين عضوين في اتفاقية جنوب آسيا التجارية

[4] AFTA: تأسست عام ١٩٩٢ اتفاقية دول الآسيان للتجارة الحرة وتضم اندونيسيا، ماليزيا، بروناي، تايلاند، سنغافورة، الفلبين، فيتنام، كمبوديا، لاوس، ميانمار.
NAFTA : تأسست عام ١٩٩٤ تضم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك.
ANZCER : تأسست عام ١٩٨٣ وهي اتفاقية تجارة حرة بين أستراليا ونيوزيلاندا.

[5] تأسس اتحاد SAARC عام ١٩٨٥ ويضم في عضويته: الهند، بياكستان، بنغلاديش، سريلانكا، بوتان، جزر المالديف، نـــيبال، وقد انشأ هذا الاتحاد منطقة تجارة تفضيلية South Asian Preferential Trading Arrangement (SAPTA) عام ١٩٩٥.

التفضيلية SAPTA هي أكثر بالمتوسط بـــ ١٠,٨ مرة منها بين أي دولتين أخريين. كما توصلت دراسة Yihong and Weiwei (٢٠٠٦) من خلال بيانات ١٥ دولة تضم دول الآسيان وأهم شركائهم التجاريين للسنوات (١٩٩٣-٢٠٠٣) إلى أن أي دولتين عضوين في اتفاقية AFTA تتاجران بالمتوسط أكثر بـــ ٤,٧ مرة من أي دولتين أخريين.

٢.٦.٤ تقدير النموذج باعتبار المتغير التابع الصادرات

تم تقدير النموذج باعتبار المتغير التابع Tij هو قيمة الصادرات السلعية بين أزواج الدول العربية بملايين الدولارات وتم الحصول على النتائج التالية:

Dependent Variable: LOGEXPORT
Method: Least Squares
Date: 03/23/10 Time: 15:27
Sample: 1 1088
Included observations: 1088
White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.567966	0.597498	12.66610	0.0000
LOG(GDPI)	0.763294	0.045384	16.81840	0.0000
LOG(GDPJ)	0.498836	0.044505	11.20860	0.0000
LOG(DIST)	-1.281286	0.065097	-19.68267	0.0000
LOG(ECODIST)	0.020168	0.033436	0.603202	0.5465
BOR	0.547259	0.147434	3.711884	0.0002
REGN	0.088026	0.120416	0.731017	0.4649
YEAR	**0.248693**	0.117969	2.108125	0.0353

R-squared	0.580408	Mean dependent var	2.565188
Adjusted R-squared	**0.577688**	S.D. dependent var	2.507091
S.E. of regression	1.629247	Akaike info criterion	3.821438
Sum squared resid	2866.800	Schwarz criterion	3.858145
Log likelihood	-2070.862	Hannan-Quinn criter.	3.835332
F-statistic	**213.4181**	Durbin-Watson stat	**1.٧٠6007**
Prob(F-statistic)	0.000000		

تحليل نتائج التقدير

يتبين من النتائج في حالة كون المتغير التابع هو قيمة الصادرات السلعية أن جميع المتغيرات معنوية باستثناء المتغيرين ECODIST و REGN، ويلاحظ أن Adjusted R^2 تساوي ما نسبته ٥٧,٨% تقريباً وهي قيمة مقبولة بالنسبة للبيانات المقطعية، وقيمة F-Statistic تساوي ٢١٣,٤ وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وتشير قيمة P-Value إلى أن احتمالية قبول الفرضية الصفرية (بأن جميع قيم المتغيرات غير معنوية) تساوي صفر، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن النموذج ككل معنوي وذو دلالة إحصائية، كما أظهرت النتائج أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية. (انظر الملحق ٢- أ، ب)

أما بالنسبة للمعادلة المقدرة فتكون على الشكل التالي:

$$LOGEXPORT = 7.567 + \underset{(16.8)^*}{0.763LOGGDPi} + \underset{(11.2)^*}{0.498LOGGDPj}$$

(t)

$$- \underset{(-19.2)^*}{1.281LOGDIST} + \underset{(0.6)}{0.020LOGECODIST} + \underset{(3.7)^*}{0.547BOR} + \underset{(0.73)}{0.088REGN}$$

$$+ \underset{(2.1)^{**}}{0.248YEAR}$$

t-test *: معنوية عند١%

t-test **: معنوية عند ٥%

وتظهر نتائج التقدير في هذه الحالة أن مرونة الصادرات بالنسبة لحجم الناتج الإجمالي للدولة i لا تكاد تختلف عن مرونة التجارة البينية للمتغير ذاته حيث بلغت هنا ٠,٧٦ وهذا يعني أن زيادة الناتج الإجمالي للدولة المصدرة في إطار اتفاقية الـــ GAFTA بنسبة ١% يزيد من صادراتها إلى الدول الأعضاء في الاتفاقية بنسبة ٠,٧٦%، بينما تظهر النتائج اختلافاً بين مرونتي كل من الصادرات والتجارة البينية بالنسبة لمتغير الناتج الإجمالي للدولة j حيث تبلغ معلمة المتغير هنا

٠,٤٨٩، وهذا يعني أن زيادة الناتج الإجمالي للدولة المستوردة في إطار GAFTA من شأنه أن يزيد صادرات الدولة المصدّرة بنسبة ٠,٥٠ % بينما كانت النسبة في حالة التجارة البينية ٠,٦٩%.

كما تظهر النتائج اختلافاً في مرونة الصادرات بالنسبة لمتغير المسافة عن مرونة التجارة بالنسبة للمتغير ذاته في معادلة التجارة البينية، حيث تشير النتائج هنا إلى أن زيادة ١% في المسافة بين الدولتين الأعضاء في GAFTA يقلل من حجم صادرات إحداهما إلى الأخرى بنسبة ١,٢٨% بينما في معادلة التجارة البينية كانت النسبة ١,٣٨%. وبخصوص متغير الحدود المشتركة فإن النتائج في حالة اعتبار الصادرات كمتغير تابع تظهر أن الدولتين العضوين في اتفاقية GAFTA والمشتركتين في الحدود السياسية تزداد صادرات إحداهما إلى الأخرى بالمتوسط بنسبة ٢٥٢% أكثر من أي دولتين أخريين مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

وبالنسبة لمعلمة المتغير YEAR فإن النتائج في معادلة الصادرات تشير إلى اختلافها مع معلمة ذات المتغير في معادلة لتجارة البينية، حيث تشير هذه المعلمة في حالة الصادرات إلى أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جعل صادرات كل دولة في الاتفاقية تصدر للأخرى أكثر بـــ ١,٧ مرة من أي دولتين خارج الاتفاقية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا يعني أن أداء المنطقة جيد نسبياً وأن هناك خلقاً للتجارة في إطارها، وأنه وعلى الرغم من تدّني نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية، إلا أن هناك إمكانية حقيقية لنمو التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال إزالة العقبات التي تواجه GAFTA.

٣.٦.٤ تقدير النموذج باعتبار المتغير التابع المستوردات

تم تقدير النموذج باعتبار المتغير التابع Tij هو قيمة المستوردات السلعية بين أزواج الدول العربية بملايين الدولارات وتم الحصول على النتائج التالية:

Dependent Variable: LOGIMPORT
Method: Least Squares
Date: 03/23/10 Time: 15:44
Sample: 1 1088
Included observations: 1088
White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.718338	0.589646	13.08978	0.0000
LOG(GDPI)	0.580606	0.044871	12.93958	0.0000
LOG(GDPJ)	0.696497	0.044134	15.78136	0.0000
LOG(DIST)	-1.271312	0.064094	-19.83520	0.0000
LOG(ECODIST)	-0.001476	0.032757	-0.045065	0.9641
BOR	0.437422	0.145440	3.007584	0.0027
REGN	-0.008346	0.119836	-0.069642	0.9445
YEAR	**0.289814**	0.118567	2.444306	0.0147

R-squared	0.580371	Mean dependent var	2.643484
Adjusted R-squared	**0.577651**	S.D. dependent var	2.460856
S.E. of regression	1.599271	Akaike info criterion	3.784298
Sum squared resid	2762.280	Schwarz criterion	3.821005
Log likelihood	-2050.658	Hannan-Quinn criter.	3.798192
F-statistic	**213.3857**	Durbin-Watson stat	**1.860040**
Prob(F-statistic)	0.000000		

تحليل نتائج التقدير

يتبين من النتائج في حالة كون المتغير التابع هو قيمة الصادرات السلعية أن جميع المتغيرات معنوية باستثناء المتغيرين ECODIST و REGN، ويلاحظ أن Adjusted R^2 تساوي ما نسبته ٥٧,٨% تقريباً وهي قيمة مقبولة بالنسبة للبيانات المقطعية، وقيمة F-Statistic تساوي ٢١٣,٤ وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وتشير قيمة P-Value إلى أن احتمالية قبول الفرضية الصفرية (بأن جميع قيم المتغيرات غير معنوية) تساوي صفر، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل

الفرضية البديلة بأن النموذج ككل معنوي وذو دلالة إحصائية، كما أظهرت النتائج أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية. (انظر الملحق ٣– أ، ب)

أما بالنسبة للمعادلة المقدرة فتكون على الشكل التالي:

$$LOGIMPORT = 7.718 + 0.580\ LOGGDPi + 0.696\ LOGGDPj$$
$$(t) \quad (12.9)^{*} \quad (15.7)^{*}$$
$$-\ 1.271\ LOGDIST - 0.001\ LOGECODIST + 0.437\ BOR - 0.008\ REGN$$
$$(-19.8)^{*} \quad (-0.04) \quad (3)^{*} \quad (-0.06)$$
$$+\ 0.289\ YEAR$$
$$(2.4)^{**}$$

t-test *: معنوية عند١%

t-test **: معنوية عند ٥%

وتظهر نتائج التقدير في هذه الحالة أن مرونة المستوردات بالنسبة لحجم الناتج الإجمالي للدولة i تختلف عن مرونة التجارة البينية وعن مرونة الصادرات للمتغير ذاته حيث بلغت هنا ٠,٥٨ وهذا يعني أن زيادة الناتج الإجمالي للدولة المستوردة في إطار اتفاقية الـــ GAFTA بنسبة ١% يزيد من مستورداتها (أي قدرتها على شراء المستوردات) من الدول الأعضاء في الاتفاقية بنسبة ٠,٥٨% بينما بلغت في معادلة التجارة ٠,٧٥% وفي معادلة الصادرات ٠,٧٦%، وتظهر النتائج اختلافاً ضئيلاً بين مرونتي كل من المستوردات والتجارة البينية بالنسبة لمتغير الناتج الإجمالي للدولة j حيث تبلغ معلمة المتغير هنا ٠,٦٩٦ وهذا يعني أن زيادة الناتج الإجمالي للدولة المستوردة في إطار GAFTA من شأنه أن يزيد صادرات الدولة المصدّرة بنسبة ٠,٧٠% بينما كانت النسبة في حالة التجارة البينية ٠,٦٩%، وتظهر اختلافاً واضحاً مع المعلمة ذاتها في معادلة الصادرات حيث بلغت ٠,٥٠% هناك.

وتظهر النتائج اختلافاً في مرونة المستوردات بالنسبة لمتغير المسافة عن مرونة التجارة واتساقاً مع مرونة الصادرات بالنسبة للمتغير ذاته، حيث تشير النتائج هنا إلى أن زيادة ١% في المسافة بين الدولتين الأعضاء في GAFTA يقلل من حجم مستوردات إحداهما إلى الأخرى بنسبة ١,٢٧% بينما في حالة التجارة كانت النسبة ١,٣٨% وفي معادلة الصادرات كانت النسبة ١,٢٨%. أما بخصوص متغير الحدود المشتركة فإن النتائج في معادلة المستوردات تظهر أن الدولتين العضوين في اتفاقية GAFTA والمشتركتين في الحدود السياسية تزداد مستوردات إحداهما إلى الأخرى بالمتوسط بنسبة ١٧٤% أكثر من أي دولتين أخريين مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

وبالنسبة لمعلمة المتغير YEAR فإن النتائج في معادلة المستوردات تشير إلى اختلاف بسيط مع معلمة ذات المتغير في معادلتي التجارة البينية والصادرات، حيث تشير هذه المعلمة في حالة المستوردات إلى أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جعل أن كل دولة في الاتفاقية تستورد من الأخرى أكثر بـــ ١,٩ مرة من أي دولتين خارج الاتفاقية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا يعني أن أداء المنطقة جيد نسبياً، وعلى الرغم من أن أداءها أقل من المنشود، إلا أن الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير YEAR تشير إلى أن هناك خلق للتجارة في المنطقة، مما يعني فعاليتها كترتيب إقليمي محفز لزيادة التجارة العربية البينية.

٧.٤ مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وبعد، فإن انضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقيامها بتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية، أدى إلى إزالة بعض الحواجز التجارية بينها إلا أن ذلك لم يكن بالمستوى المنشود. إن تطبيق هذه الاتفاقيات التجارية على النحو الصحيح يمكن أن يؤدي إلى إتاحة المزيد من الفرص التجارية. فإذا كانت الدول العربية ستستفيد من التكامل والتحرير التجاري في الأجل الطويل، فعليها أن تتحمل التكاليف المرتبطة بعملية تحرير التجارة في الأجل القصير، حيث يحتمل وقوع خسائر كبيرة في الإيرادات العامة، نظرًا إلى ارتفاع نسبة الإيرادات الجمركية في هياكل الإيرادات العامة للدول العربية. وقد يستدعي تحرير التجارة تخفيض أسعار الصرف في بعض الدول العربية بهدف تغطية العجز في الحساب الجاري والمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات، ولكن في غياب التعديلات على أسعار الصرف، سيتفاقم العجز التجاري وستضطر الدول لاحقاً إلى إجراء تخفيضات في قيمة عملاتها أو العودة عن التحرير التجاري، ويجب عليها وقتئذٍ تحمل التكاليف اللازمة لتكيف العمالة ورأس المال على المدى القصير لأن تزايد حدة المنافسة سيؤدي إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج. وبما أن معدلات البطالة مرتفعة عموماً في البلدان العربية، فيمكن أن تؤدي خسارة فرص العمل الناجمة عن مخاض التحرير التجاري في المنطقة إلى خلل في التوازن الاجتماعي، لذلك لم يّتضح بعد ما إذا كان تحرير التجارة سيأتي بفوائد على المدى الطويل للبلدان العربية أم لا، ولكن يبدو أنه لا بد لدول المنطقة من التكيف مع اتجاهات الاقتصاد العالمي نحو العولمة والتكامل.

وتختلف انعكاسات ذلك التكيف باختلاف البلد، وذلك نظراً لاختلاف النظم التجارية المعتمدة في كل بلد، بما في ذلك ما تعهد به كل بلد من التزامات في إطار منظمة التجارة العالمية، واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما أبرمه من اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية ودولية. ويمكن تخفيف تكاليف تحرير التجارة إلى الحد الأدنى، إذا ترافقت هذه العملية مع إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي وإصلاحات مؤسسية شاملة. وللحد من الأضرار السلبية للتحرير الاقتصادي والحصول على أكبر استفادة من مزايا التكامل ينبغي على الدول العربية تنويع النشاط الإنتاجي داخل المنطقة العربية، وذلك من خلال تطوير قواعدها الإنتاجية وزيادة كفاءتها، وتقليص الاعتماد على القطاع النفطي (خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي)، والاستفادة من تباين مستويات الموارد بين

البلدان العربية في خلق ميزة نسبية لكل بلد وإيجاد نوع من التخصص في الإنتاج للاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وبالتالي الإنتاج بأسعار تنافسية قادرة على المنافسة في الأسواق العربية والخارجية، وتحقيق استخدام أكثر كفاءة للعمالة ورأس المال والتقنيات التكنولوجية، كما ينبغي الاهتمام بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لكونها مصدراً محتملاً أكبر لزيادة مكاسب التجارة، ودعم قطاع النقل وتطوير البنى التحتية والدخول في مشروعات عربية مشتركة خصوصاً في هذا القطاع لما له من أثر إيجابي على تحسين التبادل التجاري في المنطقة ككل، والعمل باتجاه تحقيق مرحلة الاتحاد الجمركي حيث لا معنى للتكامل الإقليمي إذا اقتصر على منطقة تجارة حرة دون السعي للوصول إلى مستويات أرقى من التكامل.

وكما هو معلوم، يسود العالم حالياً توجه نحو التنمية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، لكن هذا التوجه قد لا ينسجم مع الأوضاع الحالية للدول العربية بشكلٍ كلي، فأمام الدول العربية أشواط كبيرة لتقطعها لتحقيق مستوى مقبول من التنمية الاقتصادية داخلياً، لذلك فلا بد من إيجاد صيغ فعالة أخرى إلى جانب مدخل تحرير التجارة لزيادة الرفاه الاقتصادي، وللحصول على ذلك من جهة، وللتمكن من الإيفاء بمتطلبات الاتحاد الجمركي المنوي إقامته من جهة أخرى يجب على الدول العربية التفكير بالتكامل من مداخل عدة، وهو ما يتم الحديث مؤخراً عنه في المنطقة العربية ويسمى "بالمدخل القطاعي للتكامل الإقليمي" ويعني السعي نحو التكامل الإقليمي من خلال تنمية أربعة قطاعات مهمة لدعم التكامل وهي التجارة البينية والسياحة البينية والاستثمار البيني والنقل. وفي هذا الإطار يجدر بالذكر أن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الاسكوا (ESCWA) قد وضعت مؤشراً للتكامل العربي، ويعمل هذا المؤشر على ترتيب الدول العربية من حيث مساهمتها في التكامل الاقتصادي الإقليمي، على ضوء تحليل أربعة متغيرات اقتصادية هي: التجارة البينية، والاستثمار البيني، والسياحة البينية، وتحويلات العاملين البينية، ووفقاً لنتائج المؤشر، فقد احتل الأردن المركز الأول في الأعوام من ٢٠٠٤– ٢٠٠٨ باستثناء العام ٢٠٠٥ حيث حل لبنان فيه أولا. (الاسكوا، ٢٠٠٩)

وعلى الرغم من أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المرحلة الحالية إلا أنها لا تمنح أي ثقل اقتصادي دولي للدول العربية، لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضائها في زيادة التبادل

البيني، في حين يعكس الاتحاد الجمركي إرادة أعضائه في مواجهة العالم الخارجي بسياسة موحدة. علماً بأن منظمة التجارة العالمية لا تقبل التكتلات كبديلٍ عن الدول المنفردة للتفاوض في إطارها إلا إذا كانت تعبر عن سياسات اقتصادية ومالية موحدة، فرغم ظهور عددٍ كبيرٍ من التكتلات الاقتصادية في العالم ترقى إلى مستوى الأسواق المشتركة إلا أن المنظمة لم تقبل الاعتراف بكيان موحد في المفاوضات متعددة الأطراف سوى بالاتحاد الأوروبي [6](WTO Website) وعلى هذا الأساس فلن تتم الموافقة على عضوية الاتحاد الجمركي العربي في حالة قيامه؛ نظراً للاختلاف الكبير بين السياسات الاقتصادية والمالية للأقطار العربية. لذلك يجب أولاً العمل الجاد على تذليل العقبات التي تقف في وجه منطقة التجارة العربية، ومن ثم العمل على التقريب بين مستويات أداء الاقتصادات العربية، وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية مشتركة بين البلدان العربية الأكثر رفاهاً والأخرى الأقل نمواً، ويستوجب على الدول العربية العمل على ذلك قبل الوصول إلى عام ٢٠١٥ وهو العام المحدد لإطلاق الاتحاد العربي الجمركي، كما ينبغي على صناع القرار في الدول العربية التنبه إلى أن الاتحاد الجمركي يستوجب تنفيذ سياسات اقتصادية مشتركة فلا مجال للانفراد بالقرارات وتنفيذها على المستوى القطري.

[6] Membership and Alliance, http://www.wto.org/english/theWTO_e/whatis_e/tif_e/org3_e.htm

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١.٥ النتائــج

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية، وذلك من خلال تقدير نموذج الجاذبية لبيانات سبعة عشر دولة من أعضاء المنطقة خلال أربع سنوات، (١٩٩٦،١٩٩٧) قبل قيام المنطقة، و(٢٠٠٧ و٢٠٠٨) بعد قيامها وبعد التحرير الكامل للرسوم الجمركية على السلع المتاجر بها داخل المنطقة. **وفي ضوء التقدير القياسي لنموذج الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:**

أولاً: تبين من خلال الدراسة أن حجم التجارة البينية لأزواج الدول العربيــة يــرتبط بعــدد مــن المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث أظهر نموذج الجاذبية أن المتغيرات المعنوية التي تؤثر على حجم التجارة العربية البينية هي: حجم الناتج الإجمالي للدولة المصدَر، وحجم الناتج الإجمالي للدولة المقصِد، والمسافة الجغرافية بين البلدين المتاجرين، واشتراكهما فــي الحدود السياسية، وانضمامهما لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثانياً: تبين من خلال الدراسة أن حجم الصادرات البينية لأزواج الدول العربية يرتبط بعــدد مــن المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث أظهر نموذج الجاذبية أن المتغيرات المعنوية التي تؤثر على حجم الصادرات العربية البينية هي: حجم الناتج الإجمالي للدولة المــصدِّرة، وحجم الناتج الإجمالي للدولة المستوردة (المصدَّر إليها)، والمسافة الجغرافية بــين البلــدين المتاجرين، واشتراكهما في الحدود السياسية، وانضمامهما لمنطقة التجارة الحــرة العربيــة الكبرى.

ثالثاً: كما تبين من خلال الدراسة أن حجم المستوردات البينية لأزواج الدول العربية يرتبط بعدد من المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث أظهر النموذج أن المتغيرات المعنوية التــي تؤثر على حجم المستوردات العربية البينية هي: حجم الناتج الإجمالي للدولــة المــستوردة، وحجم الناتج الإجمالي للدولة الموردة (المصدِّرة)، والمسافة الجغرافية بين البلدين المتاجرين، واشتراكهما في الحدود السياسية، وانضمامهما لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثاً: في حين تبين من خلال نتائج الدراسة أن متغير المسافة الاقتصادية (تفاوت الدخول بين الدول العربية) ومتغير الانضمام إلى اتفاقيات إقليمية مشتركة لا يؤثران على كل من حجم التجارة العربية البينية وحجم الصادرات البينية وحجم المستوردات العربية البينية.

رابعاً: يتبين من الدراسة أن أحجام التجارة البينية والصادرات العربية البينية والمستوردات العربية البينية تتناسب طردياً مع حجم الناتج الإجمالي للدولتين المتاجرتين، ومع كونهما مشتركتان في الحدود السياسية ومع كونهما عضوين في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بينما تتناسب عكسياً مع المسافة الجغرافية بينهما.

خامساً: توصلت الدراسة إلى أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA أدى إلى زيادة حجم التجارة البينية بين أزواج الدول الأعضاء بمرتين أكثر من الدول الأخرى خارج الاتفاقية، وأدى إلى زيادة حجم الصادرات البينية بين أزواج الدول الأعضاء بـ ١,٧ مرة أكثر من غيرها من الدول خارج الاتفاقية، كما أدى إلى زيادة حجم المستوردات البينية بين أزواج دول المنطقة بـ ١,٩ مرة أكثر من غيرها من الدول خارج الاتفاقية.

سادساً: توصلت الدراسة إلى أن أثر قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية هو أثر إيجابي، وأدى إلى خلق للتجارة في إطار المنطقة، مما يؤكد فعالية GAFTA كترتيب إقليمي محفز لزيادة التجارة العربية البينية، على الرغم من كون هذا الأثر دون المستوى المنشود من المنطقة.

٢.٥ التوصيـــات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها آنفاً، توصي الدراسة بما يلي:

أولاً: أن يسعى صناع القرار في الدول العربية إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكثر وذلك من خلال معالجة الإشكاليات القائمة التي تعيق حركة التجارة العربية البينيـــة كـــالقيود غير الجمركية، وقواعد المنشأ التفضيلية والسياسات الحمائية التي تنتهجهـــا بعـــض الـــدول العربية تجاه بعض القطاعات، وضرورة تطوير البنى التحتية وطرق النقل والمواصلات بين الدول العربية، بالإضافة إلى تفعيل أجهزة المنطقة وجعل قراراتها أكثـــر إلزاميـــة للـــدول الأعضاء.

ثانياً: أن يسعى صناع القرار في الدول العربية إلى الارتقاء بالمنطقة من حالة التكامل الضحل إلى حالة التكامل العميق، وذلك من خلال تحرير تجارة الخدمات في إطار المنطقة، حيث تشير الدراسات إلى أن تحرير التجارة بالخدمات يمثل أضعاف المكاسب المتأتية من التجارة الحرة بالسلع، بالإضافة إلى العمل على تحرير حركة عوامل الإنتاج في إطار المنطقة.

ثالثاً: إشراك القطاع الخاص بشكل شامل وفعلي في جميع شؤون العمل الاقتصادي العربي المشترك، لأنه هو صاحب الدور الأساسي في عملية التنمية داخل الدول الأعضاء.

رابعاً: وجوب الاستفادة من المنطقة لزيادة القوة التفاوضية للدول العربية في إطار منظمة التجارة العالمية، ومجاراة فلسفة التكتلات التي تجتاح العالم للاستفادة منها كما تستفيد منها الدول الأخرى، وذلك من خلال العمل الجاد على الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي الذي من دونه لن تستطيع الدول العربية الاستفادة من مزايا التكتل في المفاوضات متعددة الأطراف.

خامساً: العمل على تطوير القاعدة الإنتاجية في الدول العربية وتنويع التصنيع والتركيز على الجودة لزيادة تنافسية السلع العربية داخل المنطقة وخارجها فمن شأن ذلك خلق فرص تجارية واسعة، بالإضافة إلى كون ذلك أصبح ضرورة ملحة في عصر تمايز السلع وانفتاح الأسواق.

سادساً: وجوب التأكيد على أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليست إلا الخطوة الأولى في طريق التكامل الاقتصادي العربي، وعدم إغفال أو إيقاف الجهود اللازمة للارتقاء بها من منطقة حرة تهدف إلى تحرير التجارة البينية –مع أهمية هذا الهدف– إلى تكتل اقتصادي إقليمي عربي فاعل عالمياً.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية (١٩٩٧). **إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الاسكوا (٢٠٠٩)، **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية**، نيويورك.

الأمانة العامة، جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير العربي الاقتصادي الموحد**، أعداد مختلفة.

الإمام، محمد، وآخرون (٢٠٠٥)، "**منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بني أحمد، محمد (١٩٩٧)، "**العوامل التي تؤثر تجارة الأردن الخارجية، دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة (١٩٨٥-١٩٩٥)**"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

حمود، ظافر (٢٠٠٧)، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

السعيدي، ناصر (٢٠٠٥)، التكامل الاقتصادي العربي يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار، **التكامل الاقتصادي العربي التحديات والآفاق**، سعود البريكان وآخرون (محرر)، ندوة لمعهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي.

عبد الرحيم، إكرام (٢٠٠٢)، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الاقتصادية البديلة**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

عوض، طالب (٢٠٠٠)، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، (ط١)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان.

مبروك، نزيه (٢٠٠٦) **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

المركز الوطني للسياسات الزراعية (٢٠٠٤)، **متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: دراسة موقف الجمهورية العربية السورية**، وزارة الزراعة السورية.

المنذري، سليمان (١٩٩٥)، **الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

منيسي، رانيا (٢٠٠٥)، "هل التبادل التجاري بين الدول العربية أكثر أم أقل مما يمكن؟" في: محمد الإمام (محرر)، **منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المراجع الأجنبية

Arad, Ruth, Hirsch, Seev and Tovias, Alfred (1983), "The Potential Trade between Egypt and Israel" in: Arad, Hirsch and Tovias (editors) **The Economics of Peacemaking, Focus on the Egyptian- Israeli Situation**, St. Martins Press, New York, 1983.

Arnon, Spivak, and Weinblatt, (1996) "The Potential for Trade between Israel, the Palestinians, and Jordan", T**he World Economy**, 19 (1).

AL-Atrash, Hassan and Tarik Yousef,(2000), "Intra-Arab Trade: Is It Too Little?", **IMF Working Paper**.

Awad, Taleb and Baker, Amer (2008), "The Effect of the Greater Arab Free Trade Area on Intra Arab Trade".

Balassa, Bela (1961),**The Theory of Economic Integration,** Allen & Unwin, London.

Baltagi, Badi H. (2001), **Econometric Analysis of Panel Data**, (2^{nd} ed.), John Wiley & Sons LTD.

Bergstrand, Jeffrey (1985), "The Gravity Equation in International Trade: Some Microeconomic Foundations and Empirical Evidence," **The Review of Economics and Statistics**, 67, pp.474-481.

Bhagwati, Jagdish (1993), Regionalism and Multilateralism: An Overview, In **New Dimensions in Regional Integration**, Jaime de Melo and Arvind Panagariya (editors), pp. 22-51. New York: Cambridge University Press.

Deardorff, V. Alan (1998), "Determinants of Bilateral Trade: Does Gravity Work in a Neoclassical World?" in Jeffrey A. Frankel ed., *The* **Regionalization of Economy**, Chicago:Univerty of Chicago Press, pp.7-22.

Eenett, Simon J. and Keller, Wolfgang (2002), on theories explaining the success of the gravity Equation, **Journal of Political Economy**, 110 (2).

Endoh, M. (1999), "Trade Creation and Trade Diversion in the EEC, the LAFTA and the CMEA: 1960-1994", **Applied Economics**, (31), 207–16.

Evenett S., Keller W., (2002), "On Theories Explaining the Success of the Gravity Equation", Journal of Political Economy, 110(2): 281-316.

Feenstra, R., J. Markusen, and A. Rose (2001), "Using the Gravity Equation to Differentiate among Alternative Theories of Trade," **Canadian Journal of Economics** (34).

Greene, William H. (2002), **Econometric Analysis**, Fifth Edition, Prentice Hall.

Haveman, J., and D. Hummels (2001), "Alternative Hypotheses and the Volume of Trade: The Gravity Equation and the Extent of Specialization," **Purdue University mimeograph.**

Head , Keith (2003) Gravity for Beginners, Faculty of Commerce, University of British Columbia.

Helpman, Elhannan and Paul Krugman (1985), **Market Sturcture and Foreign Trade: Increasing Returns, Imperfect Competition and the International Economy**, Cambridge, MA: MIT Press.

Hirantha, S.W. (2004), "From SAPTA to SAFTA: Gravity Analysis of South Asian Free Trade" **Paper presented at the European Trade Study Group (ETSG) 2004 Programme**, Nottingham.

Kien, Nguyen Trung (2009), Gravity Model by Panel Data Approach: An Empirical Application with Implications for the ASEAN Free Trade Area, **ASEAN Economic Bulletin**, 26 (3) December.

Machlup , Fritz (1977), A History of Thought on Economic Integration, Macmillan, London.

Myrdal, Gunnar (1956), An International Economy: Problems and Prospects, Harper & Row, New York.

Salvatore, Dominick (1998), **International Economics**, Prentice-Hall, London.

Schiff, Maurice and Winters, L. Alan (2002), **Regional Integration and Development**, World Bank, Oxford University Press.

Tang, Donny (2005), "Effects of the Regional Trading Arrangements on Trade: Evidence from the NAETA, ANZCER and ASEAN Countries, 1989-2000", **Journal of International Trade & Economic Development,** 14 (2), 241-265.

Tinbergen, Jan (1965), **International Economic Integration**, (2nd ed.), Elsevier, Amsterdam.

Venables, A. (1999), "Regional Integration Agreements: A Force for Convergence or Divergence?" Paper presented at **the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics** .Washington, D.C: World Bank.

Vincent, J. Geraci and Prewo, Wilfried (1977), "Bilateral Trade Flows and Transport Costs", **Review of Economics and Statistics**, (59) Feb.

Viner, Jacob (1964), **Studies in the Theory of International Trade**, Allen & Unwin, London.

Yihong, Tang and Wang Weiwei (2006), “An Analysis of Trade Potential between China and ASEAN within China-ASEAN FTA”, University of International Business and Economics (UIBE), China.

المواقع الإلكترونية

www.imf.org

https://www.cia.gov

www.wto.org

http://privatewww.essex.ac.uk/~ksg/index.html

الملاحق

الملحق رقم (١): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة الارتباط المتعدد لمتغيرات معادلة التجارة البينية.

الملحق رقم (٢): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة الارتباط المتعدد لمتغيرات معادلة الصادرات البينية.

الملحق رقم (٣): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة الارتباط المتعدد لمتغيرات معادلة المستوردات البينية.

الملحق رقم (١- أ): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين لمعادلة التجارة البينية Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.603569	Prob. F(7,1080)	0.1115
Obs*R-squared	18.05530	Prob. Chi-Square(7)	0.1117
Scaled explained SS	22.34986	Prob. Chi-Square(7)	0.0022

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/22/10 Time: 13:53
Sample: 1 1088
Included observations: 1088
White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.015435	1.307163	0.011808	0.9906
LOG(GDPI)	-0.156162	0.087909	-1.776401	0.0759
LOG(GDPJ)	0.128605	0.087614	1.467853	0.1424
LOG(DIST)	0.332181	0.145679	2.280220	0.0228
LOG(ECODIST)	-0.014475	0.079358	-0.182395	0.8553
BOR	-0.356669	0.294131	-1.212619	0.2255
REGN	-0.080353	0.212891	-0.377438	0.7059
YEAR	-0.098304	0.281560	-0.349140	0.7271

R-squared	0.016595	Mean dependent var	2.215432
Adjusted R-squared	0.010221	S.D. dependent var	3.513283
S.E. of regression	3.495283	Akaike info criterion	5.348031
Sum squared resid	13194.36	Schwarz criterion	5.384738
Log likelihood	-2901.329	Hannan-Quinn criter.	5.361925
F-statistic	2.603569	Durbin-Watson stat	2.082554
Prob(F-statistic)	0.011463		

الملحق رقم (١- ب): اختبار مشكلة الارتباط المتعدد من خلال مصفوفة الارتباط لمتغيرات معادلة التجارة البينية Correlation Matrix

BOR	YEAR	REGN	TRADE	GDPJ	GDPI	ECODIST	DIST	
-0.358	1.386e-17	-0.435	-0.307	-0.080	-0.080	0.036	1	**DIST**
-0.112	0.388	-0.050	0.093	0.217	0.217	1	0.036	**ECODIST**
0.139	0.377	0.098	0.445	0.099	1	0.217	-0.080	**GDPI**
0.139	0.377	0.0988	0.447	1	0.099	0.217	-0.080	**GDPJ**
0.271	0.259	0.273	1	0.447	0.445	0.093	-0.307	**TRADE**
0.411	5.598e-17	1	0.273	0.098	0.098	-0.050	-0.435	**REGN**
-2.649e-18	1	5.598e-17	0.259	0.377	0.377	0.388	0.386	**YEAR**
1	-2.649e-18	0.411	0.271	0.139	0.139	-0.112	-0.358	**BOR**

الملحق رقم (٢- أ): اختبار مشكلة عدم ثبـــات التبـــاين لمعادلـــة الـــصادرات البينيـــة

Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.895945	Prob. F(7,1080)	0.1166
Obs*R-squared	13.20762	Prob. Chi-Square(7)	0.1167
Scaled explained SS	15.46926	Prob. Chi-Square(7)	0.1130

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/22/10 Time: 13:54
Sample: 1 1088
Included observations: 1088
White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.959503	1.456585	0.658735	0.5102
LOG(GDPI)	-0.089927	0.093010	-0.966844	0.3338
LOG(GDPJ)	0.135739	0.088006	1.542376	0.1233
LOG(DIST)	0.133298	0.153338	0.869307	0.3849
LOG(ECODIST)	0.063886	0.080482	0.793796	0.4275
BOR	-0.396849	0.331780	-1.196119	0.2319
REGN	-0.524202	0.260566	-2.011784	0.0445
YEAR	0.193851	0.266211	0.728187	0.4667

R-squared	0.012139	Mean dependent var	2.634926
Adjusted R-squared	0.005737	S.D. dependent var	4.064533
S.E. of regression	4.052859	Akaike info criterion	5.644048
Sum squared resid	17739.72	Schwarz criterion	5.680754
Log likelihood	-3062.362	Hannan-Quinn criter.	5.657942
F-statistic	1.895945	Durbin-Watson stat	1.646951
Prob(F-statistic)	0.066899		

الملحق رقم (٢– ب): اختبار مشكلة الارتباط المتعدد من خلال مصفوفة الارتباط لمتغيرات معادلة الصادرات البينية Correlation Matrix

YEAR	REGN	IMPORT	GDPJ	GDPI	ECODIST	DIST	BOR	
-2.649e-18	0.411	0.233	0.139	0.139	-0.112	-0.358	1	**BOR**
-7.396e-18	-0.435	-0.269	-0.080	-0.080	0.036	1	-0.358	**DIST**
0.388	-0.050	0.085	0.217	0.217	1	0.036	-0.112	**ECODIST**
0.377	0.0981	0.218	0.099	1	0.217	-0.080	0.139	**GDPI**
0.377	0.098	0.585	1	0.099	0.217	-0.080	0.139	**GDPJ**
0.237	0.227	1	0.585	0.218	0.085	-0.269	0.233	**IMPORT**
5.598e-17	1	0.227	0.098	0.098	-0.050	-0.435	0.411	**REGN**
1	5.598e-17	0.237	0.377	0.377	0.388	-7.396e-18	-2.649e-18	**YEAR**

الملحق رقم (٣- أ): اختبار مشكلة عدم ثبـــات التبـــاين لمعادلـــة الـــصادرات البينيـــة

Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.290706	Prob. F(7,1080)	0.1118
Obs*R-squared	22.72096	Prob. Chi-Square(7)	0.1119
Scaled explained SS	26.19594	Prob. Chi-Square(7)	0.1115

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/22/10 Time: 13:55
Sample: 1 1088
Included observations: 1088
White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.121125	1.351211	0.089642	0.9286
LOG(GDPI)	-0.146533	0.095440	-1.535351	0.1250
LOG(GDPJ)	0.341989	0.093236	3.667976	0.0003
LOG(DIST)	0.204227	0.145695	1.401745	0.1613
LOG(ECODIST)	0.012355	0.076570	0.161350	0.8718
BOR	-0.264147	0.347748	-0.759594	0.4477
REGN	-0.222985	0.252232	-0.884049	0.3769
YEAR	0.302383	0.271748	1.112733	0.2661

R-squared	0.020883	Mean dependent var	2.538860
Adjusted R-squared	0.014537	S.D. dependent var	3.885637
S.E. of regression	3.857291	Akaike info criterion	5.545133
Sum squared resid	16068.99	Schwarz criterion	5.581840
Log likelihood	-3008.552	Hannan-Quinn criter.	5.559027
F-statistic	3.290706	Durbin-Watson stat	2.077627
Prob(F-statistic)	0.001814		

الملحق رقم (٣- ب): اختبار مشكلة الارتباط المتعدد من خلال مصفوفة الارتباط لمتغيرات معادلة المستوردات البينية Correlation Matrix

YEAR	REGN	IMPORT	GDPJ	GDPI	ECODIST	DIST	BOR	
-2.649e-18	0.411	0.233	0.139	0.139	-0.112	-0.358	1	**BOR**
-7.396e-18	-0.435	-0.269	-0.080	-0.080	0.036	1	-0.358	**DIST**
0.388	-0.050	0.085	0.217	0.217	1	0.036	-0.112	**ECODIST**
0.377	0.0981	0.218	0.099	1	0.217	-0.080	0.139	**GDPI**
0.377	0.098	0.585	1	0.099	0.217	-0.080	0.139	**GDPJ**
0.237	0.227	1	0.585	0.218	0.085	-0.269	0.233	**IMPORT**
5.598e-17	1	0.227	0.098	0.098	-0.050	-0.435	0.411	**REGN**
1	5.598e-17	0.237	0.377	0.377	0.388	-7.396e-18	-2.649e-18	**YEAR**

THE EFFECT OF GREAT ARAB FREE TRADE AREA ON INTRA-ARAB TRADE

By
Ra'eda Ali Abu Eid

Supervisor
Dr. Buthaina Muhtaseb

ABSTRACT

This study aims to estimate the effect of Great Arab Free Trade Area (GAFTA) on intra-arab trade. GAFTA is deemed to be an important stage in the regional economic integration between Arab countries.

To achieve the study goals, the gravity model approach has been applied using a number of variables that affect trade flows. Intra-arab trade has been regressed on: gross domestic product, geographic distance, economic distance, and three dummy variables; common border, common regional trade agreements (RTAs), and the time variable as it indicates the GAFTA years. The study uses OLS as a method for estimation.

The study examines separately intra-arab trade (exports plus imports), intra-exports, and intra-imports as a dependent variable. Results reveal that intra-arab trade, intra-exports, and intra-imports are positively related to GDP, common border, and GAFTA membership. On the other hand, Intra-Arab Trade is negatively related to geographic distance. Economic distance and common RTAs are, however, not significant. Moreover, the study shows that GAFTA impact is positive on intra-arab trade and also contribute to the existence of trade creation in the region.

The researcher recommends that Arab countries must solve GAFTA problems like non-tariff barriers, rules of origin, weakness of infrastructure, and also recommends that effective finance of trade should be developed to encourage trade among GAFTA, develop production structures in the Arab countries, and go ahead to build a strong Arab Custom Union.